الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم الكتاب والسنة

# جمعُ روايات الحديث الواحد وأثرُه في ردِّ الشُّبهات المُعاصِرة المُثارة حول السُّنّة النّبوية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الكتاب والسنة
تخصص: السنة في الدراسات الحديثة والمعاصرة

من إعداد الطالب:
عزيز حميدة

إشراف:
الدكتورة/ حكيمة حفيظي

لجنة المناقشة

| | | | |
|---|---|---|---|
| د. جميد قوفي | أستاذ محاضر قسم -أ- | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية | رئيساً |
| د. حكيمة حفيظي | أستاذ محاضر قسم -أ- | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية | مُقرراً |
| د. بوبكر كافي | أستاذ محاضر قسم -أ- | جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية | عضواً مناقشاً |

السنة الجامعية: 1433-1434هـ / 2012-2013م

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

# إهـــــــــداء

إلى والدتي الكريمة التي بذلت الغالي, والنفيس في سبيل تربيتي, وسد حاجياتي, والسهر, والتعب على تدريسي

إلى والدي الكريم رحمه الله الذي أسأل الله أن يجعله من أهل الجنة

إلى زوجتي التي أعانتني في أداء البحث

إلى أبنائي محمد وأيوب

إلى أخي فؤاد

إلى أساتذتي في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية, وخاصة المشرفة على بحثي الأستاذة الفاضلة
حكيمة حفيظي

إلى كل إخواني, وزملائي, وكل طلبة العلم
اهدي هذا العمل المتواضع راجيا من الله القبول والتوفيق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

# المقدمـــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

إنّ السنة النبوية باعتبارها مصدرا للتشريع لقيت عناية، واهتماما كبيرين من العلماء، وتظهر هذه العناية من خلال جهودهم رحمهم الله في التمحيص، وتقعيد قواعد القبول والرد، وتصفية الصحيح من السقيم، وأيضا في وضع ضوابط للفهم، واستنباط الأحكام، ومن أهم هذه الضوابط جمع روايات الحديث الواحد، وتتبعها للوصول إلى فهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولما كانت للسنة هذه المكانة، والرفعة، تعرضت لحملات تشويه، وقدح، وإسقاط لأغراض مختلفة يجمعها رد الحق، ومحاربته، لكن العلماء، وخاصة المحدثين رحمهم الله وقفوا سدا منيعا في وجه هذه الحملات المتنوعة، فدافعوا، وفندوا، و دحضوا هذه الشبهات، والطعون، وإلى يومنا هذا ما تزال جهودهم واضحة جلية في الذب عن السنة، والرد على الطاعنين فيها.

وموضوع هذا البحث جاء محتويا على محورين رئيسيين: الأول المتمثل في جمع روايات الحديث الواحد المندرج تحت إطار ضوابط الفهم.

و المحور الثاني؛ فهو دفاع عن السنة، ونقلتها من الطعون، والشبهات المعاصرة.

وقد جعلت عنوان البحث:

"جمع روايات الحديث الواحد، وأثره في رد الشبهات المعاصرة المثارة حول السنة"

**حدود البحث**

أقصد بجمع روايات الحديث الواحد: تتبع روايات الحديث في مضانها، وتمحيصها، ثم النظر في الروايات الصحيحة منها مجتمعة، واستنباط الأحكام، والفوائد منها للخروج بفهم صحيح، وشامل لكل جزئيات الروايات الصحيحة المعتبرة، وسأقتصر في البحث على روايات متن الحديث، وأسباب تعددها، وفوائد جمعها، وفهمها دون الكلام عن تعدد الروايات من جهة السند، وأقصد بروايات الحديث الواحد، ما كان متنه واحدا، أو متقاربا جدا، وإن تعددت مخارجه.

وقد قيدت الشبهات المثارة حول السنة بشبهات المعاصرين، لأنها اتجهت لمتون الحديث، وانتقاء روايات معينة بهدف التشكيك، والطعن وبث السموم، وأيضا الطعن في نقلة هذه الأحاديث

من صحابة، ورواة، وأصحاب مصنفات حديثية، فكان لزاما بيان أساليبهم في الطعن، وكيفية ردها، وبيان أهمية العناية بضوابط فهم السنة، ونشرها بين الناس.

فهي بمثابة الجدار الذي تنكسر عنده جل الشبهات، فإن غابت هذه الضوابط قويت الشبهات والطعون، واستغل أصحابها الفراغ الموجود، وعملوا على تشكيك المسلمين في دينهم ونبيهم صلى الله عليه وسلم، وعلى نشر أفكار مضلة عن الإسلام، بهدف الحد من انتشاره، والعمل على كسر شوكته.

وقد جعلت تحت كل نوع من الطعون نموذجا، فالطعون الموجهة للصحابة جعلت الطعون الموجهة للصحابي الجليل أبي هريرة نموذجا، ومن الرواة مثلت بالإمام الزهري رحمه الله، ومن المصنفات الحديثية مثلت بصحيح البخاري.

أما الطعون المبنية على انتقاء روايات معينة بغرض الطعن، والتشكيك، فاخترت منها:

أولا: ما يزعم أصحابها على أنّها تطعن في أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم!.

والثانية: رواية يزعمون فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم يطعن في زوجته عائشة رضي الله عنها، ويعتبرها مصدر فتن!.

والثالثة: هي انتقاؤهم لروايات زعموا من خلالها أنّ السنّة اعتبرت المرأة مصدر شؤم، وساوت بينها، وبين الحيوان، والجماد!

**إشكالية البحث:**

والإشكالية الرئيسة في البحث المختار هي:

– ما هي العلاقة بين جمع روايات الحديث الواحد، وفهم الحديث، وما أثر ذلك في رد الشبهات المثارة حول السنة خاصة شبهات المعاصرين؟

وتندرج تحتها إشكالات أخرى هي:

– ما هي أسباب تعدد روايات الحديث، وهل يقدح ذلك في الحديث، وما فائدة، وثمرة جمع روايات الحديث، وهل يمكن الاقتصار في الفهم على رواية دون الروايات الأخرى؟.

–ما هي الوسائل، والطرق التي يعتمدها الطاعنون في السنة، خاصة المعاصرون للقدح فيها، وبث الشبهات، وكيف يمكن التصدي لها، ودحضها، باستعمال ضابط جمع روايات الحديث الواحد؟.

**أهمية البحث:**

مما لا شك فيه أنّ لضوابط فهم السنة أهمية كبيرة، وفوائد جمة كيف لا؛ وقد اعتنى بها العلماء قديما وحديثا، فهي الوسائل المعينة على الفهم الصحيح للسنة، ومن أهم هذه الضوابط، جمع روايات الحديث الواحد؛ فهذه العملية هي فهم دقيق لمراد

رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولجمع روايات الحديث فوائد عديدة من أهمها رد الطعون، والشبهات المثارة حول السنة قديما، وحديثا، هذه الطعون التي يتربص أصحابها بالسنة، ويكيدون لها، ويبحثون عن كل ما يمكنهم من بث سمومهم، لأغراض، وأهداف معينة.

فأهمية هذا البحث تكمن في أنه جمع أمرين الأول ضابط من ضوابط فهم السنة، ألا وهو جمع روايات الحديث الواحد، والثاني رد الشبهات المثارة حول السنة، خاصة الشبهات المعاصرة المتركزة حول نقلة السنة، أو حول روايات محددة اختاروها بغرض التضليل، والطعن، والتشكيك فيها، وفي نقلتها.

وتظهر أهمية البحث أيضا، في عدم وجود دراسات أكاديمية سابقة بهذا الشكل حسب اطلاعي وبحثي.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

- إبراز أهمية معرفة ضوابط فهم السنة، خاصة في هذا العصر، وبيان الأضرار الناجمة عن عدم الأخذ، والعمل بضوابط الفهم، أو الإخلال بها.
- بيان العلاقة بين الفهم الصحيح للسنة، والشبهات المثارة حولها.
- الدفاع عن السنة، ودحض الشبهات المثارة حولها خاصة في عصرنا الحاضر.
- فتح آفاق للكتابة أكثر في ضوابط الفهم، وخاصة روايات الحديث، وتعددها، فهناك عدة مواضيع يمكن صياغتها من قضية تعدد الروايات.
- وأيضا الكتابة في الدفاع عن السنة من شبهات، وطعون المعاصرين المتعلقة أساسا بمتون الحديث، والقدح في السنة، أو النبي صلى الله عليه وسلم، أو نقلة السنة.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب جعلتني أختار هذا البحث منها:

- رغبتي في الكتابة في ضوابط فهم السنة، وأيضا في الدفاع عن السنة، فاخترت هذا الموضوع لأنه يجمع بينهما.

- رغبتي في الإطلاع على أسباب تعدد روايات متن الحديث الواحد، وفوائد ذلك.

- تفاقم الطعن والقدح في السنة، وبث الشبهات، خاصة في عصرنا، والتركيز على روايات معينة للانطلاق منها ومن ثم الطعن فيها، أو في نقلتها، فكان لزاما بيان هوان هذه الشبهات، وضعفها، والتأصيل لكيفية الرد عليها.

- عدم احتواء المكتبة الإسلامية في حدود إطلاعي على الموضوع، فأحببت أن أفتح الباب فيه لنفسي أولا ثمّ للباحثين والطلبة.

**الدراسات السابقة حول الموضوع:**

حسب اطلاعي لا يوجد بحث أكاديمي بهذا العنوان.

و في قضية جمع روايات الحديث، لم أقف على بحث محكّم فيه، إلا بحث علمي محكّم قريب من هذه القضية بعنوان:

"تعدد الروايات في متون الحديث النبوي"

للمؤلفين: شرف محمود القضاة و أمين محمد القضاة

الجامعة الأردنية، مقال منشور في مجلة دراسات / المجلد العشرون (أ) ملحق 1993

وطبع عن دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1419هـ-1999م.

تناول فيه المؤلفان أسباب تعدد روايات الحديث، مع ضرب أمثلة مختصرة، وهو بحث جيد مفيد، بالرغم من صغير الحجم.

وقد حاولت في الشق الأول من المذكرة، البحث في أسباب تعدد روايات الحديث، والكلام عن أهمية وفوائد جمع الروايات، كضابط من ضوابط الفهم الصحيح للسنة النبوية، والتأصيل لهذا الضابط، وجمع كلام المحدثين، والنقاد، وتطبيقاتهم في هذه الجزئية، وأيضا التنظير لمسألة جمع روايات الحديث الواحد وذلك بالرجوع إلى كلام المحدثين، وتطبيقاتهم.

أما عن الرد على شبهات المعاصرين حول السنة، فتوجد عدة كتب، وأبحاث منها

- دفاع عن السنة، ورد شبه المستشرقين، والكتاب المعاصرين لمحمد محمد أبو شهبة
- هذا بيان للناس الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة عرض. وتفنيد. ونقض للدكتور عبد العظيم إبراهيم محمد المطعي
- منهج الدفاع عن الحديث النبوي للدكتور أحمد عمر هاشم
- شبهات حول السنة لعبد الرزاق عفيفي
- رد شبهات حول عصمة النبى صلى الله عليه وسلم فى ضوء السنة النبوية الشريفة عماد السيد محمد إسماعيل الشربينى
- شبهات القرآنيين حول السنة النبوية أ. د. محمود محمد مزروعة
- شبهات حول السنة والسيرة النبوية عماد حسن أبو العينين

وتوجد كتب ورسائل أخرى كثيرة في مجال الدفاع عن السنة ورد الشبهات

لكن أهم ما يميز هذه الدراسات أنها تكلمت عن الشبهات، والطعون المثارة حول السنة عموما، كحجية السنة، والتدوين، واختلاف النقاد في الحكم على الحديث...

أو خصت الشبهات بطائفة معينة، والرد عليها، كالقرآنيين، وغيرهم.

أما ما يتميز به هذا البحث، وما يضيفه أنه اختص بالكلام عن كيفية استعمال ضابط جمع روايات الحديث الواحد للدفاع عن السنة، وعن صاحبها صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة رضوان الله عليهم، وعن نقلة السنة، وأصحاب المصنفات الحديثية، ولا شك أنني استفدت من هذه الدراسات، لكني أضفت إليها ما ذكرت، وما هو مبثوث في ثنايا الرسالة.

**المنهج المتبع في الدراسة:**

أما عن المناهج التي سلكتها في هذه الدراسة؛ فمتنوعة اقتضتها طبيعة الموضوع وهي:

- المنهج التحليلي: استعنت به في تحليل الروايات، والنصوص، والتعليق، والتعقيب عليها.
- المنهج الاستقرائي: يظهر في جمع الروايات، واستقرائها، وتتبعها تتبعا شاملا في بطون كتب السنة المحددة.
- المنهج التاريخي: استعنت به في التأريخ لعناية المحدثين بجمع الروايات، وأيضا في التأريخ للطعن في السنة، والمراحل التي مر بها، وما ميز كل مرحلة.

**عملي في البحث:**

-حاولت في هذا البحث، التنظير لمسألة جمع روايات الحديث الواحد، وبيان أهميتها من خلال تطبيقات العلماء، والمحدثين، وأقوالهم، وهذا عند المتقدمين، والمعاصرين.

-تكلمت أيضا عن أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، وحاولت ايجاد تقسيم ملائم، وأعقبت ذلك بالرد على الشبهات المثارة حول تعدد روايات الحديث.

- لم أترجم للأعلام الوارد ذكرهم في البحث، لكثرتهم، واقتصرت على ترجمة الطاعنين في السنة، حتى نعرف حالهم، وتخصصهم، ومكانتهم العلمية.

أما باقي الأعلام الواردة في البحث فأذكر في الغالب الاسم الكامل مع سنة الوفاة في الهامش، وخاصة لأصحاب الكتب الواردة في البحث، وأحيانا أذكر سنة الوفاة في المتن، حتى أبين أهمية المسألة المشار لها، وأنّ العلماء خصوها بالعناية قديما، وحديثا.

-أما عن تخريج الأحاديث، والآثار السنية فإن كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما فأكتفي بذلك، إلا أن تكون هناك فائدة في غيرهما، وأيضا أقتصر على موضع واحد في التخريج، والذي يكون بنفس اللفظ، فإن كان الحديث بلفظ واحد وتكرر ذكره فأقتصر في تخريجه على أول موطن يرد فيه.

أما إن لم يكن في الصحيحين فأخرِّج الحديث من الكتب الستة، إلا أن تكون هناك فائدة فأورد الحديث من باقي المصنفات الحديثية.

-حاولت تقسيم أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، من خلال كلام العلماء، وتقريراتهم، وأيضا كيفية جمع روايات الحديث الواحد، وكيفية التعامل مع اختلاف هذه الروايات

والفوائد الكبيرة جدا لهذه العملية- جمع روايات الحديث الواحد-، وحاولت وضع صورة كاملة لقضية أقسام، وأنواع الشبهات، والطعون الموجهة إلى السنة، والتأريخ لهذه الطعون، والشبهات، ومدى نجاعة مسألة جمع روايات الحديث الواحد في الرد على قسم كبير منها.

**الصعوبات التي واجهتها:**

واجهتني في بحثي هذا بعض الصعوبات منها:

-عدم وجود مؤلفات في مسألة التنظير لجمع روايات الحديث الواحد، مما اضطرني إلى إدامة النظر، والتفتيش في كتب المحدثين حتى أخرج بتصور صحيح لمسألة جمع روايات الحديث.

-اختلاف المصطلحات والإطلاقات بين المحدثين في مسألة المقصود بالحديث الواحد

-قلة الكتب المطبوعة التي تطعن في السنة، وهذه في الحقيقة نعمة، لكن أدبيات البحث تقتض الرجوع إلى كتبهم مما أخذ مني جهدا كبيرا في سبيل الحصول على بعضها.

**وصف عام للبحث:**

قسمت البحث إلى مبحث تمهيدي مع ثلاث فصول:

أما المبحث التمهيدي: فجعلته في مفاهيم عامة، وفروق مهمة لعناصر البحث،

أما الفصل الأول: تناولت فيه أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، وتكلمت عن كل سبب بالشرح، والتحليل، ودحض للشبهات المثارة حوله.

أما الفصل الثاني: فتكلمت فيه عن أهمية، وفوائد جمع روايات الحديث الواحد، من خلال عناية المحدثين به مع ذكر أقوالهم، وقواعدهم، وعن الفوائد المتعددة لجمع الروايات.

أما الفصل الثالث: فجعلته للشبهات المثارة حول السنة عموما، وأؤرخ لهذه الشبهات، والطعون، وأتكلم عن أنواعها، ومناهج أصحابها، وعن أسباب، وأهداف الطعن في السنة. ثم نماذج من الشبهات المعاصرة المثارة حول السنة، التي تركزت على الطعن في نقلة السنة من صحابة، ورواة، وأصحاب المصنفات، وأيضا التي تركزت على روايات معينة واخترت فيه نماذج مختلفة من الشبهات، والطعون في السنة من خلال روايات لأحاديث معينة، ثم الرد على هذه الطعون، و الشبهات، وبيان هوانها، وضعفها بجمع الروايات، وفهمها فهما صحيحا لا لبس فيه.

ثم الخاتمة: تكلمت فيها عن أهم نتائج البحث، وعن التوصيات، والمقترحات.

**الخطة التفصيلية:**

المبحث التمهيدي: تعريفات، وفروقات مهمة لعناصر البحث.

المطلب الأول: تعريف الحديث، والفرق بينه، وبين السنّة.

المطلب الثاني: مفهوم "روايات الحديث" والفرق بينها وبين "طرق الحديث"

المطلب الثالث: الفرق بين تعدد روايات الحديث الواحد، واختلاف روايات الحديث.

المطلب الرابع: المقصود بجمع روايات الحديث الواحد، والألفاظ ذات الصلة

المطلب الخامس: المقصود بالشبهات، والطعون المعاصرة.

الفصل الأول: أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، والرد على الشبهات المثارة حوله.

المبحث الأول: أسباب تعدد روايات الحديث الواحد.
المطلب الأول: التعدد من المصدر.
الفرع الأول: تعدد القول.
الفرع الثاني: أن يقوم الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل الواحد بأكثر من طريقة، وصورة.
المطلب الثاني: التعدد باعتبار اختلاف الفهوم، والأحوال، و الوقائع.
الفرع الأول: اختلاف فهوم النقلة
الفرع الثاني: اختلاف أحوال النَّقلة
المطلب الثالث: التعدّد باعتبار أداء الرواة
الفرع الأول: الرواية بالمعنى، وما يلحق بها
الفرع الثاني: الوهم والخطأ
المبحث الثاني: شبهات حول تعدّد روايات الحديث الواحد، والردّ عليها
المطلب الأول: شبهات حول الرّواية بالمعنى، والرد عليها.
المطلب الثاني: شبهة أنّ عدم اهتمام المحدثين بالنقد الداخلي أدى إلى تعدد روايات الحديث، واختلاف ألفاظه.
المطلب الثالث: شبهة أنّ تعدد روايات الحديث الواحد يدل على ضعف ضبط الرواة.
الفصل الثاني: عناية المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد، وكيفية هذا الجمع، وفوائده.
المبحث الأول: عناية المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد.
المطلب الأول: أقوال المحدثين، والعلماء في جمع روايات الحديث الواحد.
المطلب الثاني: نماذج من تطبيقاتهم، وتحريراتهم، ومصنفاتهم في هذه القضية.
المبحث الثاني: كيفية جمع روايات الحديث الواحد، وفوائد هذه العملية
المطلب الأوّل: كيفية جمع روايات الحديث الواحد.
الفرع الأوّل: جمع طرق، وروايات الحديث المراد والحكم عليها، وتحديد هل الحديث واحد أم متعدد.

الفرع الثاني: تحديد سبب التعدد و كيفية التعامل مع الاختلاف بين الروايات.
المطلب الثاني: فوائد جمع روايات الحديث الواحد.
الفرع الأول: الفوائد الإسنادية.
الفرع الثاني: الفوائد المتنية.
الفرع الثالث: فوائد مشتركة بين السند، والمتن
الفصل الثالث: لمحة عن الطعون، والشبهات المثارة حول السنة، وكيفية استعمال ضابط جمع الروايات في ردّها مع نماذج لذلك.
المبحث الأول: لمحة عن الطعون، والشبهات المثارة حول السنة
المطلب الأول: التأريخ للطعن، والقدح في السنة، وبث الشبهات حولها
المطلب الثاني: أنواع الطعون، والشبهات المثارة حول السنة، وأهدافها، وخطرها.
الفرع الأول: أنواع الطعون، والشبهات المثارة حول السنة.
الفرع الثاني: أهداف الشبهات، والطعون الموجهة نحو السنة، وخطرها
المطلب الثالث: جهود العلماء قديما، وحديثا في الدفاع عن السنة، ورد الطعون، والشبهات
المبحث الثاني: أثر جمع روايات الحديث الواحد في الرد على الشبهات المثارة حول الصحابة، ونقلة السنة، وأصحاب المصنفات الحديثية
المطلب الأول: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات، والطعون الموجهة للصحابة أبو هريرة نموذجا.
المطلب الثاني: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات، والطعون الموجهة لنقلة السنة، الزهري نموذجا.
المطلب الثالث: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات، والطعون الموجهة لأصحاب المصنفات الحديثية، صحيح البخاري نموذجا.
المبحث الثالث: أثر جمع روايات الحديث الواحد في الرد على الشبهات المثارة حول بعض الأحاديث
المطلب الأول: شبهة خلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالمرأة الأنصارية، والرد عليها.
المطلب الثاني: شبهة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عائشة رضي الله عنها مصدر

الفتن، والرد عليها

المطلب الثالث: شبهة أنّ المرأة شؤم، والرد عليها

الخاتمة: حصر لأهم نتائج البحث، مع التوصيات، والمقترحات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**المبحث التمهيدي: مفاهيم عامة، وفروقات مهمّة لعناصر البحث.**

في هذا المبحث أتكلّم عن تعريفات مهمة لعناصر البحث، وعن فروق هامة بين مصطلحات قد تستعمل للغرض نفسه، مع أنه قد يوجد بينها بعض التباين، والاختلاف- وإن كان يسيرا- لأن ضبط المصطلحات مهم في تحرير المسائل، وتبيينها، وتقعيد القواعد، وتأصيلها.

**المطلب الأول: تعريف الحديث، والفرق بينه، وبين السنّة.**

**أولا: تعريف الحديث لغة واصطلاحا:**

**الحديث لغة:** الحديث: ((الجديد من الأشياء)) (1)، وقال ابن فارس: ((الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون الشيء لم يكن، يقال حدث أمر بعد أن لم يكن، والرجل الحدث: الطري السن. والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء. )) (2)

والحديث: ((نقيض القديم. يقال: أخذني ما قدم، وما حدث لا يضم حدث في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع، وذلك لمكان قدم، على الازدواج. والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير، ويجمع على أحاديث على غير قياس. )) (3). والحَدِيثُ: ((ما يُتَحَدَّثُ به وينقل، ومنه حَدِيثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم. )) (4)، والحديث: ((نقيض القديم. والحدوث: نقيض القدمة. حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة، وأحدثه هو، فهو محدث وحديث. )) (5)

والحديث: ((الجديدُ من الأشياء، والحديثُ: الخبرُ)) (6).

---

(1) الخليل: أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (175هـ) ، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال، (177/3) .

(2) ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن زكريّا (395هـ) ، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر: بيروت، 1399= 1979م، (36/2).

(3) الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي (393هـ) ، الصّحاح—تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط2: 1399=1979م (278/1).

(4) الفيومي: أحمد بن محمّد بن علي المقرئ (770هـ) ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي المكتبة العلمية – بيروت، (124/1).

(5) ابن منظور: أبو الفضل جمال الدِّين محمّد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم (711هـ) لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ (131/2).

(6) ابن سِيدَه: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَه المرسي (458 هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،

مما سبق نستخلص أن الحديث في اللغة هو: الجديد، و يطلق على الخبر.

**الحديث اصطلاحا:** ((علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، و أحواله. )) (1).

وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (( الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره. )) (2).

و يُعرَّف أيضا عند المحدثين: ((ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قولا، أو فعلا، أو تقرير، أو صفة. )) (3).

أما الحديث الواحد: فقال الصباغ في تعريفه: ((يراد به ما رواه الصحابي من الكلام المتصل بعضه ببعض، سواء أكان جملة واحدة، أم جملتين، أم جملا كثيرة. ))[4]

هنا يقصد الصباغ أن ما جاء من كلام متصل على لسان صحابي يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو حديث واحد، فإن جاء الحديث نفسه من طريق صحابي ثان فهو حديث آخر، وهكذا؛ بل من المحدثين رحمهم الله من يطلق على كل طريق من طرق الحديث الواحد وإن كثرت حديثا[5]، وطبعا ليست هذه المعاني والتفسيرات هي التي أقصدها في بحثي، إنما الذي أقصده في البحث **بالحديث الواحد:** فهو المتن الواحد حقيقةً الذي له وحدة موضوعية، بغض النظر عن تعدد روايات هذا الحديث من المصدر الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تعدد مخرجه، وأسانيده.

---

دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ/ 2000 م، (2/ 175).

(1) العيني: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العيني (855هـ) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (11/1).

(2) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ) مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، (18/6-7).

(3)القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي ( 1332هـ) قواعد التحديث، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان،(ص:61).

(4)محمد بن لطفي الصباغ، الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه، المكتب الإسلامي، الطبعة السادسة، 1411هـ-1990م، (ص: 124)

(5) انظر تفصيل المسألة في المبحث الثاني، من الفصل الثاني في هذا البحث، (ص:109-113).

**ثانيا: تعريف السنة لغة واصطلاحا:**

**السنة لغة:** ((السين والنون أصلٌ واحد مطرِّد، وهو جريَان الشيء، و اطرادُهُ في سهولة، والأصل قولهم سَنَنْتُ الماءَ على وجهي أَسُنُّهُ سَنًّا، إذا أرسلتَه إرسالاً، ومما اشتقَّ منه السُّنَّة، وهي السّيرة، وسُنَّة رسول الله عليه السلام: سِيرته)) (1).

وقال الأزهري: ((السنة الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة أي من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة)) (2).

وسنة الله تعالى قد تقال لطريقة حكمته وطريقة طاعته نحو سنة الله التي قد خلت. (3)

**السنة اصطلاحا:** يقول الإمام النووي: (( "السنة" سنة النبي عليه الصلاة والسلام وأصلها الطريقة، وتطلق سنته عليه الصلاة والسلام على الأحاديث المروية عنه

صلى الله عليه وسلم))(4).

وقال ابن الأثير: ((إذا أطلقت في الشرع فإنما يراد بها ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عنه وندب إليه قولا وفعلا، مما لم ينطق به الكتاب العزيز. ولهذا يقال في أدلة الشرع الكتاب والسنة، أي القرآن والحديث. )) (5).

وعرفها الحافظ بن حجر: ((ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أقواله، وأفعاله، وتقريره، وما هم بفعله)) (6).

---

(1) معجم مقاييس اللغة، (61/3).

(2)محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية، (35/ 230-236).

(3)الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، (ص: 245) .

(4) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (156/2).

(5)ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير(606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، ، تحقيق: تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ - 1979م (409/2).

(6)ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد

وقال الشاطبي: ((يطلق لفظ السنة على ما جاء منقولا عن النبي صلى الله عليه و سلم على الخصوص مما لم ينص عليه في الكتاب العزيز بل إنما نص عليه من جهته عليه الصلاة و السلام كان بيانا لما في الكتاب أولا)) (1).

فالسنّة مرادفة للحديث فيما يظهر، مع أن هناك من رأى تغايرا بين المصطلحين، لكن هذا الاختلاف اصطلاحي أكثر منه واقعي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: ((الحديث النبوي عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة من قول أو فعل أو إقرار، فإن سنته صلى الله عليه وسلم ثبتت عن هذه الوجوه الثلاثة، وإن كان تشريعا إيجابا أو تحريما أو إباحة وجب اتباعه فيه صلى الله عليه وسلم فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله تعالى فلا يكون خبرهم إلا حقاً))(2).

وقال الدكتور الصباغ: ((على أن هذا التفريق لم يعش طويلاً فيما بعد، وأضحت الكلمتان مترادفتين، ولا يذكر هذا التفريق إلا من أجل فهم مثل العبارة الواردة عن ابن مهدي(3) والتي ذكرناها آنفاً))(4).

ويقول الدكتور صبحى الصالح: ((ولئن أطلقت السنة في كثير من المواطن على غير ما أطلق الحديث، فإن الشعور بتساويهما في الدلالة أو تقاربهما على – الأقل – كان دائماً يساور نقاد الحديث، فهل السنة العملية إلا الطريقة النبوية التي كان الرسول – صلوات الله عليه – يؤيدها بأقواله الحكيمة، وأحاديثه الرشيدة الموجهة؟ وهل موضوع الحديث يغاير موضوع السنة؟ ألا يدوران كلاهما حول محور واحد؟ ألا ينتهيان أخيراً إلى النبي الكريم في أقواله المؤيدة لأعماله، وفي أعماله المؤيدة

---

العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة – بيروت، 1379هـ، (445/13) .

(1)الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (790هـ)، الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان دار ابن عفان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م، ( 289/4).

(2)مجموع الفتاوى،( 6/18-7).

(3) يقصد قول عبد الرحمن بن مهدي: " سفيان الثوري إمام في الحديث، وليس بإمام في السنة والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث، ومالك بن انس إمام فيهما جميعا " انظر تاريخ دمشق لابن عساكر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995 م، (35/ 183)

(4) الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه، (ص: 122).

لأقواله؟ حين جالت هذه الأسئلة في أذهان النقاد لم يجدوا بأسا في أن يصرحوا بحقيقة لا ترد: إذا تناسينا موردي التسميتين كان الحديث والسنة شيئا واحداً، فليقل أكثر المحدثين: إنهما مترادفان)) (1)

وأختار في بحثي الميل إلى مذهب الجمهور في أن السنّة والحديث معناهما واحد.

**المطلب الثاني: مفهوم "روايات الحديث" والفرق بينها وبين "طرق الحديث".**

كثيرا ما نسمع، ونقرأ: "روايات الحديث"، "طرق الحديث"، وفي رواية كذا، أو ومن طريق آخر كذا، فما هو المقصود بهذه المصطلحات؟ ، وهل لها استعمال واحد؟ ، أم هي متغايرة؟.

**الرواية لغة**: قال ابن فارس: ((الراء والواو والياء أصلٌ واحد، ثمّ يشتق منه؛ فالأصل ما كان خِلافَ العَطَش، ثم يصرَّف في الكلام لحامِلِ ما يُرْوَى منه؛ فالأصل رَوِيتُ من الماء رِيّاً. وقال الأصمعي: رَوَيْت على أهلي أَرْوِي رَيّاً. وهو راوٍ من قومٍ رُواةٍ، وهم الذين يأتونهم بالماء. فالأصل هذا، ثمّ شبِّه به الذي يأتي القومَ بِعِلْمٍ أو خَبَرٍ فيرويه، كأنَّه أتاهم برِيِّهم من ذلك. )) (2).

وقال الفيومي: ((ورَوَى البعيرُ الماء يرويه، من باب رَمَى: حَمَله، فهو راوية، الهاء فيه للمبالغة. ثمّ أُطلِقت الرَّاوية على كلِّ دابة يُستقَى الماء عليها؛ ومنه يقال: رَوَيت الحديث، إذا حملته ونقلته؛ ويُعدَّى بالتّضعيف فيقال: رَوَّيت زيدا الحديث؛ ويُبنَى للمفعول فيقال: رُوِّينا الحديث. )) (3).

قال نور الدين عتر شارحا معنى **الرواية عند المحدثين**: ((حمل الحديث، ونقله، وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء. )) (4).

---

(1)صبحي إبراهيم الصالح ( 1407هـ)، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، 1984 م، (ص: 9، 10).

(2) معجم مقاييس اللّغة، (453/2) .

(3)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (1/ 246) .

(4) نور الدين محمد عتر الحلبي، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق–سورية، الطبعة الثالثة 1418هـ –1997م، (ص: 188).

وجاء في تعريفها: ((الرواية معناها في عرف المحدثين هو الحديث، ومن مسمى الحديث عندهم هو الواحدة من طرق الحديث الذي تتعدد طرقه، فإذا أضيفت كلمة الرواية إلى كتاب، أو صحابي، أو راو بعينه، فقيل مثلاً: (رواية المستدرك، أو رواية عمر، أو رواية الأعمش)، تعيّنَ هذا المعنى الثاني، وقد تأتي لفظة (الرواية) معرفةً بأل الجنسية لتدل على عموم الروايات، وجنسها، كقولهم (أهل الرواية) أي أهل الروايات، وهم أهل الحديث، وكقولِهم (علم الرواية) أي علم الروايات، وهو مثل قولهم (علم الحديث) يريدون به علم الأحاديث. )) (1).

أما المقصود **بروايات الحديث الواحد** في هذا البحث فهي متونه التي تعددت إما بزيادة، أو نقصان، أو اختلاف وغيرها

فائدة: ذكر السيوطي عن عمر بن عبد العزيز: (( أنه كان يكره أن يقول في الحديث رواية ويقول إنما الرواية الشعر وبه إلى ابن أبي داود قال كان نافع ينهاني أن أقول رواية قال فربما نسيت فقلت رواية فينظر إلي فأقول نسيت)) (2).

لكنّ العلماء، والمحدثين رحمهم الله اصطلحوا على ذلك، ولا مشاحة في الاصطلاح

**مفهوم طرق الحديث:**

**الطريق لغة:** ط ر ق: (( الطريق السبيل يذكر، ويؤنث، تقول: الطريق الأعظم، والطريق العظمى، والجمع (أطرقة) و (طرق). و (طريقة) القوم أماثلهم وخيارهم يقال: هذا رجل طريقة قومه وهؤلاء طريقة قومهم و (طرائق) قومهم أيضا للرجال الأشراف. ومنه قوله تعالى: ﴿كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدا ١١﴾[الجن: 11]، أي كنا فرقا مختلفة أهواؤنا، و (طريقة) الرجل مذهبه، يقال: ما زال فلان على طريقة واحدة أي حالة واحدة. )) (3)

---

(1)محمد خلف سلامة، لسان المحدثين، ، غير مطبوع إلى الآن ومنشور على موقع أهل الحديث، ( 3 / 210).

(2) السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (215/1).

(3) الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ( 666هـ)

مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م، (ص: 189).

والطريق أيضا: ((المطروق والممر الواسع الممتد أوسع من الشارع، ومسلك الطائفة من المتصوفة))[1]

**الطريق اصطلاحا:**

**طريق الحديث هو إسناده،** قال بن حجر: ((فهو باعتبار وصوله إلينا إما أن يكون له طرق؛ أي: أسانيد كثيرة؛ لأن طرقا جمع طريق، وفعيل في الكثرة يجمع على فُعُل، وفي القلة على أفعلة، والمراد بالطرق الأسانيد، والإسناد حكاية عن طريق المتن. )) [2].

ويعبر عليه أحيانا بالوجه فتقول هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه، أي إلا من هذا الطريق.

إذا فعند النظر، والتدقيق نلاحظ أن هناك فروقا بين مصطلح روايات الحديث، وطرق الحديث، فعند إطلاق لفظ روايات الحديث فإنه يتجه إلى متون الحديث سواء اتفق السند، أو اختلف، وإن كان اختلاف السند أغلب، فقد يكون الحديث من سند واحد لكن له عدة روايات.

أما طرق الحديث عند الإطلاق فهي كما سبق أسانيده سواء اتفق المتن، أو تغاير. وقد تطلق كل واحدة على الأخرى. فيقال جمع روايات الحديث، أو جمع طرق الحديث، ولهذا تجد كثير من مؤلفات المحدثين بعنوان جزء في طرق حديث كذا[3]، وهم طبعا يقصدون أسانيده، ومتونه.

---

(1) المعجم الوسيط، ( 2/ 556).

(2) ابن حجر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م، (ص: 41).

(3) انظر إلى الفصل الثاني. . .

**المطلب الثالث: الفرق بين تعدد روايات الحديث الواحد، واختلاف روايات الحديث.**

يعبر أحيانا عن تعدّد روايات الحديث باختلاف روايات الحديث مما يوقع بعض اللبس في قضية أن تعدّد الروايات، و اختلافها، وقد يختلط عند البعض أيضا مفهوم تعدد روايات الحديث الواحد بمختلف الحديث، فأردت في هذا المطلب تبين الفروق، وإزالة اللبس.

**المقصود بتعدد روايات الحديث الواحد:**

**التعدّد لغة**: عد: ((عددت الشيء عدا: (حسبته وأحصيته)، قال الله عز وجل: ﴿ نَعُدُّ لَهُمۡ عَدّٗا ٨٤﴾[مريم: 84] يعني أن الأنفاس تحصى إحصاء، ولها عدد معلوم، وفلان في عداد الصالحين، أي يعد فيهم وعداده في بني فلان: إذا كان ديوانه معهم وعدة المرأة: أيام قروئها والعدة جماعة قلت أو كثرت. والعد مصدر كالعدد والعديد: الكثرة، ويقال: ما أكثر عديدة. وهذه الدراهم عديدة هذه: إذا كانت في العدد مثلها وإنهم ليتعددون على عشرة آلاف أي يزيدون في العدد وهم يتعادون: إذا اشتركوا فيما يعدد به بعضهم على بعض من المكارم وغير ذلك من الأشياء كلها. ))[1]، وقال الرازي: (( ع د د: (عده) أحصاه من باب رد والاسم (العدد) و (العديد) يقال: هم عديد الحصى، و (عده فاعتد) أي صار (معدودا)، و (اعتد) به. ))[2]

**فتعدد روايات الحديث الواحد هو**: ((أن يكون متن الحديث الواحد مرويا بألفاظ، وعبارات متباينة، ومتغايرة، بغض النظر عن تعدد الإسناد، و درجته. ))[3]

**شرح التعريف:**

متن الحديث الواحد: لأن تعدد الروايات متعلق بالمتون كما سبق فيخرج من هذا القيد التعدد الذي يكون بالإسناد فقط.

ألفاظ، وعبارات متباينة، ومتغايرة: بمعنى أنّ ألفاظ متن الحديث الواحد تكون غير متطابقة، وفيها اختلاف، سواء في المبنى دون المعنى، أو فيهما معا.

بغض النظر عن تعدد الإسناد: أي لا يشترط في تعدّد روايات الحديث تعدّد أسانيده، وإن كان هذا الأغلب، فيمكن أن تتعدّد روايات الحديث الواحد، ويكون له سند واحد.

---

(1)كتاب العين، (1/ 79).

(2)مختار الصحاح، (ص: 202).

(3) لم أجد تعريفا لتعدد روايات الحديث واحد، فاجتهدت في وضع هذا التعريف

كأن يحدث الراوي أحيانا بالمعنى، أو ينشط أحيانا فيروي الحديث كاملا، وأحيانا أخري يقطعه، أو يختصره.

درجته: أي صحة السند، وضعفه غير مؤّثرة في تعدّد الروايات، ولكنّها مؤّثرة في الحكم على روايات الحديث.

**الاختلاف لغة**: افتعال مصدر اختلف، ((واختلف ضدّ اتفق))[1]، قال في المصباح المنير: ((خالفته مخالفة وخلافًا وتخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحدٍ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، وهو ضد الاتفاق ))[2]. ويقال أيضا: ((تخالف الأمران واختلفا، لم يتفقا، وكل ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف، قال سبحانه: ﴿وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ ١٤١﴾[الأنعام: 141]))[3].

ويقال: ((تخالف الأمْران واختلفا وكلّ ما لم يتساوَ فقد اختلف وتخالف وهما خِلْفان)) [4].

وقال أحمد الفيومي: ((خَالَفْتُهُ مُخَالَفَةً وخِلافًا وتَخَالَفَ القوم اخْتَلَفُوا إذا ذهب كلّ واحد إلى خِلافِ ما ذهب إليه الآخر وهو ضدّ الاتفاق))[5].

وقال المناوي: ((الاختلاف: افتعال من الخلف وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور)) [6].

---

(1)مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م، (ص: 808).

(2)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (1/ 178).

(3) لسان العرب، (91/9).

(4)أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (458هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م، (371/3 ).

(5)المصباح المنير، (179/1).

(6)زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ( 1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، =الطبعة: الأولى، 1356، (209/1).

مما سبق يمكن القول أنّ المقصود **باختلاف روايات الحديث الواحد**: هو عدم اتفاقها في اللفظ فقط دون المعنى، أو في اللفظ والمعنى معا. وهو عين تعدد روايات الحديث الواحد، فقد يطلق البعض اختلاف روايات الحديث، ويقصد بذلك تعددها، واختلاف ألفاظها وعباراتها،

قال ابن حزم: ((وليس اختلاف الروايات عيبا في الحديث إذا كان المعنى واحدا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم صحَّ عنه أنه إذا كان يُحَدِّث بحديثٍ كَرَّرَه ثلاث مرات، فينقل كل إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى واحدا ))[1].

فابن حزم هنا حين عبر باختلاف الروايات قصد تعددها، لكن ينبغي التنبيه إلى مسألة مهمة جدا فإن عبرنا باختلاف روايات الحديث مكان تعدد روايات الحديث فلا ينبغي الخلط بين تعدد روايات الحديث، ومختلف الحديث كفنٍّ، ونوع من أنواع علم الحديث فهناك تباين، واختلاف بين المصطلحين، وجب التنبيه عليه: [2]

1- تعدد الروايات يكون محصورا في الحديث نفسه لا يتعداه أما مختلف الحديث فقد يكون بين حديث، وآية، أو بين حديث، ومعقول.

2- تعدد روايات الحديث الواحد يكون في الحديث نفسه، ولا يشمل أحاديث أخرى، أما مختلف الحديث فيكون في الحديث نفسه، ويكون أيضا بين حديث، وحديث لآخر مغاير له.

3- التعارض في المعنى، ولو ظاهرا شرط رئيس في مختلف الحديث، ولا يشترط ذلك في تعدد روايات الحديث فقد يكون هناك تعارض، وقد لا يكون، وهو الغالب

4- مختلِف الحديث قد ينشأ عن فهم خاطئ للحديث وعندها يعالَج الأمر بالتوفيق بين الأحاديث، وليس الأمر كذلك في تعدد الروايات، فالأمر لا ينبني على تفسير الحديث وفهمه.

---

(1)ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (1/ 139).

(2) بتصرف من رسالة أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف، د شرف القضاة، د أمين القضاة، دار الفرقان للنشر، والتوزيع، عمان، 1419هـ-1999م، (ص: 6-7).

**المطلب الرابع: المقصود بجمع روايات الحديث الواحد، والألفاظ ذات الصلة.**

يستعمل المحدثون أحيانا ألفاظاً، وعبارات للتدليل على عملية جمع روايات الحديث الواحد ومن هذه الألفاظ: اعتبار الروايات، الشواهد، المتابعات، وسبر المرويات، فهل لهذه الألفاظ استعمال واحد اختلف المحدثون في تسمياتها فقط، أم هناك تغاير، وتباين بين هذه المصطلحات من حيث تطبيقات المحدثين؟ ، هذا ما أحاول بيانه فيما يأتي:

**-المقصود بجمع روايات الحديث الواحد**

**الجمع لغة:** قال ابن فارس: ((الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضام الشيء. يقال جمعت الشيء جمعا. )) (1)، وَالْجمع: ((أَن تجمع شَيْئا إِلَى شَيْء))(2).

والجمع: (( كالمنع: تأليف المتفرق، والمجموع: ما جمع من هاهنا وهاهنا وإن لم يجعل كالشيء الواحد. ))(3).

قال ابن منظور: (( جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعا، وجمعه، وأجمعه فاجتمع واجدمع، وجمعت الشيء إذا جئت به من هاهنا وهاهنا. وتجمع القوم: اجتمعوا أيضا من هاهنا وهاهنا))(4).

نستخلص مِمَّا سبق أن الجمع في اللغة هو ضم الأشياء المتفرقة بتقريب بعضها من بعض.

ومنه يمكن القول إنّ المقصود **بجمع روايات الحديث الواحد:** هو تتبع ألفاظ، وعبارات متن الحديث الواحد في بطون السنة، وتخريجها بطرقها، وضمها مع بعضها البعض بغرض الوصول إلى المعنى المراد، بعد اعتبار الصحيح، وطرح غيره.

**شرح التعريف:**

تتبع ألفاظ، وعبارات متن الحديث الواحد: فالحديث الواحد أحيانا يأتي بعبارات، وألفاظ متعددة، ومتباينة، زيادة، ونقصانا، إجمالا، وتفصيلا.

بطون السنة: يقصد بها كتب السنة من صحاح، وسنن، ومصنفات، وجوامع، وموطآت

---

(1)معجم مقاييس اللغة، (479/1).

(2) الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، باب العين والجيم مع الميم، (254/1).

(3) القاموس المحيط، (ص: 710).

(4) لسان العرب، (53/8).

والمستدركات، والمستخرجات، الأجزاء الحديثية، ومسانيد...

ضمها مع بعضها البعض: أي الألفاظ، والعبارات المتعددة، والزيادات...

بغرض الوصول إلى المعنى المراد: لأنّ الهدف الأساسيّ من هذه العملية هو فهم الخطاب، وفهم السنة

بعد اعتبار الصحيح وطرح غيره: لأن طرق الحديث الواحد، ورواياته قد نجد فيها الصحيح، والضعيف، وبغية فهم الحديث يجب اعتبار الصحيح، وطرح غيره.

**ألفاظ لها علاقة بجمع روايات الحديث الواحد:**

**تعريف الاعتبار:**

**لغة:** ((افتعال من (عبر)، العين والباء والراء أصل صحيح واحد يدل على النفوذ، والمضي في الشيء. يقال: عبرت النهر عبورا. )) (1).

**اصطلاحا:** ((وأما الاعتبار فتتبع طرق الحديث الَّذي يظن أنه فرد ليعلم أنَّ له متابعا أو شاهدا، أو لا هذا ولا ذاك)) (2)، وعرفه السيوطي بقوله: ((هيئة التوصل إلى المتابعات والشواهد)) (3).

**تعريف المتابعة:**

**لغة:** مفاعلة من ت ب ع ((التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذ عنه من الباب شيء، وهو التلو والقفو. يقال تبعت فلانا إذا تلوته و اتبعته. وأتبعته إذا لحقته. والأصل واحد ))(4).

**اصطلاحا:** (( موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله.

وصورتها: أن يروي الحديث عن ابن عمر نافع مولاه، و يوافقه في روايته سالم بن عبد الله يرويه

---

(1)معجم مقاييس اللغة، ( 4 / 207).

(2) ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين (981) ، قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب

الطبعة: الثانية، 1408هـ، (ص: 64).

(3) تدريب الراوي، (1 / 282).

(4)معجم مقاييس اللغة، (1 / 362).

كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالم نافعاً، وكلٌّ منهما متابعٌ ومتابعٌ. )) [1].

**تعريف الشاهد:**

**لغة:** اسم فاعل من (شهد)، والشهادة خبر قاطع[2]

قال ابن فارس: ((الشهادةُ الإخبار بما قد شوهد))[3]

**اصطلاحا:** ((متن يروى عن صحابي آخر يشبه متن الحديث الفرد))[4].

وبناء على هذا تكون المتابعة، والشاهد لهما علاقة بجمع روايات الحديث الواحد من حيث السند فإن اتحد مخرج روايات الحديث حصلنا على المتابعة، وإن اختلف حصلنا على الشاهد.

و ذهب بعض العلماء إلى اعتبار المتن في مسألة التفريق بين المتابعة، والشاهد فقالوا أنّ المتابعة توجب الاتفاق في اللفظ، بغض النظر عن اتحاد المخرج، واختلافه، وأنّ الشاهد ما كان الاتفاق فيه بالمعنى[5]

ما يعني أن المتابعة، و الشاهد هما حكمان بعد عملية الجمع فإن وجدنا أنّ روايات الحديث الواحد، متفقة في اللفظ أطلقنا عليها متابعة، أما إن اتفقت في المعنى سميت شاهدا

فعملية اعتبار الروايات لها علاقة وثيقة بجمع الروايات، اللهم إلا بعض الفروق اليسيرة فأحيانا تكون الغاية من الاعتبار هي معرفة من شارك أحد رواة الحديث في روايته أي أن لها علاقة بالسند أما جمع روايات الحديث فتنطلق أساسا من متن الحديث.

---

(1)عبد الله بن يوسف الجديع، تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، (53/1).

(2) القاموس المحيط، (ص: 292).

(3) المصباح المنير، (1/ 324).

(4) طاهر الجزائري، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (1338هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م، (1/ 493).

(5) منهم الحاكم في المستدرك والبيهقي، ابن جماعَة وابن الملقِّن، والسيوطي، انظر النكت للزركشي (170/2)، فتح المغيث، (208/1)، تدريب الراوي، (243/1).

**المقصود بسبر الحديث**

**لغة**: ((بفتح فسكون: امتحان غور الجرح وغيره، يقال: سبر الجرح يسبره، ويسبره سبرا: نظر مقداره وقاسه ليعرف غوره. )) (1).

سبره: ((حزره وَخَبره يُقَال سبر الْجُرْح قَاس غوره بالمسبار وسبر فلَانا خَبره ليعرف مَا عِنْده)) (2).

مادة سبر إذن من معانيها: الاختبار، والامتحان، ومعرفة القدر، والتجريب.

**اصطلاحا**: هو ((استقصاء روايات الحديث الواحد، وتتبع طرقه، ثم اختبارها، وموازنتها بروايات الثقات))(3).

فالسبر يقوم على أمرين رئيسيين هما الجمع، و الاختبار، فالجمع هو الركن الأول في قضية سبر الروايات.

فالسبر أعم من الجمع إذ السبر يقوم على الجمع ثم المقارنة، والموازنة.

**المطلب الخامس: المقصود بالشبهات، والطعون المعاصرة.**

**الشبهة لغة**: قال ابن منظور: ((شبه: الشبه والشبه والشبيه: المثل، والجمع أشباه. وأشبه الشيء الشيء: ماثله. وفي المثل: من أشبه أباه فما ظلم... ، وأشبهت فلانا وشابهته واشتبه علي وتشابه الشيئان واشتبها: أشبه كل واحد منهما صاحبه... ، والمشتبهات من الأمور: المشكلات. والمتشابهات: المتماثلات... ، والشبهة: الالتباس. وأمور مشتبهة ومشبهة: مشكلة يشبه بعضها بعضا؛... وشَبَّهَ عَلَيْهِ: خلط عليه الأمر حتى اشتبه بغيره... ، وتقول: شبهت علي يا فلان إذا خلط عليك. واشتبه الأمر إذا اختلط، واشتبه علي الشيء. وتقول: أشبه فلان أباه وأنت مثله في الشبه والشبه. وتقول: إني لفي شبهة منه. ))(4).

وقال ابن فارس: (( _الشين والباء والهاء_ أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً

---

(1) تاج العروس من جواهر القاموس، (487/11).

(2) المعجم الوسيط، (413/1).

(3)أحمد عزي، السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين، مقال منشور عن ندوة علوم الحديث علوم وآفاق، دبي، المنعقد من 8إلى 10أفريل 2003،(ص:7).

(4)لسان العرب، (503/13-505).

ووصفاً يقال شِبْه وشَبَه والشبَهُ من الجواهر الذي يشبه الذهب والمشبهات من الأمور المشكلات واشتبه الأمران إذا أشكلا. ))[1].

وقال أحمد الفيومي: ((الشبهة في العقيدة المأخذ الملبس سميت شبهة لأنها تشبه الحق)) [2].

وجاء في المعجم الوسيط: ((الشُبْهَةُ: الالتباس و (في الشرع) ما التبس أمره فلا يدرى أحلال هو أم حرام وحق هو أم باطل))[3].

**الشبهة اصطلاحا:**

عرف ابن القيم الشبهة فقال: ((واردٌ يَرِدُ على القلب يحولُ بينهُ وبينَ انكشافِ الحقِّ له، فمتى باشرَ القلبُ حقيقَةَ العلمِ لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمُه ويقينُه بردِّها ومعرفَةِ بطلانها، ومتى لم يُباشِرْ حقيقَةَ العلمِ بالحقِّ قلبُهُ قَدَحَت فيه الشكَّ بأوَّلِ وهلةٍ، فإن تَدارَكَها وإلاّ تتابعت على قلبه أمثالُها، حتى يَصيرَ شاكّاً مرتاباً... و إنما سُمِّيت الشبهة شُبهةً لاشتباه الحقِّ بالباطلِ فيها؛ فإنها تلبِسُ ثوبَ الحقِّ على جسمِ الباطلِ. )) [4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((الشُّبه التي يضل بها بعض الناس وهي ما يشتبه فيها الحق والباطل))[5].

والشبهة هي:((التباس الأمور، واختلاطها عند أهل الشبهات من المستشرقين، والعلمانيين، وغيرهم نتيجة جهل أو عمد، فكأنهم يريدون أن يُلبسوا على المسلمين دينهم فيخلطون الحق بالباطل بُغية عدم معرفة الحقيقة، أو تشويهها، فيُلبسون الإسلام ثوب زور، ويدعون عليه ما ليس فيه)) [6].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، (243/3).

(2) الصباح المنير، (304/1).

(3) المعجم الوسيط، (1/ 471).

(4) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ( 751هـ)، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية – بيروت، –140/1–141).

(5) ابن تيمية، التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان – الرياض، الطبعة: السادسة 1421هـ / 2000م، (ص/ 106).

.(1)

**تعريف الطعن:**

**لغة**: قال ابن منظور: ((طعن: طعنه بالرمح يطعنه ويطعنه طعنا، فهو مطعون وطعين، من قوم طعن: وخزه بحربة، ونحوها... ، وطعنه بلسانه وطعن عليه يطعن ويطعن طعنا وطعنانا: ثلبه، على المثل، وقيل: الطعن بالرمح، والطعنان بالقول. ))(2).

وقال ابن فارس: ((طعن: أصل صحيح مطرد، وهو النخس في الشيء بما ينفذه، ثم يحمل عليه، ويستعار من ذلك الطعن في الرمح، ورجل طعان في أعراض الناس، وقال بعضهم: طعن بالرمح يطعُن بالضم، وطعن بالقول يطعَن فتحا)) (3).

أما **المقصود بالطعن في السنة**: فهو يشمل كلّ إرادة انقاص، وهدم، وتشكيك في السنة، لأغراض شتى.

**تعريف المعاصرة:**

**لغة**: مأخوذة من العصر، العَصْرُ: الدّهر(4)، قال ابن فارس: ((العين، والصاد، والراء أصول ثلاثة صحيحة:

فالأول دهر، وحين، والثاني ضغط شيء حتى يتحلب، والثالث تعلق بشيء، وامتساك به

والذي يعنينا في هذا البحث هو المعنى الأول: ((فالأول العصر، وهو الدهر. وربما قالوا عصر. قال امرؤ القيس:

ألا انعم صباحا أيها الطلل البالي... وهل ينعمن من كان في العصر الخالي. )) (5).

والعصر أيضا: (( الزمن ينسب إلى ملك، أو دولة، أو إلى تطورات طبيعية، أو اجتماعية يقال عصر الدولة العباسية، وعصر هارون الرشيد، والعصر الحجري، وعصر البخار، والكهرباء، وعصر

---

(1)عماد حسن أبو العينين، شبهات حول السنة والسيرة النبوية، بحث محكم، منشور على موقع صيد الفوائد، (ص:8).

(2) لسان العرب، (13/265-266).

(3) معجم مقاييس اللغة، (3/412).

(4)أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م، (2 / 738).

(5) معجم مقاييس اللغة، (4/ 340-341).

الذرة، ويقال (في التاريخ) العصر القديم، والعصر المتوسط، والعصر الحديث، و (في الجيولوجيا) حقبة طويلة من الزمن تقدر بعشرات الملايين من السنين تمتاز بتكون خاص لبعض طبقات الأرض يقال العصر الفحمي (الكربوني) والعصر الطباشيري. )) [1].

**فالمقصود بالشبهات المعاصرة المثارة حول السنة:** الشبهات التي تستهدف السنة النبوية، والتي ظهرت، أو أعيد إحياؤها، وصياغتها في العصر الحديث[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1) المعجم الوسيط، (2 / 604 ).

(2) في هذا البحث حددتها من زمن المستشرقين، وشبهاتهم، وطعونهم في السنة إلى يومنا هذا.

## الفصل الأول: أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، والرد على الشبهات المثارة حوله.

جعلت هذا الفصل في مبحثين تكلمت في الأول عن أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، وجعلت المبحث الثاني للكلام عن الشبهات المثارة حول تعدد روايات الحديث الواحد، والرد عليها.

### المبحث الأول: أسباب تعدد روايات الحديث الواحد.

إنّ الكلام عن أسباب تعدّد روايات الحديث الواحد من الأهمّية بما كان، فقد أثارت هذه القضية مسائل كثيرة جدا، و تكلّم فيها النّقاد، والمحدّثون، بل حتى الطّاعنون، والمشكّكون فوجب تسلّيط الضوء على هذه القضيّة، وبسط الكلام فيها، وإزالة بعض الالتباسات كتوهّم أنّ الرّوايات المتعدّدة المتشابهة، والمتقاربة تدل ولا بد على ضعف ضبط النقلة، والرواة، وروايتهم للحديث بالمعنى والواقع خلاف ذلك، لأسباب أذكرها لاحقا، فمسألة ضبط أسباب تعدد روايات الحديث الواحد مهمّة جدا، وينبغي التفطّن لها، وينبغي أن يعلم أيضا أنه ليس كل تشابه، وتقارب في ألفاظ أحاديث معينة يعني بالضرورة أنها ترجع في الأصل لحديث واحد اختلف الرواة في ألفاظه، وعباراته، بل عند البحث، والتفتيش نجد أنها في الأصل أحاديث متعددة تشابهت، وتقاربت متونها لتقارب موضوعها.

وجعلت أسباب تعدد روايات الحديث الواحد في ثلاث مطالب تكلمت في الأول عن تعدد الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم في المطلب الثاني تكلمت عن التعدد باعتبار اختلاف الأحوال، والوقائع.

أما الثالث فكان عن التعدد باعتبار أداء الرواة(1).

#### المطلب الأول: التعدد من المصدر:

الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنّه كان يكرّر الحديث الواحد أكثر من مرّة سواء في مجلس واحد، أو في أزمنة متعدّدة حسب ما يقتضي الحال، وتدعو إليه الحاجة.

---

(1) أخذت فكرة التقسيم من رسالة أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف، د شرف القضاة، د أمين القضاة، مع أنهما تكلما عن تعدد روايات الحديث عموما، أما في هذا البحث فقد تكلمت عن تعدد روايات الحديث الواحد، مع محاولة جمع هذه الأسباب ثم إدراجها تحت أقسام رئيسة.

وأيضا كان يقوم بالفعل الواحد على عدة هيئات فتنقل لنا تلك الهيئات على اختلافها، فيظن قاصر النظر أنها اضطراب في نقل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأمر خلاف ذلك. فالتعدد من النبي صلى الله عليه وسلم يكون بقوله أو بفعله.

**الفرع الأول: تعدد القول:**

أن يقول الرسول صلى الله عليه وسلم الحديث أكثر من مرة:

فالنبّي صلى الله عليه وسلم كان يرشد أصحابه إلى الخير، وأبوابه، وإلى اجتناب الشرّ، وأفراده، ومما لاشّك فيه، ولا ريب، أنّه لا يأمر، أو ينهى مرة واحدة، بل يتعدّد قوله، وأمره حسب المناسبة، وحسب أهميّة الأمر، وأيضا تعليماً، و تذكيرا منه صلى الله عليه وسلم لأمته.

يقول ابن حزم: (( وليس اختلاف الروايات عيبا في الحديث إذا كان المعنى واحدا؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم صحَّ عنه أنه إذا كان يُحَدِّث بحديثٍ كَرَّرَه ثلاث مرات، فينقل كل إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث إذا كان المعنى

واحدا ))[1]، ولهذا تجد أحاديث لها معنى واحد، وألفاظها متعددة، ومختلفة نتيجة تعدّدها من المصدر الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيحسب القارئ، والدّارس لها أنّها حديث واحد، تعدّدت ألفاظه، وتباينت عباراته، بسبب رواته، والأمر خلاف ذلك، بل أحيانا كان النبيّ صلى الله عليه وسلم يكرّر الحديث في نفس المجلس.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه في وصف كلام النبي صلى الله عليه وسلم أنّه كان: ((إذا تكلّم بكلمة أعادها ثلاثا، حتى تفهم عنه)) [2].

والأمثلة على هذا الأمر كثيرة جدّا منها ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « هلك المتنطّعون، قالها ثلاثاً» [3].

---

(1) الإحكام في أصول الأحكام، ( 1/ 139).

(2) البخاري : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق : محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ، كتاب: العلم، باب: باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه فقال ألا وقول الزور فما زال يكررها وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم =هل بلغت ثلاثا، (30/1)، رقم:95.

(3) مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ( 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى

وعن أبي بكرة رضى الله عنه قال، قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثا، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: الإشراك بالله، وعقوق الوالدين – وجلس وكان متّكئا فقال – ألا وقول الزور، قال: فما زال يكرّرها حتى قلنا: ليته سكت» (1).

وأحيانا تجد الصحابيّ الواحد يصرّح بسماعه للحديث الواحد من النبيّ صلى الله عليه وسلم مرّات عديدة، وفي مجالس متعدّدة، فعن عمرو بن عبسة السّلمي قال: ((... فقلت يا نبي الله فالوضوء حدثني عنه قال: « ما منكم رجل يقرب وضوءه، فيتمضمض، ويستنشق فينتثر إلا خرّت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه ثم إذا غسل وجهه كما أمره الله إلا خرّت خطايا وجهه من أطراف لحيته مع الماء ثم يغسل يديه إلى المرفقين إلا خرت خطايا يديه من أنامله مع الماء ثم يمسح رأسه إلا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه إلى الكعبين إلا خرت خطايا رجليه من أنامله مع الماء فإن هو قام فصلى فحمد الله، وأثنى عليه، ومجّده بالذي هو له أهل، وفرّغ قلبه لله إلا انصرف من خطيئته كهيئته يوم ولدته أمه. فحدّث عمرو بن عبسة بهذا الحديث أبا أمامة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له أبو أمامة يا عمرو بن عبسة انظر ما تقول في مقام واحد يعطي هذا الرجل فقال عمرو يا أبا أمامة لقد كبرت سني ورق عظمي، واقترب أجلي، وما بي حاجة أن أكذب على الله ولا على رسول الله لو لم أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا مرة أو مرتين أو ثلاثا حتى عد سبع مرات ما حدثت به أبدا ولكنيّ سمعته أكثر من ذلك))(2).

أخرج الإمام أحمد من طريق: معمر قال: سمعت أبا غالب يقول: لما أتي برؤوس الأزارقة(3)

---

رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت (4/ 2055)، رقم: 2670.

(1) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، (172/3)، رقم:2654، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر، وأكبرها، (91/1)، رقم:87.

(2) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب إسلام عمرو بن عبسة، (1/ 569)، رقم: 832

(3) فرقة من أشد فرق الخوارج سيدهم أبي راشد نافع بن الأزرق، كفروا بعض الصحابة، وأباحوا قتل نساء، وأطفال المخالفين، وأسقطوا الرجم عن الزاني المحصن، وجوزوا أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته، وقالوا أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل، وحكموا على أطفال المشركين أنهم في النار مع أباءهم، وكفروا مرتكب الكبيرة، انظر الملل والنحل للشهرستاني، مؤسسة الحلبي، (118/1-122).

فنصبت على درج دمشق، جاء أبو أمامة فلما رآهم دمعت عيناه فقال: ((كلاب النار، ثلاث مرات، هؤلاء شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء، وخير قتلى قتلوا تحت أديم السماء الذين قتلهم هؤلاء )). قال: فقلت: فما شأنك دمعت عيناك؟ قال: رحمة لهم إنهم كانوا من أهل الإسلام. قال: قلنا: أبرأيك قلت: هؤلاء كلاب النار، أو شيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: إني لجريء بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة ولا اثنتين ولا ثلاث قال: فعدّ مرار ))[1].

وأيضا: لما ثقل معقل بن يسار رضي الله عنه فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده، فقال هل تعلم يا معقل أني سفكت دما حراما؟ قال: لا أعلم. قال: هل تعلم أني دخلت في شيء من أسعار المسلمين؟ قال: ما علمت. قال أجلسوني، ثم قال اسمع يا عبيد الله حتى أحدثك شيئا ما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ولا مرتين، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة. » قال: أنت سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: نعم غير مرة ولا مرتين))[2].

فهذه نماذج أردت التدليل بها على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرّر الحديث مرارا، ولا يلزم أن يحافظ على نفس الألفاظ، والسياق في كل مرة، فالحديث ليس كالقرآن من حيث اللّفظ، والأمثلة على التعدد من المصدر كثيرة من ذلك:

**- اختلاف الروايات في تحديد عرض الحوض لا يعني أن الحديث مضطرب:**

عن أبي ذر، قال: قلت: يا رسول الله ما آنية الحوض قال: «والذي نفس محمد بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها، ألا في الليلة المظلمة المصحية، آنية الجنة من شرب منها لم يظمأ آخر ما عليه، يشخب فيه ميزابان من الجنة، من شرب منه لم يظمأ، عرضه مثل طوله، ما بين

---

(1)أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (241هـ)، المسند، شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، ( 36 / 518)، رقم: 22183، وصححه الألباني، (تحقيق مشكاة المصابيح برقم: 3554).

(2)مسند الإمام أحمد، مسند البصريين، حديث معقل بن يسار، ( 33 /425-426)، رقم: 20313، ضعفه الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (14/ 350)، رقم: 6646.

عمان إلى أيلة[1]، ماؤه أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل»[2].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من الورق، وريحه أطيب من المسك، وكيزانه كنجوم السماء فمن شرب منه فلا يظمأ بعده أبدا» [3].

وعن عقبة بن عامر قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتلى أحد، ثم صعد المنبر كالمودع للأحياء والأموات، فقال: «إني فرطكم على الحوض، وإن عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة، إني لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها، وتقتتلوا، فتهلكوا، كما هلك من كان قبلكم» قال عقبة: «فكانت آخر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر»[4].

وعن حارثة بن وهب قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الحوض فقال: «كما بين المدينة وصنعاء»[5].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أمامكم حوض كما بين جرباء[6] وأذرح[1]»[2].

---

(1)مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام، بينها وبين المدينة نحو خمس عشر مرحلة وبينها وبين دمشق نحو ثنتي عشرة مرحلة مرحلة وبينها وبين مصر نحو ثمان مراحل، وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام، (الجحفة) هي بنحو سبع مراحل من المدينة بينها وبين مكة، انظر معجم البلدان، (292/1)

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 4/ 1798)، رقم: 2300 .

(3) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب في الحوض وقول الله تعالى: ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾[الكوثر:1]، وقال عبد الله بن زيد: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اصبروا حتى تلقوني على الحوض»، ( 8/ 119)، رقم: 6579، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 4/ 1793)، رقم: 2292 .

(4) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 4/ 1796)، رقم: 2296.

(5) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب في الحوض، ( 8/ 121)، رقم: 6591، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 4/ 1797)، رقم: 2298.

(6)موضع من أعمال عمان بالبلقاء( الأردن حاليا)، من أرض الشام قرب جبال السراة من ناحية الحجاز، شمال غرب مدينة

وعن ثوبان، أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إني لبعقر[3] حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعصاي حتى يرفض عليهم». فسئل عن عرضه فقال: «من مقامي إلى عمان» وسئل عن شرابه فقال: «أشد بياضا من اللبن، وأحلى من العسل، يغت فيه ميزابان يمدانه من الجنة، أحدهما من ذهب، والآخر من ورق»(4).

وحدث ابن شهاب، أن أنس بن مالك، حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «قدر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وإن فيه من الأباريق كعدد نجوم السماء»(5).

وعن جابر بن سمرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ألا إني فرط لكم على الحوض، وإن بعد ما بين طرفيه كما بين صنعاء وأيلة، كأن الأباريق فيه النجوم»(6).

فالملاحظ أن الروايات قد اختلفت في تحديد قدر الحوض وحجمه.

لأن فيها { عمان إلى أيلة }.

و{ما بين صنعاء إلى مكة }.

وفي بعضها: { كما بين جرباء وأذرح }.

---

معان على بعد 22كم، (118/2).انظر نعجم البلدان، (118/2).

(1)بالفتح، ثم السكون، وضم الراء، والحاء المهملة. وهو جمع ذريح، وهي هضاب تنبسط على الأرض حمر، وهو اسم بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة، ثم من نواحي البلقاء. وعمّان مجاورة لأرض الحجاز، تقع جنوب غرب الأردن، تقع على بعد 25كم من مدينة معان. انظر معجم البلدان، (129/1).

(2) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب في الحوض، ( 8/ 119)، رقم: 6577، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم،

( 4 / 1497)، رقم: 2299.

(3)(لبعقر حوضي) هو موقف الإبل من الحوض إذا وردته وقيل مؤخره، (انظر شرح محمد فؤاد عبد الباقي على صحيح مسلم، (1799/4).

(4) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 1799/4)

رقم: 2301.

(5)صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم (1800/4)

رقم : 2303.

(6)صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 4/ 1801)

رقم: 2305.

وفي بعضها: {كما بين المدينة وصنعاء }.

وبعضها: {كما بين أيلة وصنعاء من اليمن}.

وبعضها: {من مقامي إلى عمان }.

وبعضها: {ما بين صنعاء وعدن }.

وبعضها {مسيرة شهر}.

فذكرت عدة مناطق وعدة مدن؛ نظراً لكثرة الروايات.

فقال عياض: ((هذا من اختلاف التقدير لأن ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطرابا من الرواة، وإنما جاء في أحاديث مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في مواطن مختلفة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب في كل منهما مثلا لبعد أقطار الحوض وسعته بما يسنح له من العبارة وبقرب ذلك للعلم ببعد بين البلاد النائية بعضها من بعض لا على إرادة المسافة المحققة، قال فبهذا يجمع بين الألفاظ المختلفة من جهة المعنى انتهى))[1].

وقال القرطبي: ((ظن بعض القاصرين أن الاختلاف في قدر الحوض اضطراب، وليس كذلك، ثم نقل كلام عياض وزاد: وليس اختلافا بل كلها تفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب، ثم قال ولعل ذكره للجهات المختلفة بحسب من حضره ممن يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها. ))[2]. ولاشك أن مسألة الحوض من المسائل المهمة، ويبعد أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم تكلّم عن وصفه، وذكر حجمه مرة واحدة، بل كان صلى الله عليه وسلم يتكلم عنه مرارا، عن حجمه، ووصفه، وقدره، وما يكون من أمره، فالتعدّد هنا منه صلى الله عليه وسلم والدليل على أنّه تكلم عن الحوض مرارا ما رواه مسلم عن أم سلمة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أنّها قالت: ((كنت أسمع الناس يذكرون الحوض، ولم أسمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما كان يوما من ذلك، والجارية تمّشطني، فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أيها الناس» فقلت للجارية: استأخري عني، قالت: إنما دعا الرجال ولم يدع النساء، فقلت: إني من الناس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « إني لكم فرط على الحوض، فإياي لا يأتين أحدكم فيذب عني كما يذب البعير الضال، فأقول: فيم هذا؟ فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقا » ))

---

(1) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ( 11/ 471).

(2) المصدر نفسه، ( 11/ 471-472).

.(1)

**-والمثال الثاني عن تعدد الحديث من المصدر حديث( أمرت أن أقاتل الناس).**

فهذا الحديث، رواه جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة، وأبو بكر، وأنس، وجابر، وأوس وغيرهم، وكلهم يروي الحديث نفسه مع زيادة أو نقص، وبعضهم يذكر مناسبة للحديث، وهذه الروايات هي:

1- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله، فقد عصم مني نفسه، وماله، إلا بحقه، وحسابه على الله » (2).

2- قال عمر رضي الله عنه: يا أبا بكر، كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله تعالى » (3).

3 - حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله»(4).

4- عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا: لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم، وأموالهم إلا بحقها،

---

(1)صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم، ( 4/ 1795) رقم: 2295 .

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد، والسير، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام والنبوة، وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله، ( 4/48)، رقم:2946، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (1/52)، رقم: 21.

(3) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ( 9/ 93) رقم: 7284، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، (1/51).

(4) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، (1/ 87)، رقم: 392.

وحسابهم على الله. » (1)

5-حديث أوس رضي الله عنه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد ثقيف، فكنت معه في قبة، فنام من كان في القبة غيري وغيره، فجاء رجل، فساره، فقال: «اذهب فاقتله»، فقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟ » قال: يشهد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ذره» ثم قال: « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها حرمت دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها » (2).

فمما لاشكّ فيه أن أعظم ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم هو التوحيد، ولاريب أنه أساس رسالته وقاعدتها، وفي هذا الحديث يبين صلى الله عليه وسلم أن من دخل الإسلام حرم دمه، وماله، فيحصر أحيانا دخول الإسلام بقول لا إله إلا الله وأحيانا يذكرها مع مدلولاتها، ومقتضياتها، فلعظم هذه المسألة نبه عليها النبي صلى الله عليه وسلم مرارا، وبألفاظ متقاربة تؤدي نفس الغرض.

**-المثال الثالث:**

عن ابن عباس قال: قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: يا رسول الله، إنّ هذا الحي من ربيعة قد حالت بيننا وبينك كفار مضر، ولسنا نخلص إليك إلا في الشهر الحرام، فمرنا بشيء نأخذه عنك وندعو إليه من وراءنا، قال: «آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله، وشهادة أن لا إله إلا الله - وعقد بيده هكذا - وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم، وأنهاكم عن: الدباء، والحنتم، والنقير، والمزفت » (3).

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (52/1)، رقم: 21.

(2) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (303هـ)، السنن الكبرى، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م، (415/3)، رقم: 3430. وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة، (1/ 768)، رقم: 409.

(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان (20/1)، رقم:35، مسلم: كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه،(1/ 46) رقم: 17.

(الدباء) هو القرع اليابس أي الوعاء منه (الحنتم) الواحدة حنتمة وقد اختلف فيه فأصح الأقوال وأقواها =أنها جرار خضر والثاني أنها الجرار كلها والثالث أنها جرار يؤتي بها من مصر مقيرات الأجواف والرابع جرار حمر أعناقها في جنوبها يجلب فيها الخمر من مصر والخامس أفواهها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكان ناس ينتبذون فيها يضاهون به الخمر والسادس جرار كانت تعمل من طين وشعر وأدم (النقير) جذع ينقر وسطه (المقير) هو المزفت وهو المطلي بالقار وهو الزفت وقيل الزفت نوع من القار

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تنتبذوا في الدباء، ولا في المزفت»(1).

وعن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، «أنه نهى عن المزفت والحنتم والنقير»، قال: قيل لأبي هريرة: ما الحنتم؟ قال: «الجرار الخضر»(2).

وعن علي رضي الله عنه: «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء، والمزفت»(3).

وأخرج البخاري من طريق كليب بن وائل قال: حدثتني ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم، وأظنها زينب قالت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء، والحنتم، والنقير، والمزفت»(4).

وأخرج البخاري من طريق إبراهيم، قال: قلت للأسود: هل سألت عائشة أم المؤمنين، عما يكره أن ينتبذ فيه؟ فقال: نعم، قلت: يا أم المؤمنين، عم نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن ينتبذ فيه؟ قالت: «نهانا في ذلك أهل البيت أن ننتبذ في الدباء، والمزفت» قلت: أما ذكرت الجر والحنتم؟ قال: إنما أحدثك ما سمعت، أ فأحدّث ما لم أسمع؟ ))(5).

---

والصحيح الأول وأما معنى النهي عن هذه الأربع فهو أنه نهي عن الانتباذ فيها وهو أن يجعل في الماء حبات من ثمر أو زبيب أو نحوهما ليحلو ويشرب وإنما خصت هذه بالنهي لأنه يسرع إليها الإسكار فيها فيصير حراما نجسا) مسلم بشرح فؤاد عبد الباقي (46/1)

(1) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب: الخمر من العسل، وهو البتع، (106/7)رقم: 5586

(2) صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكرا ،( 1577/3)، رقم: 1993

(3) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي (107/7)، رقم: 5594، صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت
والدباء والحنتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكرا، (3/ 1578)
رقم: 1994.

(4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قول الله تعالى: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم} [الحجرات: 13]، (178/4)،
رقم: 3492.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي صلى الله عليه وسلم في الأوعية والظروف بعد النهي،
( 7/ 107) رقم: 5595، صحيح مسلم، كتاب الأشربة، باب النهي عن الانتباذ في المزفت والدباء والحنتم والنقير، وبيان أنه منسوخ، وأنه اليوم حلال ما لم يصر مسكرا، ( 3/ 1578)

ويلحق بهذا القيد قسم من روايات أحاديث لا يصدق عليها أنها حديث واحد حقيقة، وهي الأحاديث التي أجاب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أسئلة الناس، وانشغالاتهم، فكان السؤال منهم واحدا، أو متشابها، ومتقاربا، لكن الإجابات من النبي صلى الله عليه وسلم متعددة، ومختلفة، لاختلاف أحوال الأشخاص المقصودين في الكلام، وألحقتها بالحديث الواحد بغرض الرد عن من يزعم أنّ الأحاديث تختلف، وتتعدد من الرواة، فينقلوا لنا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم أجاب بجواب معين، ثم تجد في حديث آخر إجابة أخرى، مما يوقع اللبس، والأمثلة الآتية توضح ذلك.

عن أبي موسى رضي الله عنه قال قالوا يا رسول الله أي الإسلام أفضل قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده» (1). و عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أي الإسلام خير قال: «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» (2).

قال ابن حجر: ((قال العلماء اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال واحتياج المخاطبين وذكر ما لم يعلمه السائل والسامعون وترك ما علموه))(3).

وقال الإمام النووي: ((قال العلماء رحمهم الله قوله أي الإسلام خير معناه أي خصاله، وأموره، وأحواله قالوا، وإنما وقع اختلاف الجواب في خير المسلمين لاختلاف حال، السائل، والحاضرين فكان في أحد الموضعين الحاجة إلى إفشاء السلام، وإطعام الطعام أكثر، وأهم لما حصل من إهمالهما، والتساهل في أمورهما، ونحو ذلك، وفي الموضع الآخر إلى الكف عن إيذاء المسلمين))(4).

والمثال الثاني: حديثه صلى الله عليه وسلم عن الساعة، وقيامها

---

رقم:1995

(1) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: أي الإسلام أفضل، (11/1)، رقم: 11، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل، (66/1)، رقم: 42

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: إطعام الطعام من الإسلام، (12/1)، رقم: 12، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل، (65/1)، رقم: 39.

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ( 1/ 79) .

(4) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي (676هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392، (10/2).

فعن عائشة، قالت: كان الأعراب إذا قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن الساعة: متى الساعة؟ فنظر إلى أحدث إنسان منهم، فقال: «إن يعش هذا، لم يدركه الهرم، قامت عليكم ساعتكم »(1).

وأيضا في حديث جبريل قال: يا رسول الله، متى الساعة؟ قال: « ما المسئول عنها بأعلم من السائل، ولكن سأحدثك عن أشراطها: إذا ولدت الأمة ربها، فذاك من أشراطها، وإذا كانت العراة الحفاة رءوس الناس، فذاك من أشراطها، وإذا تطاول رعاء البهم في البنيان، فذاك من أشراطها في خمس لا يعلمهن إلا الله، ثم تلا صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ٣٤﴾[لقمان:34، قال: ثم أدبر الرجل، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ردوا علي الرجل»، فأخذوا ليردوه، فلم يروا شيئا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم»(2).

وعن أنس بن مالك، قال: بينما أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم خارجين من المسجد، فلقينا رجلا عند سدة المسجد، فقال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما أعددت لها؟ » قال فكأن الرجل استكان، ثم قال: يا رسول الله ما أعددت لها كبير صلاة ولا صيام ولا صدقة، ولكني أحب الله ورسوله، قال: «فأنت مع من أحببت»(3).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس يحدث القوم، جاءه أعرابي فقال: متى الساعة؟ فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث، فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال. وقال بعضهم: بل لم يسمع، حتى إذا قضى حديثه قال: «أين – أراه – السائل عن الساعة» قال: ها أنا يا رسول الله، قال: «فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة»، قال: كيف

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب: سكرات الموت، (107/8)، رقم: 6511 ، مسلم، كتاب الفتن، وأشراط الساعة، باب: قرب الساعة،( 4/ 2269)، رقم: 2952.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان، والإسلام، والإحسان، وعلم الساعة، (19/1)، رقم:50، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب: الإيمان ما هو وبيان خصاله (39/1)، رقم: 9.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب القضاء والفتيا في الطريق، (64/9)، رقم: 7153، صحيح مسلم، كتاب البر، والصلة، والأداب، باب: المرء مع من أحب، (2033/4)، رقم: 2639.

إضاعتها؟ قال: «إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة»(1).

وأيضا لما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال تعددت إجاباته

فعن أبي هريرة: (( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: «إيمان بالله ورسوله». قيل: ثم ماذا؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» قيل: ثم ماذا؟ قال: «حج مبرور»))(2).

وعن عبد الله بن مسعود قال: (( سألت النبي صلى الله عليه وسلم: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها»، قال: ثم أي؟ قال: «ثم بر الوالدين» قال: ثم أي؟ قال: «الجهاد في سبيل الله» قال: حدثني بهن، ولو استزدته لزادني))(3).

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال: ((سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل؟ قال: «إيمان بالله، وجهاد في سبيله»، قلت: فأي الرقاب أفضل؟ قال: «أعلاها ثمنا، وأنفسها عند أهلها»، قلت: فإن لم أفعل؟ قال: «تعين ضايعا، أو تصنع لأخرق»، قال: فإن لم أفعل؟ قال: «تدع الناس من الشر، فإنها صدقة تصدق بها على نفسك»))(4).

وغيرها من الأمثلة التي سئل فيها الرسول صلى الله عليه وسلم فأجاب إجابات مختلفة، ومتعددة حسب حال الشخص، وأيضا تعليما لأمته أن الفضائل تختلف، وتتنوّع فلو اقتصر النبي صلى الله عليه وسلم على إجابة واحدة مثلا في السؤال عن أفضل الأعمال للزمها الناس، وحصروا الخير، و الفضل فيها، وتركوا غيرها.

فهذه الأمثلة، وغيرها تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرر الحديث الواحد، حسب الداعي، وحسب الموقف، وقد تتغير ألفاظ هذا الحديث، وعباراته، لكنها تتحد في مرادها، ومعناها.

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل، (21/1)، رقم:59.

(2) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: من قال إن الإيمان هو العمل، (14/1)، رقم:26، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، (88/1)، رقم:83.

(3) صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل الصلاة لوقتها، (112/1)، رقم:527، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، (90/1)، رقم:85

(4) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب أي الرقاب أفضل، (144/3)، رقم: 2518

و الحكم على الحديث أنه متعدّد من المصدر الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجع إلى ضوابط، وقرائن تكلم عليها العلماء، كاتحاد المخرج واختلافه، وتقارب الألفاظ، وتباعدها، وسأتطرق لهذه المسألة بإذن الله في الفصل الثاني.

**-الفرع الثاني: أن يقوم الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل الواحد بأكثر من طريقة، وصورة:**

فينقل كل صحابي ما رآه من فعل، وعمل الرسول صلى الله عليه وسلم، ويظهر هذا جليا في باب العبادات خاصة التي تتكرر كثيرا كالوضوء، و الصلاة، والأذكار.

ومثاله: صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل، واختلاف النقلة عنه في عدد ركعاتها، وكيفية آدائها.

فعن عائشة، «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منها بواحدة، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن، حتى يأتيه المؤذن فيصلي ركعتين خفيفتين»(1).

وعنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس العتمة - إلى الفجر، إحدى عشرة ركعة، يسلم بين كل ركعتين، ويوتر بواحدة، فإذا سكت المؤذن من صلاة الفجر، وتبين له الفجر، وجاءه المؤذن، قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن، حتى يأتيه المؤذن للإقامة»(2).

وقالت أيضا: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها»(3).

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب الضجع على الشق الأيمن، (68/8)، رقم: 6310، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة (508/1)، رقم: 736.

(2) صحيح البخاري، أبواب الوتر، باب ما جاء في الوتر، (25/2)، رقم:994، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة (508/1)، رقم: 736.

(3) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة (508/1)، رقم: 737.

وعنها: «ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا، فلا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعا، فلا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثا»(1).

وسئلت عائشة رضي الله عنها، عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل؟

فقالت: «سبع، وتسع، وإحدى عشرة، سوى ركعتي الفجر»(2).

وعنها، قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل حتى يكون آخر صلاته الوتر»(3).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة» يعني بالليل(4).

وعن زيد بن خالد الجهني، أنه قال: لأمرقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الليلة، «فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين، طويلتين، ثم صلى ركعتين، وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين، وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين، وهما دون اللتين قبلهما، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما، ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة ركعة»(5).

قال النووي، ((قال القاضي: "قال العلماء: في هذه الأحاديث إخبار كل واحد من ابن عباس، وزيد، وعائشة بما شاهد، وأما الاختلاف في حديث عائشة فقيل: هو منها، وقيل: من الرواة عنها، فيحتمل أن أخبارها بأحد عشرة هو الأغلب، وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادراً في بعض

---

(1) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل في رمضان، وغيره، (53/2)، رقم:1147، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، (509/1)، رقم: 738.

(2) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب: كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم؟ وكم كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل؟، (51/2)، رقم: 1139.

(3) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم في الليل، وأن الوتر ركعة، وأن الركعة صلاة صحيحة، (510/1)، رقم: 740.

(4) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب: كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه وسلم؟ وكم كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل؟، (51/2)، رقم: 1138.

(5) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، (531/1)، رقم: 765.

الأوقات، فأكثره خمس عشرة بركعتي الفجر، وأقله سبع، وذلك بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت أو ضيقه بطول قراءة، كما جاء في حديث حذيفة، وابن مسعود، أو لنوم، أو عذر مرض، أو غيره. أو في بعض الأوقات عند كبر السن كما قالت: "فلما أسن صلى سبع ركعات". أو تارة تعد الركعتين الخفيفتين في أول قيام الليل كما رواه زيد بن خالد، وروتها عائشة بعدها هذا في مسلم، وتعد ركعتي الفجر تارة وتحذفهما تارة، أو تعد إحداهما، وقد تكون عدت راتبة العشاء مع ذلك تارة وحذفتها تارة))[1].

وقال القاضي: ((ولا خلاف أنه ليس في ذلك حد لا يزاد عليه ولا ينقص منه، وأن صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الأجر، وإنما الخلاف في فعل النبي –صلى الله عليه وسلم- وما اختاره لنفسه، والله أعلم))[2].

فمعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يداوم على قيام الليل، ولا يتركه، وأنّه ينوع في أداها، وعدد ركعاتها، فينقل لنا الصحابة رضوان الله عليهم ما شاهدوه، وعايشوه، فيسرع قصير النظر إلى استشكال هذا النقل، ووصفه بالاضطراب، والخطأ، وأن مصدره النقلة، لكنّ العلماء المحققين رحمهم الله كانوا عالمين بهذا القيد عاملين به فانظر إلى الحافظ ابن حجر في فتح الباري لما يتكلم عن اختلاف الصحابة في نقل عدد ركعات راتبة الظهر يقول: ((قال الداودي وقع في حديث بن عمر أن قبل الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أربعا وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن يكون نسي بن عمر ركعتين من الأربع قلت هذا الاحتمال بعيد والأولى أن يحمل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعا وقيل هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعا ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى بن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين. ))[3].

**والمثال الثاني**: وضوء النبي صلى الله عليه وسلم

عن ابن عباس، قال: «توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة» [4].

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (6-18/7).

(2) المصدر نفسه، (18/7).

(3) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (58/3).

(4) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: الوضوء مرة مرة، (1 / 43)، رقم: 157

وعن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم «توضأ مرتين مرتين» (1). وعن ابن شهاب، شهاب، أن عطاء بن يزيد، أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه، رأى عثمان بن عفان دعا بإناء، فأفرغ على كفيه ثلاث مرار، فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء، فمضمض، واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثا، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه» (2).

قال الشافعي: ((ولا يقال لشيء من هذه الأحاديث: مختلف مطلقا، ولكن الفعل فيها يختلف من وجه أنّه مباح لاختلاف الحلال والحرام، والأمر والنّهي، ولكن يقال: أقل ما يجزي من الوضوء مرة، وأكمل ما يكون من الوضوء ثلاث))(3).

وقال ابن خزيمة: ((باب إباحة الوضوء مرة مرة، والدليل على أن غاسل أعضاء الوضوء مرة مرة مؤد لفرض الوضوء، إذ غاسل أعضاء الوضوء مرة مرة واقع عليه اسم غاسل، والله عز وجل أمر بغسل أعضاء الوضوء بلا ذكر توقيت، وفي وضوء النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثا ثلاثا وغسل بعض أعضاء الوضوء شفعا، وبعضه وترا دلالة على أن هذا كله مباح، وأن كل من فعل في الوضوء ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الأوقات مؤد لفرض الوضوء؛ لأن هذا من اختلاف المباح، لا من اختلاف الذي بعضه مباح وبعضه محظور. ))(4).

وقال الإمام النووي: (( وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرّة مرّة وعلى أن الثلاث سنّة وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرّة مرّة، وثلاثا ثلاثا، وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين، وبعضها مرة قال العلماء فاختلافها دليل على جواز ذلك كله، وأنّ الثلاث هي

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: الوضوء مرتين مرتين، ( 1/ 43)، رقم: 158.

(2)صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب: الوضوء ثلاثا ثلاثا، ( 1/ 43)

رقم: 159، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب: صفة الوضوء، وكماله، (204/1)، رقم: 226.

(3) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المكي (204هـ)، اختلاف الحديث، دار المعرفة – بيروت، 1410هـ/1990م، مطبوع ملحقا بالأم، (599/8).

(4) ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري ( 311هـ)، صحيح ابن خزيمة، بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، (87/1).

الكمال، والواحدة تجزئ فعلى هذا يحمل اختلاف الأحاديث، وأما اختلاف الرواة فيه عن الصحابي الواحد في القصة الواحدة فذلك محمول على أن بعضهم حفظ، وبعضهم نسي فيؤخذ بما زاد الثقة كما تقرر في قبول زيادة الثقة الضابط. ))[1].

فقد نقل لنا كل صحابي ما رآه من وضوء النبي صلى الله عليه وسلم ولاشك ولاريب أن الوضوء يتكرر مرارا كل يوم وليلة.

قال الإمام الصنعاني رحمه الله في معرض كلامه عن تعدد الرواة من الصحابة في واقعة معينة متكررة: ((فهذا القسم أمره هين وإشكاله سهل؛ لأنه قد علم أنه صلى اله عليه وآله وسلم في الأفعال المتكررة مثل أذكار الصلاة التي ذكرنا كان يعلمهم، فمن روى رواية وصحت أو حسنت طرقها كتشهد ابن عباس مثلاً، وتشهد ابن مسعود، فهما حديثان صحيحان اختلفت ألفاظهما والكل مرفوع، فمثل هذا ومثل ألفاظ الأذان، وغير ذلك محمول على تعداد التعليم منه صلى الله عليه وآله، وعلم كل ما رآه صلى الله عليه وآله وسلم توسعة على العباد، فهم مخيرون بأي رواية عملوا أجروا واقتدوا وامتثلوا، فمن ربَّع في التكبير ورجَّع فليس عليه نكير، ومن ترك التربيع فكذلك، إذ الكل مروي بأحاديث معمول بها دالة على التخيير للعباد، وكذلك ألفاظ التشهد والتوحيد من أتى بأيها ممن روى بطرق معمول بها فهو بالخيار في ذلك. ))[2]

قال ابن تيمية: ((أما أنواع الاختلاف فهي في الأصل قسمان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد. واختلاف التنوع على وجوه، منه ما يكون كل واحد من القولين، أو الفعلين حقا مشروعا كما في القراءات التي اختلف فيها الصحابة... ومثله اختلاف الأنواع في صفة الأذان والإقامة، والاستفتاح، والتشهدات، وصلاة الخوف، وتكبيرات العيد، وتكبيرات الجنازة إلى غير ذلك مما شرع جميعه... ))[3]

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (106/3).

(2)الأمير الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين(1182 هـ)، رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق صبري المحمودي، دار التوحيد للنشر- الرياض، 1428هـ/2007م، (ص:16).

(3)ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (728هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، 1419هـ - 1999م، (1/ 149).

فحسب ما سبق يتبين لنا أن الحديث يتعدد من المصدر الذي هو
رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: ((العبادات التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم على أنواع يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع لا يكره منها شيء، وذلك مثل أنواع التشهدات، وأنواع الاستفتاح، ومثل الوتر أول الليل وآخره، ومثل الجهر بالقراءة في قيام الليل والمخافتة، وأنواع القراءات التي أنزل القرآن عليها، والتكبير في العيد، ومثل الترجيع في الأذان وتركه، ومثل إفراد الإقامة وتثنيتها. ))[1]

فالحديث قد يختلف، ويتعدد باعتبار مصدره_ الذي هو النبي صلى الله عليه وسلم _ قولا، وفعلا.

وتجدر الإشارة إلى أمر هام، وهو أن التعدد من المصدر قد لا يعد حديثا واحدا عند كثير من المحققين فيجعلوا كل قول، أو فعل صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا مستقلا بذاته، وأنا إنما اصطلحت عليه هنا بالحديث الواحد باعتبار سياقه، وتقارب ألفاظه، لأغراض عديدة كعدم قصر تعدد، واختلاف ألفاظ الحديث على أداء الرواة، وبيان أمانة النقلة في نقلهم، ودفع الاضطراب وتوهم الخطأ في النقل.

(1)مجموع الفتاوى، (335/22).

**المطلب الثاني: التعدد باعتبار اختلاف الفهوم، والأحوال، و الوقائع.**

وهذا القيد خاص بنقلة الحديث، وخاصة صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويندرج تحت هذا القيد

**الفرع الأول: اختلاف فهوم النقلة:** وهذه تختص بالصحابة فقد يكون العمل، والفعل واحدا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكل صحابي يروي، ويحكي الفعل، والعمل على الوجه الذي يراه مناسبا، لإيصال هذا الفعل للناس، فالحديث حكاية فعل، لا حكاية قول، ومن الأمثلة على ذلك حديث حنين الجذع، فقد روي من طرق عدة صحابة.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «كان المسجد مسقوفا على جذوع من نخل، فكان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب يقوم إلى جذع منها، فلما صنع له المنبر وكان عليه، فسمعنا لذلك الجذع صوتا كصوت العشار، حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده عليها فسكنت»(1).

وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: ((كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة، فقالت امرأة من الأنصار، أو رجل: يا رسول الله، ألا نجعل لك منبرا؟ قال: «إن شئتم»، فجعلوا له منبرا، فلما كان يوم الجمعة دفع إلى المنبر، فصاحت النخلة صياح الصبي، ثم نزل النبي صلى الله عليه وسلم فضمه إليه، تئن أنين الصبي الذي يسكن. قال: «كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها»))(2).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ((كان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب إلى جذع، فلما اتخذ المنبر تحول إليه فحن الجذع فأتاه فمسح يده عليه ))(3).

وعن ابن عباس: (( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخطب إلى جذع، فلما اتخذ المنبر تحول إليه، فحن الجذع حتى أخذه فاحتضنه فسكن فقال: «لو لم أحتضنه لحن إلى يوم

(1) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (4 / 195) رقم: 3585

(2)صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، (4 / 195) رقم: 3584

(3) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ( 4/ 195) رقم: 3583

القيامة»))[1].

وعن أنس بن مالك: ((أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب إلى لزق جذع واتخذوا له منبرا فخطب عليه فحن الجذع حنين الناقة، فنزل النبي صلى الله عليه وسلم فمسه فسكت، فقال: « لو لم أحتضنه لحن إلى يوم القيامة. »))[2].

قال الحافظ ابن كثير: ((باب حنين الجذع شوقا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وشفقا من فراقه، وقد ورد من حديث جماعة من الصحابة بطرق متعددة تفيد القطع عند أئمة هذا الشأن وفرسان هذا الميدان. ))[3].

حادثة حنين الجذع هي واقعة واحدة وكانت في خطبة الجمعة ورويت عن كثير من الصحابة فمنهم من أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده الشريفة على الجذع ومنهم من قال مسح عليه، ومنهم من قال احتضنه، فلا تعارض لأنّ كلّ صحابي عبر عما رآه حسب حاله، وموضعه في المسجد أثناء الخطبة، وعبر عن الحادثة بألفاظه.

وابن عباس وأنس رضي الله عنهما ذكرا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لو لم أحتضنه لحن إلى يوم القيامة ) وابن عمر وجابر رضي الله عنهما لم يذكرا قوله عليه الصلاة والسلام فيحتمل أنهما لم يسمعا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويؤيد ذلك رواية

عن جابر قال: ((كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم إلى أصل شجرة – أو قال إلى جذع – ثم اتخذ منبرا، قال: «فحن الجذع – قال جابر – حتى سمعه أهل المسجد، حتى أتاه رسول الله صلى

---

(1) المسند، (107/4)، رقم: 2236. وصححه الألباني، (206/5)، رقم: 2174.

(2) الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م، أبواب المناقب، باب، ( 5/ 594)، رقم: 3627. وقال حديث حسن صحيح غريب.

ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (273هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، ( 1/ 454)، رقم: 1415. وصححه الألباني، (206/5)، رقم: 2175.

(3) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (774هـ)، البداية والنهاية، دار الفكر، 1407 هـ - 1986 م، (125/6).

الله عليه وسلم فمسحه فسكن»، فقال بعضهم: لو لم يأته لحن إلى يوم القيامة)) [1].

**الفرع الثاني: اختلاف أحوال النَّقلة:** ويقصد بأحوال النَّقلة حالهم حين سماع الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم، والظروف، والملابسات التي كانوا فيها أثناء سماع الحديث، فمنهم من يسمع كل الحديث ومنهم من يسمع جزءا منه، ومنهم من يحضر مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملا، ومنهم من يحضر في وسطه، أو في آخره، ومنهم من يحفظ كل الحديث، ومنهم من يحفظ جزءا منه، وهذا مثال يوضح ذلك عن عقبة بن عامر، قال: ((كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خدام أنفسنا، نتناوب الرعاية – رعاية إبلنا – فكانت علي رعاية الإبل، فروحتها بالعشي، فأدركت رسول الله يخطب الناس، فسمعته يقول: «ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يقوم فيركع ركعتين، يقبل عليهما بقلبه ووجهه، إلا قد أوجب»، فقلت: بخ بخ، ما أجود هذه، فقال رجل من بين يدي التي قبلها: يا عقبة، أجود منها، فنظرت فإذا هو عمر بن الخطاب، فقلت: ما هي يا أبا حفص؟ قال: إنه قال آنفا قبل أن تجيء: « ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يقول حين يفرغ من وضوئه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء ))[2]. فعقبة رضي الله عنه لم يدرك كل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فروى ما سمع، وأدرك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعن عمر رضي الله عنه، يقول: ((قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم مقاما، فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه. ))[3]

وكان بعضهم يحضر في أول المجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسمع منه جزءا من

---

(1) سنن ابن ماجة، باب ما جاء في بدء شأن المنبر، ( 1/ 455)، رقم: 1417. صححه الألباني برقم: 2175.

(2)أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، باب ما يقول الرجل إذا توضأ (1/ 43)، رقم: 169. و صححه الألباني في صحيح أبي داود برقم:169.

(3) صحيح البخاري، كتاب بدأ الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه} [الروم: 27]، (105/4)، رقم: 3192.

الحديث ثم يعرض له طارئ أو حادث فيغادر المجلس، فيفوته ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم بعد خروجه، كما حدث مع عمران بن حصين رضي الله عنهما قال: (( دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم، وعقلت ناقتي بالباب، فأتاه ناس من بني تميم فقال: «اقبلوا البشرى يا بني تميم»، قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، مرتين، ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن، فقال: «اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، إذ لم يقبلها بنو تميم»، قالوا: قد قبلنا يا رسول الله، قالوا: جئناك نسألك عن هذا الأمر؟ قال: «كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض» فنادى مناد: ذهبت ناقتك يا ابن الحصين، فانطلقت، فإذا هي يقطع دونها السراب، فو الله لوددت أني كنت تركتها))(1).

وأوضح الأمثلة على ذلك خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر في حجة الوداع فقد جاءت بألفاظ متعددة، ومختلفة مع أنها خطبة واحدة في أصلها، وظهر الاختلاف خاصة في إجابة الحاضرين لأسئلة رسول الله صلى الله عليه وسلم

1- عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال: «يا أيها الناس أي يوم هذا؟ »، قالوا: يوم حرام، قال: «فأي بلد هذا؟ »، قالوا: بلد حرام، قال: «فأي شهر هذا؟ »، قالوا: شهر حرام "، قال: «فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا»، فأعادها مرارا، ثم رفع رأسه فقال: «اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت » (2).

2-عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم بمنى: «أتدرون أي يوم هذا؟ »، قالوا: الله ورسوله أعلم، فقال: «فإن هذا يوم حرام، أفتدرون أي بلد هذا؟ »، قالوا الله ورسوله أعلم، قال: «بلد حرام، أفتدرون أي شهر هذا؟ »، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: « شهر حرام، قال: فإن الله حرم عليكم دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا » (3).

---

(1) صحيح البخاري، كتاب بدأ الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه} [الروم: 27]، (105/4)، رقم 3191.

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى، (176/2)، رقم: 1739 .

(3) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب،( 8/ 15)، رقم: 6043 .

3-عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعيره، وأمسك إنسان بخطامه – أو بزمامه – قال: «أي يوم هذا»، فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه، قال: «أليس يوم النحر» قلنا: بلى، قال: «فأي شهر هذا» فسكتنا حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: «أليس بذي الحجة» قلنا: بلى، قال: «فإن دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم، بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»(1).

4-عن سليمان بن عمرو، عن أبيه، قال: شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول: «أيها الناس – ثلاث مرات – أي يوم هذا؟ » قالوا: يوم النحر يوم الحج الأكبر، قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، ألا لا يجني جان على ولده، ولا مولود على والده، ألا إن الشيطان قد يئس أن يعبد في بلدكم هذا أبدا ولكن ستكون له طاعة في بعض ما تحقرون من أعمالكم فيرضى، ألا وإن كل ربا من ربا الجاهلية يوضع، لكم رءوس أموالكم لا يظلمون ولا تظلمون، ألا وإن كل دم من دماء الجاهلية موضوع وأول ما أضع منها دم الحارث بن عبد المطلب – كان مسترضعا في بني ليث فقتلته هذيل – ألا يا أمتاه هل بلغت؟ » ثلاث مرات، قالوا: نعم، قال: «اللهم اشهد»(2).

5-عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته المخضرمة بعرفات فقال: «أتدرون أي يوم هذا، وأي شهر هذا، وأي بلد هذا؟ » قالوا: هذا بلد حرام، وشهر حرام، ويوم حرام قال: « ألا وإن أموالكم، ودماءكم عليكم حرام، كحرمة شهركم هذا، في بلدكم هذا، في يومكم هذا» (3).

قال الحافظ ابن حجر: (( وقع في حديث الباب( أي حديث ابي بكرة) فسكتنا بعد السؤال

---

(1) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «رب مبلغ أوعى من سامع»، ( 1/ 24)، رقم: 67، صحيح مسلم، كتاب القسامة، والمحاربين، والقصاص، والديات، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال (1305/3)، رقم: 1679.

(2) السنن الكبرى، ( 4/ 193)، رقم: 4085. وصححه الألباني في المشكاة برقم: 1017.

(3) سنن ابن ماجة، كتاب المناسك، باب الخطبة، يوم النحر، ( 2/ 1016)، رقم: 3057. وصححه الألباني في المشكاة برقم: 1458.

وعند المصنف في الحج من حديث بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم النحر فقال أي يوم هذا قالوا يوم حرام وظاهرهما التعارض والجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم بن عباس أجابوا والطائفة الذين كان فيهم أبو بكرة لم يجيبوا بل قالوا الله ورسوله أعلم))(1).

**وهذا مثال ثان في نفس المسألة**

عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: ((بينما نحن في المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. إذ جاء أعرابي فقام يبول في المسجد، فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: مه مه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تزرموه دعوه» فتركوه حتى بال، ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاه فقال له: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول، ولا القذر إنما هي لذكر الله عز وجل، والصلاة وقراءة القرآن» أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فأمر رجلا من القوم فجاء بدلو من ماء فشنه عليه ))(2).

وعن أبي هريرة، قال: دخل أعرابي المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم جالس، فصلى، فلما فرغ، قال: اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا، فالتفت إليه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «لقد تحجرت واسعا»، فلم يلبث أن بال في المسجد، فأسرع إليه الناس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أهريقوا عليه سجلا من ماء – أو دلوا من ماء –»، ثم قال: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»(3).

عن أبي هريرة، قال: قام أعرابي فبال في المسجد، فتناوله الناس، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم: «دعوه وهريقوا على بوله سجلا من ماء، أو ذنوبا من ماء، فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين»(4).

وعن واثلة بن الأسقع، قال: ((جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: اللهم ارحمني

---

(1)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (159/1).

(2)صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله،(12/8)، رقم: 6025، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، وأن الأرض تطهر بالماء، من غير حاجة إلى حفرها، (236/1)، رقم: 285.

(3) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في البول يصيب الأرض، ( 1/ 285)، رقم: 147.وقال حسن صحيح

(4) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا، ( 8/ 30) رقم: 6128.

ومحمدا، ولا تشرك في رحمتك إيانا أحدا، فقال: «لقد حظرت واسعا، ويحك أو ويلك» قال: فشج يبول، فقال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: مه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعوه»، ثم دعا بسجل من ماء، فصب عليه ))[1].

حديث بول الأعرابي هو واقعة واحدة، ونلاحظ في الحديثين أن الرواية اختلفت، فكل من أنس، وواثلة وأبو هريرة رضي الله عنهم حضروا الواقعة، وكل منهما روى ما حضره، وسمعه، فأبو هريرة، وواثلة رضي الله عنهما ذكرا أنّ الأعرابي دعا لنفسه وللرسول على سبيل الحصر، وأن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر عليه ذلك، أما أنس رضي الله عنه لم يذكر هذا الأمر فيحتمل أنه كان بعيدا فلم يسمع ذلك، أو أنه حضرا للمسجد بعد هذه الحادثة، ثم اتفقوا في وصف بول الأعرابي، ونهي الصحابة له، وأمر الرسول لهم بتركه، وأنس ذكر كلام الرسول صلى الله عليه وسلم للأعرابي، وواثلة، وأبو هريرة لم يذكراه لاحتمال أنهما كانا بعيدين حين نصح الرسول صلى الله عليه وسلم للأعرابي، وأبو هريرة رضي الله عنه ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم فإنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين، ولم يرد هذا اللفظ عند أنس، وواثلة رضي الله عنهما. فكل صحابي روى ما شاهده، وسمعه حسب موضعه، وموقعه من الحادثة.

**مثال ثالث:** عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاء، فقال: أكلت الحمر، فسكت، ثم أتاه الثانية، فقال: أكلت الحمر، فسكت، ثم أتاه الثالثة فقال: أفنيت الحمر، فأمر مناديا فنادى في الناس: «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية». فأكفئت القدور وإنها لتفور باللحم))[2].

وعن ابن أبي أوفى رضي الله عنهما قال: أصابتنا مجاعة يوم خيبر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أصبنا للقوم حمرا خارجة من المدينة، فنحرناها، فإن قدورنا لتغلي، إذ نادى منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم «أن اكفئوا القدور، ولا تطعموا من لحوم الحمر شيئا»، فقلت: حرمها

---

(1) سنن ابن ماجة، كتاب الطهارة وسننها، باب الأرض يصيبها البول، كيف تغسل، ( 1/ 176) رقم: 530. وصححه الألباني في الإرواء برقم: 172.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر،( 5/ 131)، رقم: 4199، صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية، ( 3/ 1540)، رقم: 1940.

تحريم ماذا؟ قال: تحدثنا بيننا، فقلنا: «حرمها البتة، وحرمها من أجل أنها لم تخمس»(1).

وعن مجزأة بن زاهر الأسلمي، عن أبيه، وكان ممن شهد الشجرة، قال: إني لأوقد تحت القدر بلحوم الحمر، إذ نادى منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ينهاكم عن لحوم الحمر»(2).

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية»(3).

وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية»(4)

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، ورخص في الخيل»(5).

وعن سلمة بن الأكوع، قال: لما أمسوا يوم فتحوا خيبر، أوقدوا النيران، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «علام أوقدتم هذه النيران؟ » قالوا: لحوم الحمر الإنسية، قال: «أهريقوا ما فيها، واكسروا قدورها» فقام رجل من القوم، فقال: نهريق ما فيها ونغسلها، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أو ذاك»(6) وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: ((غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدك وخيبر قال: ففتح الله على رسوله فدك وخيبر فوقع الناس في بقلة لهم هذا الثوم والبصل، قال:

---

(1) صحيح البخاري، ،كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ( 5/ 136)، رقم: 4220، صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية، (3/ 1538)، رقم: 1937.

(2) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ( 5/ 125)، رقم: 4173.

(3) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر،(135/5)، برقم: 4216، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيح، ثم نسخ، ثم أبيح، ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (2/ 1027)، رقم: 1407.

(4) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، (136/5)، برقم: 4217، صحيح مسلم، كتاب الصيد، والذبائح، وما يؤكل من الحيوان، باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية، (3/ 1538)، برقم: 561.

(5) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ( 5/ 136)، رقم: 4219، صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب في أكل لحوم الخيل، ( 3/ 1541)، رقم: 1941.

(6) صحيح البخاري، كتاب الذبائح، والصيد، باب آنية المجوس والميتة، (90/7)، رقم: 5497، صحيح مسلم، كتاب الجهاد، والسير، باب غزوة خيبر، (3/ 1427)، رقم: 1802.

فراحوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد ريحها، فتأذى به، ثم عاد القوم، فقال: « ألا لا تأكلوه، فمن أكل منها شيئا، فلا يقربن مجلسنا " قال: ووقع الناس يوم خيبر في لحوم الحمر الأهلية، ونصبوا القدور، ونصبت قدري فيمن نصب، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: « أنهاكم عنه أنهاكم عنه " مرتين فأكفئت القدور، فكفأت))(1).

من الأمثلة السابقة، وغيرها كثير يتضح لنا أن الحديث الواحد تعدد رواياته، وتختلف ألفاظه باعتبار راويه من الصحابة، فينقل كل واحد منهم حسب حاله، وموقعه، ومكانه، وزمان حضوره، وانصرافه.

**المطلب الثالث: التعدّد باعتبار أداء الرواة**

ويقصد به ما كان التعدّد فيه مردّه إلى الرواة سواء الصحابة، وما دونهم، و هذا مرجعه إلى أمر هام جدا ألا وهو تفاوت الرواة في الحفظ والضبط، فالبشر متفاوتون في قدراتهم، فمن الرواة من يكون جيد الحفظ قليل السقط، ومنهم من يكون خفيف الضبط، ومنهم من يكون كثير الغلط ضعيف الضبط، ومن الرواة من يروي كما سمع لا يجاوز، ولا ينقص، ومنهم من يحافظ على المعنى، و لا يتقيّد باللفظ، وسأتكلم في هذا المطلب عن الرواية بالمعنى وما يلحق بها، وعن الوهم، والخطأ.

**الفرع الأول: الرواية بالمعنى، وما يلحق بها:** عرف الرواية بالمعنى الدكتور محمد الصباغ بقوله:

(( أن يعمد الراوي إلى تأدية الحديث بألفاظ من عنده))(2).

مناقشة التعريف: قوله يعمد الراوي فيه نظر إذ لا يتصور أنّ الراوي قد يعدل إلى استبدال لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظه هو، ولو حافظ على المعنى، فالراوي يلجأ للتحديث بالمعنى لعدم استحضاره للفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن حجر: (( والحامل لأكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون، يطول الزمان فيتعلّق المعنى بالذهن، فيرتسم فيه، ولا يستحضر اللفظ، فيحدث بالمعنى لمصلحة التبلّيغ ))(3)، وأيضا جعل ظاهر تعريفه أن الرواية بالمعنى تكون في كل ألفاظ الحديث، وهذا اطلاق لا يصّح لأنّ الرّواية بالمعنى تكون غالبا في اللّفظة، واللّفظتان أما أن

(1) مسند الإمام أحمد ( 18/ 167)، رقم: 11623. وصححه الألباني في الإرواء برقم: 2485.

(2)الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه، ( ص: 170).

(3) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (13/ 248).

تكون في كل ألفاظ الحديث مروية بالمعنى فهذا نادر جدا.

ويمكن أن يقال في تعريف الرواية بالمعنى: ((هي أداء الراوي لبعض معاني الحديث بألفاظ يراها تؤدي الغرض، والمعنى الصحيح. ))

شرح التعريف:

أداء الراوي: فالراوي هنا ثقة كان أم ضعيفا

لبعض معاني الحديث: لأن الرواية بالمعنى تكون في اللفظة، واللفظتين، والثلاث، ولا يكون كل الحديث مرويا بالمعنى

ألفاظ يراها تؤدي الغرض، والمعنى الصحيح: لأن في ذهن الراوي أن ما أداه مطابق، ومقارب لما تحمّله.

فالرواية بالمعنى من أهم أسباب تعدد روايات الحديث الواحد باعتبار أداء الرواة، والنقلة، ويلحق بها اختصار الحديث وتقطيعه على الأبواب، والتقديم والتأخير بين ألفاظ، وعبارات الحديث، وهذا كلّه- أي الرواية بالمعنى، وما يلحق بها- إما أن يكون عمدا من الراوي لاقتضاء الحال أو باعتبار تفاوت الرواة في الحفظ، والضبط. وطبعا وضع العلماء شروطا لها(1).

قال ابن حجر: (( أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالما. لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يبقيه منه، بحيث لا تختلف الدّلالة ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والمحذوف بمنزلة خبرين أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل فإنه قد ينقص ماله تعلق كترك الاستثناء ))(2).

وقال النووي رحمه الله في شرح مسلم: ((الصحيح الذي ذهب إليه الجماهير، والمحققون من أصحاب الحديث جواز رواية بعض الحديث من العارف، إذا كان ما تركه غير متعلق بما رواه، بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة في تركه، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل تاماً أم لا ))(3).

ثم قال: ((وأما تقطيع المصنفين الحديث في الأبواب، فهو بالجواز أولى، بل يبعد طرد الخلاف

---

(1) انظر التفصيل في المبحث الثاني في مسألة الرد على الشبهات المثارة حول الرواية بالمعنى.

(2) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، (97/1).

(3) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (49/1).

فيه، وقد استمر عليه عمل الأئمة الحفاظ الجلة من المحدثين، وغيرهم من أصناف العلماء ))[1].

أما عن الأمثلة التي تدخل تحت هذا القيد فكثيرة جدا[2].

منها حديث إنما الأعمال بالنيات، ورد بعدة روايات

الحديث رقم (1) و فيه: عن يحي بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه »[3].

الحديث رقم (2) و فيه: عن يحي بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه. »[4].

الحديث رقم ( 3 ) و فيه: عن يحي بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه» [5].

الحديث رقم ( 4 ) و فيه: عن يحي بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يخطب قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول:

---

(1) المصدر نفسه، (49/1).

(2) للاستزادة حول الرواية بالمعنى والأمثلة عليها، انظر الرواية بالمعنى في الحديث النبوي وأثرها في الفقه الإسلامي للدكتور عبد المجيد بريم، نقد المتن بعلة الرواية بالمعنى دراسة تطبيقية على بعض المرويات في باب الاعتقاد، و العلل الناشئة عن الرواية بالمعنى كلاهما للدكتور ياسر أحمد الشمالي،

(3) البخاري، باب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، ( 1/ 6)، رقم: 1.

(4) البخاري، كتاب الإيمان، باب: ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى،( 1/ 20)، رقم: 54.

(5) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب من هاجر أو عمل خيرا لتزويج امرأة فله ما نوى،( 7/ 3)، رقم: 5070.

«يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن هاجر إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه. »[1].

فحديث إنما الأعمال بالنيات حديث واحد من طريق واحد لكن تعدّدت ألفاظه، واختلفت عباراته وهذا راجع إلى روايته بالمعنى، واختصار الحديث

**المثال الثاني**: حديث أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: ((جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني قد وهبت لك نفسي، فقال رجل: زوجنيها، قال: قد زوجناكها بما معك من القرآن. ))[2].

واختلف الرواة على أبي حازم؛ فقال بعضهم[3]: فقد زوجناكها

وقال آخرون: أنكحتكها[4].

وورد: ملكتكها[5].

وأيضا: أملكناكها[6].

فلفظ تزويج النبي صلى الله عليه وسلم المرأة اختلف فيه الرواة، والواقعة واحدة قطعا، دل على ذلك سياقها، وورودها عن نفس الصحابي، وهذا يعني أنّ الرواة ذكروا صيغة العقد بالمعنى

قال الحافظ ابن حجر: ((وأكثر هذه الروايات في الصحيحين، فمن البعيد جدا أن يكون سهل بن سعد – رضي الله عنه – شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مرارا عديدة، فسمع في كل مرة لفظا غير الذي سمعه في الأخرى. بل ربما يعلم ذلك بطريق القطع – أيضا – فالمقطوع به أن النبي –

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الحيل، باب في ترك الحيل، وأن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها،( 9/ 22)، رقم: 6953.

(2) صحيح البخاري، كتاب الوكالة، باب وكالة المرأة الإمام في النكاح، (100/3) رقم: 2310.

(3) اقتصرت على الألفاظ الواردة في الصحيحين، وقد وردت ألفاظ أخرى في كتب السنة

(4) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب التزويج على القرآن وبغير صداق، (20/7) رقم: 5149.

(5) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراءة عن ظهر قلب، (6 /192) رقم: 5030، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب الصداق، وجواز كونه تعليم قرآن، وخاتم حديد، وغير ذلك من قليل وكثير، واستحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يجحف به، (1040/2)، رقم: 76.

(6) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح (13/7) رقم: 5121.

صلى الله عليه وسلم – لم يقل هذه الألفاظ كلها في مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن يقال: إن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال لفظا منها، وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى، والله أعلم. ))[1].

**ومثال التقديم والتأخير**، ما رواه البخاري عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيت عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»[2].

و رواه مسلم عن أبي هريرة أيضا بلفظ «ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه»[3].

**ومثال آخر** في نفس السياق عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تهجروا، ولا تدابروا، ولا تحسسوا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخوانا»[4]

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تناجشوا، وكونوا عباد الله إخوانا»[5].

وعن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا، وكونوا عباد الله إخوانا»[6].

---

(1) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م (2/809 –810).

(2) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب، والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ( 9/ 94)، رقم: 7288.

(3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر ،( 2/ 975) رقم: 1337.

(4) صحيح مسلم، كتاب البر، والصلة، والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش، ونحوها، ( 4/ 1985)، برقم : 2563.

(5) صحيح مسلم، كتاب البر، والصلة، والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش، ونحوها، ( 4/ 1985)، برقم : 2563.

(6)صحيح مسلم، كتاب البر، والصلة، والآداب، باب تحريم الظن، والتجسس، والتنافس، والتناجش، ونحوها،

فنلاحظ أن الحديث جاء عن صحابي واحد، وهو أبو هريرة رضي الله عنه، فمخرج الحديث واحد، فدل ذلك أن التقديم، والتأخير، ليس من النبي صلى الله عليه وسلم.

**-الفرع الثاني: الوهم والخطأ**: يعتبر الوهم، والخطأ أيضا من أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، ويدخل تحت هذا القيد أمور عديدة كالشك، أو الخطاء في إصابة المعنى، أو قلب المتن، أو الإدراج... .

قال الإمام أحمد بن حنبل: (( ومن يعرى من الخطأ، والتصحيف؟ ))(1).

وقال الإمام مسلم بن الحجاج: (( فليس من ناقل خبر، وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا – وإن كَانَ من أحفظ الناس، وأشدهم توقياً، وإتقاناً لما يحفظ، وينقل – إلا الغلط، والسهو ممكن في حفظه، ونقله ))(2)، وَقَالَ الإمام الترمذي: (( وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ، والإتقان، والتثبت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ، والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم))(3).

وقال ابن تيمية: (( وأما الغلط فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحياناً ))(4).

**ومثال القلب في الحديث** ما رواه مسلم عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

((سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشاب نشأ بعبادة الله، ورجل قلبه معلق في المساجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه، وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب، وجمال، فقال: إني أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، ورجل ذكر الله خاليا، ففاضت عيناه ))(5)، فقوله حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله مقلوب،

---

( 4/ 1986)، برقم : 2563.

(1)عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1423 هـ / 2002 م، (ص: 383).

(2)مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ( 261هـ)، التمييز ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410، (ص: 170).

(3)علل الترمذي الصغير 240/6 آخر الجامع (العلل الصغير/ الترمذي/ 746.)

(4)مجموع الفتاوى، (250/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، (2/ 715).

والأصل حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه لأنه هكذا روي في باقي المصنفات الحديثية[1]

**والمثال الثاني**: ما رواه ابن خزيمة من حديث عائشة (رضي الله عنها) قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال؛ فإن بلالا لا يؤذن حتى يرى الفجر»(2).

قال الحافظ ابن حجر نقلاً عن ابن دقيق العيد(3): هذا مقلوب والصحيح من حديث عائشة « إنّ بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم، وكان رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت. » (4).

**ومثال الشك**: عن سهل بن سعد، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ليدخلن الجنة من أمتي سبعون ألفا، أو سبع مائة ألف – شك في أحدهما – متماسكين، آخذ بعضهم ببعض، حتى يدخل أولهم وآخرهم الجنة، ووجوههم على ضوء القمر ليلة البدر»(5).

**ومثال الإدراج**: ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل»(6)، فقوله" فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل "

---

(1)انظر صحيح البخاري، كتاب الأذان باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد (133/1)، رقم: 660، موطأ مالك، كتاب الشعر باب ما جاء في المتحابين في الله (2/ 952)، رقم: 14.

(2) ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت، (211/1).

(3)النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 879).

(4) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب أذان الأعمى إذا كان له من يخبره، (127/1)، رقم: 617، صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر، وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم، ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك، (2/ 768)، رقم: 1092.

(5) صحيح البخاري، كتاب الرقائق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، (113/8)، رقم:6543، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، (198/1)، رقم: 219.

(6)صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، (39/1)، رقم: 136، صحيح مسلم، مسلم، كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، (216/1)، رقم: 246.

مدرجٌ من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، وهم فيه أحد رواة الحديث وهو نعيم بن عبد الله وظنه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: ((ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والله أعلم. ))(1).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((ولا قال النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع أن يطيل غرته فليفعل. بل هذا من كلام أبي هريرة جاء مدرجا في بعض الأحاديث وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم {إنكم تأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء}))(2).

وأيضا ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده، لو لا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك)). فقوله: (والذي نفسي بيده... ) مدرج من قول أبي هريرة لأن أم النبي صلى الله عليه وسلم قد ماتت وهو صغير(3).

**ومثال الخطأ حين الرواية بالمعنى** ما رواه هشيم عن الزهري، عن علي بن الحسين، عن أبيه عن جده، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «لا يتوارث أهل ملتين » (4)، رواه الثقات الثقات الآخرون عن الزهري بلفظ: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»(5)، وقد حكم النسائي وغيره على هشيم بالخطأ فيه(6).

و يقول ابن حجر: ((أن العلة قد تقع في المتن، ويستلزم ذلك القدح في الإسناد بأن يروي الراوي بالمعنى الذي ظنه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك فإن ذلك يستلزم القدح

---

(1)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (236/1).

(2) مجموع الفتاوى، (1/ 279).

(3)تدريب الراوي ، (1/ 269).

(4)النسائي ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، (4/ 82).

(5) صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، (156/8)، رقم:6764 ، صحيح مسلم، كتاب الفرائض، (1233/3)، رقم: 1614

(6) السنن الكبرى، (82/4).

في الراوي فيعّلل الإسناد))[1].

إذا من خلال ما سبق يتبين لنا أن تعدد روايات الحديث له أسباب كثيرة، ومتعدّدة، فلا ينبغي حصرها في سبب أو اثنين، ورمي الرواة، ونقلة الحديث بالتهم.

وبسبب تعدد روايات الحديث الواحد ظهرت شبهات كثيرة حول السنة لأغراض عديدة، نتطرق لها في المبحث الآتي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**المبحث الثاني: شبهات حول تعدّد روايات الحديث الواحد، والردّ عليها**

لقد أثار موضوع تعدّد روايات الحديث الواحد قضايا عديدة، واستغلّه البعض لبث الشبهات، والطعن في السنّة، وعلى رأس هؤلاء: المستشرقون، ومن سار على نهجهم، واتّبع صراطهم، فوجهّوا سهامهم صوب هذه المسألة، وأفرادها، وكلّ ما أدى إلى وجودها، فزعموا أنّ تعدّد روايات الحديث الواحد، واختلافها يدّل على ضعف الضبط، واضطرابه عند الرواة، وأنّ الرواة كان الأصل عندهم رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، مما أدى إلى تعدّد روايات الحديث الواحد، وأيضا أنّ

(1)النكت على كتاب ابن الصلاح، (2 / 748).

المحدّثين، والنّقاد اهتموا بالسند، وأحوال رجاله، وأهملوا المتن، ونقد عباراته، ولا أدّل على ذلك من أنّك تجد متون الحديث الواحد متعددة، ومختلفة من حيث الألفاظ، والعبارات، والزيادة، والنقص، لكنّ النّقاد يصحّحوا هذه الأحاديث تبعا لصحة أسانيدها، دون أدنى نظر إلى المتون، وما وقع فيها، وأكثر من تكلم عن هذه الشبهات، وبسط الكلام في تقريرها، ومحاولة تأصيلها، ونشرها، هو أبو رية[1] في كتابه أضواء على السنة المحمدية

وسأتناول هذه الشبهات في ثلاث مطالب:

**المطلب الأول: شبهات حول الرّواية بالمعنى، والرد عليها.**

يبحث دائما المشككون في السنّة، والطّاعنون فيها عن مداخل، وأبواب، يصلوا بها إلى مرادهم، ويبلغوا حاجاتهم، ويحقّقوا أهدافهم، فطرقوا باب الرواية بالمعنى، وزعموا فتحه، ووُلّوجه، وكشف أستاره، وفضح أسراره، حيث زعموا أن جميع الأحاديث رُويت بالمعنى، ولم تُروى بلفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء من الصّحابة، أو من باقي طبقات الإسناد، فتغير اللّفظ من طبقة إلى طبقة، مما أدى إلى اندثار لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومراده، الأمر الذي يدعو إلى إسقاط الاستدلال بالحديث، والاحتجاج به، والدليل على ذلك أنّك تجد الحديث الواحد يأتي بألفاظ متعدّدة، ومختلفة يستحيل أن يقولها الرسول صلى الله عليه وسلم كلّها.

قال أبو رية: ((ليعلم الناس وجه الحق فيه، ويدركوا أنّ الأحاديث التي جاءتهم عن رسول الله صلوات الله عليه قد رويت عنه بمعناها. ))[2].

---

(1)ولد محمود أبو ريّة في كفر المندره " مركز أجا " محافظة الدقهلية في 15 ديسمبر عام 1889 م .

جمع بين الدراسة المدنية والدينية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية .

قضى أكثر أيام عمره في مدينة المنصورة حتى وفد إلى الجيزة عام 1957 م وبقي فيها إلى حين وفاته .

توفي في 11 ديسمبر 1970 م بالجيزة، أهم آثاره : " علي وما لقيه من أصحاب الرسول " مخطوط ، " أضواء على السنة المحمدية " طبع ثلاث مرات ، " أبو هريرة شيخ المضيرة " طبع ثلاث مرات ، " السيد البدوي " ، كتاب " حياة القرى " ، " صيحة جمال الدين الأفغاني " ، " رسائل الرافعي " ، " جمال الدين الأفغاني " ، " دين الله واحد " ، " قصة الحديث المحمدي " ، وغيرها . انظر كتاب « مع رجال الفكر » للسيد مرتضى الرضوي، ( 1 / 130 – 158 ) نشر مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر ، بيروت .

(2)محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث، دار المعارف، الطبعة السادسة (ص: 49).

وقال: ((وهكذا ظلت الألفاظ تختلف، والمعاني تتغير بتغير الرواة؟! ))[1]

وقال أيضا: ((لما كانت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم قد جاء نقلها بالمعنى-كما بينا من قبل – وأنّهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيها، ويختصروا منها، وأن يقدموا، ويؤخروا في ألفاظها-بله ما سوّغوه من قبول الملحون منها- لما كان الأمر قد جرى على ذلك فقد نشأ من أثر ذلك كله-ولا جرم، وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى-ضرر عظيم))[2].

**الرد على هذه الافتراءات:**

إنّ الرّواية بالمعنى حقيقة واقعيّة لا ينكرها أحد، لكن ينبغي الإنصاف، و وزن الأمور بموازينها، والرّد على هذه الشبهة يكون في عشر نقاط:

**أولا**: يجب أن يعلم هؤلاء، وكل الطّاعنين في السنّة؛ أنّه ليس كل تعددٍ، واختلافٍ في ألفاظ الحديث الواحد مردّه إلى الرواية بالمعنى، فهذا من التجنّي، والتعدّي، وقلب الحقائق، فقد مرَّ معنا في المبحث الماضي أن الرواية بالمعنى هي من جملة أسباب عديدة لتعدّد روايات الحديث الواحد، فأول خطأ وقع فيه هؤلاء هو أنهم حصروا سبب تعدّد روايات، وألفاظ الحديث الواحد، واختلافها في الرّواية بالمعنى فقط، والأمر على خلاف ذلك.

**ثانيا**: الرّواية بالمعنى فيها تفصيل: فأفعاله صلى الله عليه وسلم، و تقريراته، وصفاته الخلقية، والخُلقية، هذا القسم كلّه لا يمكن أن يكون بلفظ واحد؛ لأنّه من الصحابة، فالصحابيّ يصف لنا فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بلفظه هو، ومثل ذلك في التقرير، أو وصف

النبي صلى الله عليه وسلم خَلقيّا، أو خُلقيّا، فهذا القسم كلّه يكون من باب الرواية بالمعنى يبقى لنا قضيّه أقواله صلى الله عليه وسلم، نجد أحاديث جاءت بصيغة أمرنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا، و كذا. ونهانا عن كذا، و كذا. فهذا القسم أيضا يكون بالمعنى لأنّ المطلوب هو فهم الأمر أو النّهي، يبقى قسم الأحاديث التي جاءت بلفظ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا الجزء هو الذي يسقط عليه واقع الرواية بالمعنى.

قال أحمد شاكر: ((والمتّبع للأحاديث يجد أنّ الصحابة –أو أكثرهم- كانوا يروون بالمعنى، ويعبرون عنه في كثير من الأحاديث بعباراتهم، وأنّ كثيراً منهم حرص على اللفظ النبوي، خصوصاً

---

(1) المصدر نفسه، (ص:8).

(2) المصدر نفسه، (ص: 70).

فيما يتعبّد بلفظه، كالتشهّد، والصلاّة، وجوامع الكلم الرائعة، وتصرفوا في وصف الأفعال، والأحوال وما إلى ذلك. ))[1].

**ثالثا**: وجود الرواية بالمعنى في الأحاديث القولية ليس عاما، وشاملا لها كلّها، فهناك أحاديث كثيرة جدّا اتّفق الرواة على أدائها بجميع ألفاظها، وقد نبّه عليها العلماء، وهذا يرد قول من قال أنّ الأصل في رواية الحديث هو أدائه على المعنى، ثم إنّ الرواية بالمعنى تكون في اللفظة، واللفظتين، والثلاث غالبا، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا[2].

**رابعا**: أنّه وجد الكثير من الصحابة، والرّواة من كانوا يصرحّون بعدم جواز رواية الحديث إلاّ بلفظه، كما سمعوه بدون تغيّير، و لا تبديل، ولو يسير جدا، بل ويشدّدون حتى في الحرف الواحد فما بالك باللفظ، فلماذا نضع جميع الرواة في مذهب واحد فهذا من الظلم، والتعدّي و قلب الحقائق، وتشوّيهها، ومحاولة الطعن في السنّة، وتهديمها.

قال ابن رجب: ((وكان ابن عمر – رضي الله عنهما – يشدّد في اتباع لفظ الحديث، وينهي عن تغيير شيء منه، وكذلك محمد بن سيرين والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة. وهو قول مالك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة دون حديث غيره، وروى عنه أنه قال: استحب ذلك، وحكى الإمام أحمد عن وكيع أنه كان يحدث على المعنى، وأن ابن مهدي كان يتبع الألفاظ و يتعاهدها. ))[3].

وقال مالك بن أنس: ((كل حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يؤدى على لفظه، وعلى ما روي وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى. ))[4].

---

(1)ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ( 774هـ)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1417-1996، (ص:404).

(2)أنضر دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (1403هـ)، مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثانية 1406 هـ - 1985 م، (ص:53-54).

(3) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (795هـ)، شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م، ( 1/ 429-430).

(4) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ( 463هـ)، الكفاية

وقال: ((ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تعد اللفظ، وما كان عن غيره فأصبت المعنى فلا بأس. )) (1).

**خامسا**: أنّ من كان يروي بالمعنى أو يشك في اللفظ من الصحابة أو الرواة عموما بينوا في الغالب ذلك.

قال الجلال السيوطي: (( وقد كان قوم من الصحابة يفعلون ذلك، وهم أعلم الناس بمعاني الكلام خوفا من الزلل لمعرفتهم بما في الرواية بالمعنى من الخطر. ))(2)، وساق أمثلة على ذلك(3).

وقال الخطيب البغدادي: ((والصحابة أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفا من الزلل، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر))(4).

وقال ابن الصلاح: ((ينبغي لمن روى حديثا بالمعنى أن يتبعه بأن يقول: "أو كما قال، أو: نحو هذا" وما أشبه ذلك من الألفاظ. روي ذلك من الصحابة عن ابن مسعود، وأبي الدرداء، وأنس رضي الله عنهم))(5).

ويؤكد هذا المعنى أحمد شاكر بقوله: ((ثم إن الراوي ينبغي له أن يقول عقب رواية الحديث: "أو كما قال" أو كلمة تؤدي هذا المعنى، احتياطاً في الرواية، خشية أن يكون الحديث مروياً بالمعنى، وكذلك ينبغي له هذا إذا وقع في نفسه شك في لفظ ما يرويه. ليبرأ من عهدته. ))(6).

---

في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، باب ذكر الحكاية عمن قال: يجب أداء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على لفظه ، ويجوز رواية غيره على المعنى، (ص: 188).

(1) المصدر نفسه، (ص/288) .

(2)تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (1/ 538).

(3) المصدر نفسه، (538/1)، وانظر شرح علل الترمذي – ابن رجب – 428/1-429، الكفاية في علم الرواية، (ص: 205-206).

(4)الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ( 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الجامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض، ( 2/ 34).

(5)ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، =ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، 1423 هـ / 2002 م، الطبعة الأولى، (ص: 323).

(6) الباعث الحثيث، (ص: 404).

**سادسا:** من أجاز الرواية بالمعنى لم يجزها على إطلاقها[1]، وإنما وضعوا لذلك شروطا، وضوابط القصد منها الحفاظ على السنّة من التحريف، والتبديل، كمعرفته باللغة، واستعمالاتها وعلمه بعلاقات الألفاظ بعضها ببعض من ترادف، واشتراك، وتباين، واختلاف، وغير ذلك.

قال الإمام الشافعي عن شروط الثقة الذي تقوم الحجة بخبره بقوله: (( أن يكون مَنْ حدَّثَ به ثِقَةً في دينه، معروفاً بالصِّدق في حديثه، عاقِلاً لِمَا يُحَدِّثُ به، عالِماً بما يُحيل مَعَانِيَ الحديث مِنَ اللفظ، وأن يكون ممن يُؤَدِّي الحديث بحروفه كما سَمِعَ، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدَّث على المعنى وهو غيرُ عالِمٍ بما يُحِيلُ به معناه: لم يَدْرِ لَعَلَّهُ يُحِيل الحَلاَلَ إلى الحرام. ))[2].

وقال ابن عبد البر: ((وكلهم يستحب أن يروي الحديث بحروفه لأنه أسلم له، فإن كان من أهل الفهم والمعرفة جاز له أن يحدث بالمعنى، وإن لم يكن كذلك لم يجز له لأنه لا يدري لعله يحيل الحلال إلى الحرام. ))[3].

وقال الحافظ ابن الصلاح: ((إذا أراد رواية ما سمعه على معناه دون لفظه؛ فإن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ، ومقاصدها، خبيرا بما يحيل معانيها، بصيرا بمقادير التفاوت بينها؛ فلا خلاف أنه لا يجوز له ذلك، وعليه أن لا يروي ما سمعه إلا على اللفظ الذي سمعه من غير تغيير. فأما إذا كان عالما عارفا بذلك، فهذا مما اختلف فيه السلف، وأصحاب الحديث، وأرباب الفقه والأصول؛ فجوزه أكثرهم. ولم يجوزه بعض المحدثين، وطائفة من الفقهاء، والأصوليين من الشافعيين، وغيرهم. و منعه بعضهم في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجازه في غيره. ))[4].

وقال القاضي عياض: ((ولا يحتج باختلاف الصحابة في نقل الحديث الواحد بألفاظ مختلفة؛ فإنهم شاهدوا قرائن تلك الألفاظ، وأسباب تلك الأحاديث، وفهموا معانيها حقيقة فعبروا عنها بما

---

(1) لمعرفة أقوال العلماء في الرواية بالمعنى انظر توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، (ص : 298-314 ).

(2) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (204هـ)، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م، (ص: 369).

(3) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ، ( 1/ 28).

(4) مقدمة ابن الصلاح، (ص: 322).

اتفق لهم من العبارات إذ كانت محافظتهم على معانيها التي شاهدوها، والألفاظ ترجمة عنها. وأما من بعدهم فالمحافظة أولا على الألفاظ المبلغة إليهم التي منها تستخرج المعاني فما لم تضبط الألفاظ، وتتحرى، وتسومح في العبارات، والتحدّث على المعنى انحل النظم، واتسع الخرق. وجواز ذلك للعالم المتبحر معناه عندي على طريق الاستشهاد، والمذاكرة، والحجة، وتحريه في ذلك متى أمكنه أولى كما قال مالك، وفي الأداء والرواية آكد. ))[1].

وقال الغزالي: (( نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل، وغير المحتمل، والظاهر، والأظهر، والعام، والأعم، فقد جوز له الشافعي، ومالك، و أبو حنيفة، وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى، إذا فهمه. ))[2]

وقال أحمد شاكر: ((اتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها، ومقاصدها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى، بل يجب أن يحكي اللفظ الذي سمعه من غير تصرف فيه. ))[3].

ويقول المعلمي: ((الخلاف بالرواية مما لا يغير المعنى، كالتقديم، والتأخير، وإبدال كلمة بأخرى مرادفة لها، وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم، وغيره فهذا من الرواية بالمعنى، وكانت شائعة بينهم فلا تضر))[4].

**سابعا:** أن العبرة من نقل السنة هو التقيد بأوامرها، واجتناب نواهيها، وليس المقصود التعبد بلفظها في الغالب[5] فالمطلوب هو فهم الخطاب، ومعرفة الحلال، والحرام، ، ولو اشترطنا في الرواية الاقتصار على اللفظ والحرف، لضاعت كثير من الأحكام.

---

(1) القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (544هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، 1379هـ – 1970م، (ص: 180).

(2) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (505هـ)، المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي،دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ – 1993م، (ص: 133).

(3) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص: 400-401).

(4)المعلمي اليماني، عمارة القبور، أعدها للنشر: ماجد بن عبد العزيز الزيادي، المكتبة المكية، (ص:175).

(5) يستثنى من ذلك الأحاديث التي يكون فيها اللفظ مقصودا، كأحاديث الأذكار

قال الإمام الشافعي: ((وإذا كان الله برأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف، علمنا منه بأن الكتاب قد نزل لتحل لهم قراءته، وإن اختلف لفظهم فيه ما لم يكن اختلافهم إحالة المعنى، كان ما سوى كتاب الله سبحانه أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ، ما لم يحل معناه. ))[1].

وقال الحافظ ابن الصلاح في معرض كلامه عن الخلاف الواقع في الرواية بالمعنى: (( والأصح؛ جواز ذلك في الجميع إذا كان عالما بما وصفناه، قاطعا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه؛ لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة، والسلف الأولين، وكثيرا ما كانوا ينقلون معنى واحدا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ. ))[2].

وقال السرخسي في أصوله: ((... نظم الحديث ليس بمعجز، والمطلوب منه ما يتعلق بمعناه وهو الحكم، من غير أن يكون له تعلق بصورة النظم، فإذا كمل ذلك بالنقل بالمعنى كان ممتثلا لما أُمِر به من النقل لا مرتكبا للحرام. ))[3].

ويقول ابن العربي في المحصول: ((وألفاظ الشريعة على قسمين: أحدهما أن يتعلق به التعبد كألفاظ التشهد، فلا بد من نقلها بلفظها. والثاني: ما وقع التعبد بمعناه، فهذا يجوز تبديل اللفظ... والدليل القاطع في ذلك قول الصحابة رضي الله عنهم عن بكرة أبيهم: نهى رسول الله عن كذا وأمر بكذا، ولم يذكروا صيغة الأمر ولا صيغة النهي، وهذا نقل بالمعنى))[4].

**ثامنا:** أنّ ما كان من ضرر وقع نتيجة الرواية بالمعنى، تكلم عليه العلماء، والنقاد، وبيّنوه، و ردّوه، ولم يقبلوه، وبينوا ما وقع فيه الرواة من الأخطاء من جهة الرواية بالمعنى، وتتبعوا الأحاديث حديثا حديثا، وقارنوا بين ألفاظها، واستخرجوا الأخطاء التي وقعت في بعضها، وبينوا الراوي المخطئ فيها.

وقد نقل الحافظ ابن رجب في شرحه على علل الترمذي أمثلة ذلك حيث قال: ((وقد روى كثير

---

(1)تدريب الراوي، (534/1).

(2)مقدمة ابن الصلاح، (ص:214).

(3) السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ( 483هـ)، أصول السرخسي، دار المعرفة – بيروت، (356/1).

(4) ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (543هـ)، المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي اليدري – سعيد فودة، دار البيارق – عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ – 1999، (ص: 117–118).

من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروا المعنى. ))[1].

وساق أمثلة على ذلك فالتراجع.

**تاسعا**: لا يوجد دليل صريح يأمر بنقل الحديث بألفاظه، وحروفه فالشريعة راعت حال الناس، واختلافهم، وحمل الناس على أن يكونوا في مستوى واحد من الضبط، والإتقان متعذر

عن أبي نضرة المنذر بن مالك قال: ((قلت لأبي سعيد الخدري رضي الله عنه: إنك تحدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا عجيبا، وإنا نخاف أن نزيد فيه أو ننقص، قال: أردتم أن تجعلوه قرآنا؟ لا، لا، ولكن خذوا عنا كما أخذنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ))[2].

قال تعالى: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٥٩﴾[البقرة:59]

قال القرطبي: ((استدل بعض العلماء بهذه الآية على أن تبديل الأقوال المنصوص عليها في الشريعة لا يخلو أن يقع التعبد بلفظها أو بمعناها، فإن كان التعبد وقع بلفظها، فلا يجوز تبديلها، لذم الله تعالى من بدل ما أمره بقوله. وإن وقع بمعناها جاز تبديلها بما يؤدي إلى ذلك المعنى ولا يجوز تبديلها بما يخرج عنه. ))[3].

وقال الإمام أحمد بن فارس الرازي: ((هذا التثبت حسن، لكن أهل العلم يتساهلون إذا أدوا المعنى، ويقولون: لو كان أداء اللفظ واجبا حتى لا يغفل منه حرف، لأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بإثبات ما يسمعون منه، كما أمرهم بإثبات الوحي الذي لا يجوز تغيير معناه ولا لفظه، فلما لم يأمرهم بإثبات ذلك، دل على أن الأمر في التحديث أسهل، وإن كان أداء ذلك اللفظ الذي سمعه أحسن ))[4].

---

(1)شرح علل الترمذي، (427/1).

(2)ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م، . باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، (1/ 273).

(3) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 (411/1).

(4)أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (395هـ)، مأخذ العلم، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية 1426 هـ - 2005 م، (ص:43).

وقد يقول قائل فأين تضع حديث: ابن مسعود: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((نضر الله أمرأ سمع منا حديثا فأداه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع))(1).

فأقول أنّ الحديث جاء بروايات عديدة منها: ((نضر الله امرءًا سمع مقالتي فبلغها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى مَنْ هو أفقه منه. ))(2).

قال الرامهرمزي: ((قوله: "فأداها كما سمعها" فالمراد منه حكمها لا لفظها لأن اللفظ غير معتبر به، ويذلك على أن المراد من الخطاب حكمه قوله: "فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه. ))(3).

وقال القاسمي: ((أن الأداء كما سمع ليس مقصوداً على نقل اللفظ بل النقل بالمعنى من غير تغيير أداء كما سمع، فإنه أدى المعنى كما سمع لفظه، وفهمه منه نظيره أن الشاهد، والمترجم إذا أدى المعنى من غير زيادة، ولا نقصان يقال: إنه أدى كما سمع، وإن كان الأداء بلفظ آخر، ولو سلم أن الأداء كما سمع مقصور على نقل اللفظ فلا دلالة في الحديث على عدم الجواز غايته أنه داء للناقل باللفظ لكونه أفضل، ولا نزاع في الأفضلية))(4).

وقال الحكيم الترمذي: ((اقتضى العلماء الأداء وتبليغ العلم، فلو كان اللازم لهم أن يؤدوا تلك الألفاظ التي بلغت أسماعهم بأعيانها بلا زيادة ولا نقصان. ولا تقديم، ولا تأخير، كانوا يستودعونها الصحف، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقرآن، فكان إذا نزل الوحي دعا الكاتب فكتبه مع توكل الله له بجمعه، وقرآنه فقال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ ١٧﴾[القيامة:18]

---

(1) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، ( 5/ 34)، رقم: 2657، سنن ابن ماجة، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما، (1/ 85)، رقم: 232. وصحح الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: 404.

(2) سنن أبي داود، كتاب العلم، فضل نشر العلم، (فضل نشر العلم )، (3/ 322)، رقم: 3660، =سنن ابن ماجة، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما، (1/ 84)، رقم: 230. وصحح الألباني في السلسلة الصحيحة برقم:404.

(3) الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (360هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404، (ص: 531-532).

(4) قواعد التحديث، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، (ص:225).

وقال: ﴿ وَإِنَّا لَهُ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾[الحِجر: 9]، فكان الوحي محروساً بكتبه، ولو كانت هذه الأحاديث سبيلها هكذا لكتبها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهل جاءنا عن أحد منهم أنه فعل ذلك))[1]

**عاشرا:** لم ينقل عن الصحابة وغيرهم من الرواة المعتبرين أنهم تناقضوا، واختلفوا اختلافا قادحا في الحديث الواحد، على وجه الحقيقة، ولم يقع ذلك إلا في النزر اليسير، وتعامل النقاد، والمحدثون مع هذا القليل بضوابط، وقواعد محددة، ودقيقة.

قال ابن رجب في شرح صحيح البخاري: ((اخْتِلاَف ألفاظ الرواية يدل عَلَى أنهم كانوا يروون الحَدِيْث بالمعنى، ولا يراعون اللفظ، فإذا كَانَ أحد الألفاظ محتملاً، والآخر صريحاً لا احتمال فِيهِ، علم أنهم أرادوا باللفظ المحتمل هُوَ مَا دل عَلَيْهَا اللفظ الصريح الَّذِي لا احتمال فِيهِ، وأن معناهما عندهم واحد، وإلا لكان الرواة قَدْ رووا الحَدِيْث الواحد بألفاظ مختلفة متناقضة، ولا يظن ذَلِكَ بهم مَعَ علمهم، وفقههم، وعدالتهم، وورعهم))[2].

**المطلب الثاني: شبهة أنّ عدم اهتمام المحدثين بالنقد الداخلي أدى إلى تعدد روايات الحديث، واختلاف ألفاظه:**

بعد اتهامهم لرواة الحديث برواية الحديث بالمعنى، وعدم الحرص على اللفظ، انتقل الطاعنون من المستشرقين[3]، وأذنابهم إلى جزئية أخرى؛ ألا وهي اتهامهم للمحدثين، والنقاد بعدم الاهتمام بالمتون، وقصر النقد على الأسانيد، ورجالها، وقسموا النقد إلى نقد خارجي، وهو نقد الإسناد، ونقد داخلي، وهو نقد المتن، ولعدم اهتمام المحدثين بالنقد الداخلي وقع ضرر عظيم تمثل في تصحيح، وقبول أحاديث مخالفة للقرآن، أو العقل، أو مخالفة لبعضها البعض، وأحاديث تكون بألفاظ متغايرة،

---

(1) الترمذي، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي ( 320هـ)
نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، (118/4).

(2) ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (795هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، 1417 هـ – 1996 م، ( 6/ 693).

(3) للاطلاع على أقوال المستشرقين في هذه المسألة انظر المستشرقون والحديث النبوي، ل محمد بهاء الدين، (عمان: دار النفائس، 1420؟/ 1999م)، الرد على مزاعم المستشرقين جولد تسهير ويوسف شاخت ومن أيدهما من المستغربين لعبد الله بن عبد الرحمن الخطيب، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

ومتعدّدة، ومختلفة، مع أنّ القصة واحدة، ويستحيل أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قال كل هذه الألفاظ في مجلس واحد.

يقول أبو رية ((... و تبين أن ما يسمونه في اصطلاحهم حديثا صحيحا، إنما كانت صحته في نظر رواته لا أنه صحيح في ذاته))(1).

وقال: (( المحدثون لا يعنون بغلط المتون، ونقدها. ))(2)

وقال أحمد عبد المنعم البهي(3): (( إن رجال الحديث كان كل همهم منصرفاً إلى تصحيح السند والرواية دون الاهتمام بتمحيص متن الحديث نفسه الذي هو النص ))(4)

وقال زكريا أوزون(5) في معرض كلامه عن عدالة الصحابة: ((... وذلك يعني ببساطة نسف ظاهرة العنعنة(عن... عن... عن... ) التي تعتمد على النقل لا على إعمال العقل، تعتمد على من قال، وليس ما قال! ! ))(6)

**الرد:**

لقد دندن أذناب المستشرقين كثيرا حول مسألة نقد المتن، واتهموا المحدثين بعدم الكلام، والخوض فيها، وهذا تلبيس، وتزييف، الغرض منه تشكيك المسلمين في سنة نبيهم، وفتح باب النقد على مصراعيه لمن هبّ، ودبّ ليدلي بدلوه، ويرد الحديث بفهمه، وهواه.

والرد على هذه الفرية سيكون أيضا في عشر نقاط:

**أولا**: أن اختلاف ألفاظ متون الحديث الواحد، وتعددها لا يعني لزوم الطعن فيها، وإسقاطها

---

(1) أضواء على السنة المحمدية، (ص:7-8).

(2)المصدر نفسه، (ص: 285).

(3)أحمد بن عبد المنعم البهي (1972 م): فقيه قانوني مصري. كان أستاذا بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، ثم رئيسا لقسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق في جامعة (الكويت) إلى أن توفي. صنف (تاريخ أدب اللغة العربية ) وشارك في تأليف (مدخل الفقه الإسلامي )، (الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط:15، (164/1).

(4)مجلة العربي، سنة1966، عدد:89، (ص:13).

(5) لم أقف على ترجمة كاملة له سوى أنه له عدة مؤلفات تطعن في علماء الإسلام سماها بالجناية، حناية الشافعي، جناية البخاري، جناية سبويه.

(6) زكريا أوزون، جناية البخاري: انقاد الدين من إمام المحدثين، رياض الريس للكتب، والنشر، الطبعة =الأولى، يناير 2004، (ص: 17).

بل تختلف حالات ذلك كما مر معنا في قضية أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، فقد يتعدد الحديث من المصدر، أو يكون من أفعاله صلى الله عليه وسلم، وأحواله التي ينقلها لنا الصحابة رضوان الله عليهم، وأما عن عدم كلام النقاد، والمحدثين عن الأحاديث المتعددة، والمختلفة، فهذا من الكذب، والبهتان، فقد تكلموا عن أسباب تعدد الحديث الواحد، ووضعوا ضوابط لمعرفة التعدد الصادر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أو عن غيره، وبينوا الخطأ الذي يقع في الرواية بالمعنى كما سبق، وجعلوا أنواعا من الحديث مبنية على المتن، كالحديث المضطرب، و مختلف الحديث، والشاذ، والمعلول، والمصحف، والإدراج في المتن. وقلب المتن، والزيادات، ومخالفة المتن لصريح القرآن، أو صحيح السنة النبوية، أو الواقع... ، بل الحكم على ضبط الراوي يكون بالنظر للأحاديث التي رواها، ومدى موافقته للثقات، أو مخالفته لهم، ثم توضع له الدرجة بحسب الموافقة، والمخالفة.

**ثانيا:** إنّ الناظر في كلام النقاد، والمحدثين يرى أنّ لهم عناية كبيرة بالمتن بل همهم، وهدفهم وغايتهم هو المتن، وصحته، وكيفية تنقيّة السنّة من الشوائب، والزيادات، وحفظها من الضياع والاختزالات، بل دراستهم للأسانيد، والرواة هدفها حفظ المتون، وحفظ السنة، وانظر لتعريفهم للحديث الصحيح، قالوا هو: ((هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا. ))[1].

فاشترطوا لصحة الحديث خمسا من الشروط هي: اتصال السند، والعدالة، والضبط، والسلامة من الشذوذ، والعلة

وعند النظر في تعريف الحديث الصحيح، وشروطه نجد أن أربعة من الشروط تصدق كلها على المتن، فالعدالة يعرف منها صدق الخبر نتيجة صدق المخبر، فالحكم على الراوي بأنه عدل، بكون بعد معرفة سيرته، وحاله، وانتفاء كل ما يؤدي إلى إسقاط أحاديثه، وأخباره.

وقل هذا أيضا عن الضبط التام، فالراوي لا يحكم له بالضبط إلا بعد دراسة مروياته، وسبرها واعتبارها، ومعرفة مدى موافقته للثقات، أو مخالفته لهم.

قال ابن الصلاح: (( يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله:

أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالما من أسباب الفسق، و خوارم المروءة. متيّقضاً غير مغفّل، حافظاً إذا حدث من حفظه ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وان كان يحدث بالمعنى اشترط فيه

(1) مقدمة ابن الصلاح، (ص: 79).

مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني))[1].

وهذين الشرطان يشتركان في السند، والمتن، ولو قلنا أن اتصال السند أيضا يصب في جهة المتن ما تعدينا، و لا تجنّينا؛ إذ أنّ دراسة النقاد لحلقات الإسناد، ورجاله في حال الأخذ والأداء، وعبارات ذلك، وما دلّ منها على الاتصال، وما لم يدل، كل هذا لمعرفة المتن،

وأصله، وطريقة نقله، ومن ثم ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال عبد الله بن المبارك: ((الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء))[2].

وقال الشاطبي: ((جعلوا الإسناد من الدين، ولا يعنون: " حدثني فلان عن فلان " مجردا، بل يريدون ذلك لما تضمنه من معرفة الرجال الذين يحدث عنهم، حتى لا يسند عن مجهول ولا مجروح ولا منهم؛ إلا عمن تحصل الثقة بروايته؛ لأن روح المسألة أن يغلب على الظن من غير ريبة أن ذلك الحديث قد قاله النبي صلى الله عليه وسلم؛ لنعتمد عليه في الشريعة، ونسند إليه الأحكام. ))[3].

ولم يكتف المحدثون رحمهم الله بذلك؛ بل اشترطوا لصحة الحديث السلامة من الشذوذ، والعلة

يقول الدكتور حمزة المليباري: ((من تتبع كتب العلل، وأمعن النظر في محتواها وجد معنى العلة في هذه الكتب يدور على نقطة واحدة، وهي خطأ الراوي – سواء أكان ثقة أم ضعيفا، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم في المتن –، وذلك لأن هذه الكتب كانت مرتكزة على ذكر الأحاديث التي أخطأ فيها الثقة، والضعيف غير الوضاع، سواء بسواء. وبالتالي يمكن تحديد معنى العلة في ضوء عمل النقاد بأنه عبارة عن خطأ الراوي. ))[4].

فمسألة الشذوذ، والنكارة من أهم المسائل التي استعملها النقاد في الحكم على الحديث ويستعان على معرفتهما بقضية التفرد، والمخالفة، قال حمزة المليباري: (( المخالفة، والتفرد، تشكلان في الواقع قاعدة عريضة لنقد المرويات من جميع زواياها، الأمر الذي يؤكد على دقة منهج المحدثين، وشموليته في النقد، وأنّ المستشرقين لم يأتوا بشيء جديد ينبغي إملاؤه على الأمة الإسلامية لاستدراك ما فاتهم

---

(1) المصدر نفسه، (ص: 212).

(2) صحيح مسلم، مقدمة الكتاب، (15/1).

(3) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي ( 790هـ)، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ – 1992م، (288/1).

(4)حمزة المليباري، الحديث المعلول قواعد وضوابط، ط:2، (ص: 4).

طوال هذه القرون الغابرة. ))[1].

فالنقاد، والمحدثين كانوا ينظرون إلى السند، والمتن كوحدة موضوعية، و لا يفرقون بينهما، إلا على سبيل الاصطلاح، و تقريب الفهم.

يقول الدكتور صبحي الصالح مؤكدا عدم تفرقة المحدثين بين السند، والمتن في حكمهم على الحديث: ((على أننا لا نرتكب الحماقة التي لا يزال المستشرقون، وتلامذتهم المخدوعون بعلمهم" الغزير" يرتكبونها كلما عرضوا للحديث النبوي، إذ يفصلون بين السند، والمتن مثلما يفصل بين خصمين لا يلتقيان، أو ضرتين لا تجتمعان، فمقاييس المحدثين في السند لا تفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح، والتبويب والتقسيم، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يرد عن طريق صحيح. ))[2]

**ثالثا:** أنّ النقاد، والمحدثين رحمهم الله كانت لهم عناية كبيرة جدا بنقد المتن يدركها كل عاقل منصف غير حاقد.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: (( لا يستدل على أكثر صدق الحديث، وكذبه إلا بصدق الخبر، وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق، والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت، وأكبر بدلالات الصدق منه ))[3].

وقال الإمام النووي: (( ومن أهم أنواع العلوم تحقيق الأحاديث النبويات، أعني: مَعْرِفَة متونها صحيحها، وحسنها، وضعيفها، متصلها، ومرسلها، ومنقطعها، ومعضلها، ومقلوبها ومشهورها، وغريبها، وعزيزها، ومتواترها، وآحادها، وأفرادها، معروفها، وشاذها، ومنكرها ومعللها، وموضوعها، ومدرجها، وناسخها، ومنسوخها ))[4].

---

(1) المصدر نفسه، (ص: 9).

(2) صبحي الصالح، علوم الحديث و مصطلحه عرض ودراسة، دار الملايين، بيروت– لبنان، الطبعة الخامسة عشر، 1984، (ص: 283).

(3)الرسالة، (ص:399).

(4)مقدمة شرحه لصحيح مسلم، ( 6/1).

وقال الخطيب البغدادي: ((معرفة العلل أَجَلُّ أنواع علم الحديث))[1].

وقال الحاكم النيسابوري: ((معرفة علل الحديث من أجَلِّ هذه العلوم))[2].

وقال: ((معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل))[3].

وقال ابن حجر: ((ومثال ما وقعت العلة فيه المتن واستلزمت القدح في الإسناد: ما يرويه راو بالمعنى الذي ظنه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد. ))[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((... فإنهم أيضاً يضعِّفون من حديث الثِّقَة الصَّدوق الضَّابط أشياء تبيَّن لهم أنه غلط فيها بأمور يستدلُّون بها، ويسمُّون هذا "علم العلل"، وهو أشرف علومهم، بحيث يكون الحديث قد رواه ثقة ضابط، وغلط فيه، وغلطه قد عُرِفَ))[5].

ويقول ابن الجوزي: (( واعلم أن حديث المنكر يقشعِّر له جلد طالب العلم منه، و قلبه في الغالب. ))[6]، وقال: ((المستحيل لو صدر عن الثقات رد ونسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط لما نفعننا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره. . ))[7]، علق السخاوي على هذا الكلام بقوله: ((أي لا تعتبر رواته

---

(1)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الجامع، (2/ 294).

(2)الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع ( 405هـ)، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ – 1977م، (ص: 118).

(3) المصدر نفسه، (ص: 112).

(4)النكت، (2 / 748).

(5)مجموع الفتاوى، (13/352-353).

(6)ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1386 هـ – 1966 ( 1/ 103).

(7) المصدر نفسه، ( 1/ 106).

ولا تنظر في جرحهم))[1].

ويقول ابن كثير: ((... وذوْقهم حلاوة عبارة الرسول صلى الله عليه وسلم التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادةٌ باطلةٌ يُدركها البصير من أهل هذه الصناعة))[2].

**رابعا**: أنّ اهتمامهم بنقد الإسناد، واتصاله، ومعرفة درجة رواته من العدالة، والحفظ، والإتقان، هو لخدمة المتن، وتمييز صحيحه من سقيمه، فجهودهم العظيمة في نقد السند، والتي أقرها هؤلاء الطاعون ماهي إلا وسيلة لحفظ السنة، وصيانتها من الدس، والزيادة، فالغاية العظمى من دراسة أسانيد الحديث، ورجاله، هي معرفة صحة المنقول(المتن)، وأحواله.

قال الحاكم: ((فلولا الإسناد، وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الإسلام، ولتمكن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد فيها كانت بترا ))[3].

**خامسا**: ومع ما سبق كان لهم عناية بنقد المتون حتى لو كان ظاهر الإسناد الصحة، وكان رجاله ثقات حافظين، فاهتموا بمعرفة العلل خاصة الخفية، وأيضا الشذوذ

قال عبد الرحمان بن مهدي: (( لأن أعرف علة حَدِيث واحد أحَبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث ))[4].

وقال ابن أبي حاتم: ((تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره فإن تخلف عنه في الحمرة والصَّفاء علم أنه مغشوش، ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فان خالفه بالماء، والصَّلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث: بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النُّبوة، ويُعلم سقمه

---

(1)السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (902هـ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م، (1/ 332).

(2)الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص:197).

(3) معرفة علوم الحديث، (ص:6).

(4) شرح علل الترمذي، ( 470/1).

وإنكاره: بتفرُّد مَن لم تصحَّ عدالته بروايته، والله أعلم))[1].

وقال الربيع بن خُثَيْم: (( إن للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره )) [2].

وقال الحافظ ابن رجب حين ذكر حديثاً اتفق الأئمة على إنكاره: ((... وأما الفقهاء المتأخرون فكثيرٌ منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظنّ صحته، وهؤلاء يظنون أنّ كل حديثٍ رواه ثقةٌ فهو صحيحٌ، ولا يتفطنّون لدقائق علم علل الحديث))[3].

وقال ابن كثير: ((من الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصنعة. ))[4].

وذكر ابن القيم هذا الوجه فقال: ((ومنها رِكة ألفاظ الحديث، وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن. ))[5].

ويقول الحافظ ابن الجوزي رحمه الله تعالى: (( وقد يكون إسناد الحديث كله ثقات، ويكون الحديث موضوعا، أو مقلوبا، أو جرى فيه تدليس، وهذا من أصعب الأمور، ولا يعرف ذلك إلا النقاد. ))[6].

**سادسا:** أنّ النقاد رحمهم الله حين يتكلمون على الرواة توثيقا، وتجريحا فإن من وسائلهم في ذلك دراسة مروياتهم أي متون الحديث، ومقارنتها مع مرويات غيرهم، أو مدى مخالفتها لواقع الرواية

---

(1)ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م، (351/1).

(2) الموضوعات، ( 103/1).

(3)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (362/1).

(4)ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ)، اختصار علوم الحديث تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، (ص: 64).

(5)محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، 1390هـ/1970م،

(ص: 99).

(6)الموضوعات، ( 99/1-100).

فالحكم على السند، ورجاله أحيانا يكون بالنظر إلى المتن، وألفاظه. قال ابن رجب الحنبلي: ((وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظاً لسنة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعلنة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ حقاً، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به. ))[1].

**سابعا**: باب نقد المتن لا يفتحه إلا أهله، الذين تمرسوا في الحديث حتى صار هواء يتنفسوه، ولا ينبغي لمن هب ودب أن يتكلم ويدلي دلوه فيه فلكل علم أهله، ولكل فنّ رجاله

يقول البيهقي: ((وهذا – أي نقد المتن – لا يقف عليه إلا الحذاق من أهل الحفظ ))[2].

وقال العلائي: ((التعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها. ))[3].

ويقول ابن الجوزي: ((قد قَلَّ من يفهم هذا بل عدم))[4].

ويقول ابن رجب: ((وقد ذكرنا فيما تقدم، في كتاب العلم، شرف علم العلل وعزته، وأن أهله المتحققين به أفراد يسيرة من بين الحفاظ، وأهل الحديث، وقد قال أبو عبد الله بن مندة الحافظ إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث))[5].

قال ابن حجر: ((وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصا، واطلاعا حاويا، وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد

---

(1)شرح علل الترمذي، (894/2).

(2)أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ( 458هـ) دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى 1405 هـ، (30/1).

(3)النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 714).

(4)الموضوعات، (102/1).

(5)شرح علل الترمذي، ( 339/1).

أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك. ))[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (( المنقولات فيها كثير من الصدق، وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطب وغير ذلك، فلكل علم رجالٌ يعرفون به، والعلماء بالحديث أجلّ هؤلاء قدراً وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثرهم ديناً، وهم من أعظم الناس صدقاً، و أمانة وعلماً وخبرة فيما يذكرونه من الجرح والتعديل. ))[2].

وقال الخطيب البغدادي: ((المعرفة بالحديث ليست تلقيناً، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف، ونقد الدنانير، والدراهم، فإنه لا يُعرف جودة الدينار، والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، و لا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر، أو كبر، ولا إلى ضيق، أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة فيعرف البهرج، والزائف، والخالص والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب بعد طول الممارسة له والاعتناء به. ))[3].

وقال ابن كثير: ((وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجّه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير في صناعته بين الجياد والزيوف))[4].

ويقول ابن القيم: (( وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ ، فهذا سؤال عظيم القدر، إنما يعلم ذلك من تضلّع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفة السنن، والآثار، ومعرفة سيرة

---

(1)النكت على كتاب ابن الصلاح، (711/2).

(2)ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي ( 728هـ)، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م، (34/7 -35).

(3)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (255/2).

(4)اختصار علوم الحديث، (ص: ٦٤).

رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهديه، فيما يأمر به وينهى عنه، ويُخبر عنه، ويدعو إليه، ويُحبه ويكرهه، ويُشرّعه للأمة، بحيث كأنّه مُخالطٌ للرسول صلى الله عليه وسلم كواحدٍ من أصحابه. ))[1].

وقال السخاوي: ((هذا مع اتفاق الفقهاء على الرجوع إليهم في التعديل والتجريح، كما اتفقوا على الرجوع في كل فن إلى أهله، ومن تعاطى تحرير فن غير فنه فهو متعن، فالله تعالى بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالا نقادا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله، والبحث عن غوامضه، وعلله، ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين. ))[2].

ويقول أبو غدة: ((ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أن سبر المتن...لا ينهض به إلاّ العلماء الفحول الكبار، الجامعون للعلم رواية ودراية وفقهاً وتاريخاً ونقداً وبصيرة.... ))[3].

فانظر إلى كلام النقاد، والعلماء حول هذه المسألة، وأنه لاينهض لها إلا رجالها، ولا يتكلم فيها إلا أهلها، فإن العلم إن تكلّم فيه غير أهله، والدخلاء عليه أعظموا الفرية، وأفسدوا

قال ابنُ حزم: ((لا آفة على العلوم وأهلها أضر من الدخلاء فيها، وهم من غير أهلها فإنهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويفسدون ويظنون أنهم مصلحون. ))[4].

وقال الجرجاني: ((إذا تعاطى الشيء غير أهله، وتولى الأمر غير البصير به، أعضل الداء واشتد البلاء))[5].

**ثامنا:** أن العقل الذي يدعون الرجوع إليه في عملية نقد المتن له حد ينتهي إليه، ثم إن عقول الناس تختلف فأي عقل هذا الذي نلجأ له في النقد، ورد، وقبول الأحاديث، نعم استعمل النقاد، والمحدثون العقل أحيانا في رد بعض المتون، لكن المستشرقين، وأذنابهم يريدون أكثر من ذلك، وهدفهم

---

(1)المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص: 43-44).

(2)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (1 / 289).

(3)أبو غدة، أبو الفتوح وأبو زاهد عبد الفتاح بن محمد بن بشير بن حسن أبو غدة الخالدي المخزومي الحلبي(1417هـ)، لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية، (ص: 90).

(4)أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ( 456هـ)، الأخلاق والسير في مداواة النفوس، دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1399هـ - 1979م، (ص:23).

(5) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار ( 471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، 1413هـ - 1992م. (ص: 482).

أن كل من لم يستسغ حديثا بعقله فله رده، فهذه صنعة المحدثين، والنقاد فلا يفتح الباب لكل من هب، ودب بأن يتكلم في السنة بما يشاء، ويختار من متونها ما يشاء.

يقول الشافعي رحمه الله: ((إنّ للعقل حداً ينتهي إليه، كما أن للبصر حداً ينتهي إليه))[1]

قال ابن القيم –رحمه الله تعالى–: ((وكل من كان له مسكة عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه إنما ينشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في قلب إلا استحكم هلاكه، وفي أمة إلا فسد أمرها أتم فساده، وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل؛ بل هم شر من الحمير، وهم الذين يقولون يوم القيامة: ﴿وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾[الملك:10]))[2]

وقال الشيخ السباعي رحمه الله: ((إنّ استغراب العقل شيئا امر نسبي يتبع الثقافة، والبيئة، وغير ذلك مما لا يضبطه ضابط، ولا يحدده مقياس ))[3].

وقال الشيخ عبدالرحمن المعلمي: ((واعلم أنّ الناس تختلف مداركهم وأفهامهم، وآراؤهم، ولاسيما ما يتعلق بالأمور الدينية، والغيبية لقصور علم الناس في جانب علم الله تعالى وحكمته، ولهذا كان في القرآن آيات كثيرة يستشكلها كثير من الناس، وقد ألفت في ذلك كتب، وكذلك استشكل كثير من الناس كثيرا من الأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، منها ما هو من رواية كبار الصحابة، أو عدد منهم كما مر، وبهذا يتبن أن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يستشكل ظاهرها لم تقع في الكتاب والسنة عفوا، وإنما هو أمر مقصود شرعا ليبلو الله ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابا من الجهاد العلمي يرفعهم الله به درجات. ))[4].

---

(1)أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم ( 327هـ)، آداب الشافعي ومناقبه، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م، (ص: 207).

(2)ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ( 751هـ)،إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ – 1991م (1/54–55)

(3)مصطفى بن حسني السباعي ( 1384هـ)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1402 هـ – 1982 م (بيروت)، ص:34.

(4)المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني ( 1386هـ)، الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م، (ص:

**تاسعا**: لا ننكر أنّ كثيرا من النقد كان موجها نحو إسناد الحديث لكن ذلك راجع أن النقاد رحمهم الله كان إذا وقع في نفسهم شيء من متن الحديث قالوا أنه لا بد أن يكون الخطأ من أحد رواة الحديث فيفتشون في الإسناد، ويصرحون بمن وقع في الخطأ أي أنهم يرجعون إلى مصدر الخطأ الأصلي، و لا يكتفون في الغالب بالتعليل الإجمالي غير المفسر إذ لو فعلوا ذلك

لتهمهم هؤلاء بقصور النظر، وضعف الحجة، والميل إلى الهوى في رد الأحاديث، وقبولها.

يقول ابن حجر: ((العلة قد تقع في المتن، ويستلزم ذلك القدح في الإسناد بأن يروي الراوي بالمعنى الذي ظنه، ويكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي فيعّلل الإسناد))[1].

قال المعلمي اليماني: ((من تتبع كتب تواريخ رجال الحديث وتراجمهم وكتب العلل وجد كثيراً من الأحاديث يطلق الأئمة عليها «حديث منكر. باطل. شبه الموضوع. موضوع» وكثيراً ما يقولون في الراوي «يحدث بالمناكير، صاحب مناكير، عنده مناكير منكر الحديث» ومن أنعم النظر في أحاديثهم، والطعن فيمن جاء بمنكر صار الغالب أن لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، أو خلل، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا منا بينه وهنه فيذكرونه، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الحوزي وتدبر تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالباً بالطعن في السند، وكذلك كتب العلل، وما يعل من الأحاديث في التراجم تجد غالب ذلك ما ينكره متنه، ولكن الأئمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم «منكر» أو نحوه أو الكلام في الراوي أو التنبيه على خلل من السند كقولهم: فلان لم يلق فلاناً لم يسمع منه. لم يذكر سماعاً. اضطرب فيه. لم يتابع عليه. خالفه غيره. يروي هذا موقوفاً وهو أصح، ونحو ذلك. ))[2].

**عاشرا**: أنّ المحدثين لهم طريقة خفية إن صحّ التعبير في نقد متن الحديث ألا وهي الإعراض عن إيراده في مصنفاتهم مع أنه قد يصح عندهم من حيث الظاهر

قال ابن حجر: (( وقد تقصر عبارة المعلِّل منهم، فلا يفصح بما استقر في نفسه من ترجيح

---

.(223

(1)النكت على كتاب ابن الصلاح، (2 / 748).

(2)الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة (ص: 263-264).

إحدى الروايتين على الأخرى، كما في نقد الصيرفي سواء ))[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وقد يترك- أي البخاريُّ أو مسلمٌ – من حديث الثِّقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظنُّ من لا خبرة له أنَّ كلَّ ما رواه ذلك الشَّخص يحتجُّ به أصحاب الصَّحيح، وليس الأمر كذلك. فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمَّة الفن... ))[2].

**المطلب الثالث: شبهة أنّ تعدد روايات الحديث الواحد يدل على ضعف ضبط الرواة**

بعد أن تكلم الحاقدون، والطاعنون عن النّقد الداخلي والخارجي، واتهامهم النّقاد والمحدثين بقصر النّقد على السنّد دون المتن، وأنّ همّهم الوحيد، والأوحد دراسة الأسانيد، والرواة من حيث الاتصال، والضبط، والعدالة، ها هم ينقلبون على أعقابهم، ويناقدون أقولهم باتهامهم للصحابة، والرواة بضعف الحفظ، وقلة الضبط في تناقد عجيب غريب يدل على أنّ همهم، وغرضهم الوحيد هو الطعن في السنة، و إسقاطها لا البحث عن الحق كما يزعمون، فقالوا أنّ تعدّد متون، وألفاظ الحديث الواحد يدّل على ضعف ضبط رواته، واضطرابهم في أداء الحديث، وضبط ألفاظه، وعباراته، وخاصة أنّ الحديث لم يكتب، ولم يدوّن إلا بعد قرن من الزمن، وكان اعتمادهم في تلك الفترة على الحفظ، والنقل مشافهة فقط، كل هذا أدى إلى تغيير الحديث، فتجد الحديث الواحد يأتي بألفاظ، وعبارات مختلفة، يستحيل أن يكون الرسول قد قالها كلها.

يقول أبو رية: (( ذلك أني وجدت أنه لا يكاد يوجد في كتب الحديث ( كلها ) – مما أسموه صحيحاً، أو ما جعلوه حسناً- حديثٌ قد جاء على حقيقة لفظه، ومحكم تركيبه. كما نطق به

(1)النكت على كتاب ابن الصلاح، (711/2).

(2)مجموع الفتاوى، (42/18).

الرسول... ، وقد يوجد بعض ألفاظ مفردة بقيت على حقيقتها في بعض الأحاديث القصيرة، وذلك في الفلتة، و الندرة... ، وهكذا ظلت الألفاظ تختلف، والمعاني تتغير بتغير الرواة))[1].

ويقول: ((ولكي يزداد اليقين بما نجم من الضرر البالغ لعدم كتابة الحديث في حياته صلوات الله عليه، ومن أن هذا الحديث قد تغير لفظه، وضاع الكثير منه نسوق في ختام هذا الفصل دليلا من أقوى الأدلة على إثبات ما نقول. ))[2]، ثم تكلم عن تعدد روايات خطبة الوداع، وأن الصحابة اضطربوا في نقلها، واختلفوا في ألفاظها، وعباراتها[3].

ويقول عبد الله جكرالوي[4]: (لم تدون السنة أيام حياته عليه الصلاة والسلام، وتناقلت سماعاً إلى القرن الثالث الهجري، وإذا كان سامعونا لا يستطيعون ذكر ما تحدثنا عنه في خطبة الجمعة الماضية فكيف بسماع مائة سنة وصحة بيانه ))[5].

ويقول علي السيستاني[6]: ((إن تدوين الحديث عند العامة قد تأخر عن عصر صاحب الرسالة بما يزيد على مئة عام، مما استتبع ذلك اتكاء رواياتهم على الحفظ في نقل الروايات، ومعلوم أن ذلك يفضي إلى حالات كثيرة من إهمال خصوصيات الكلام، لأنّ ذاكرة الرواة غير المعصومين لا تستوعب عادة جميع خصوصيات الرواية، وملابساتها، وهذه العلة لا توجد في رواياتنا، بالشكل الذي يوجد في روايات العامة، لان رواياتنا متلقاة عن أئمة أهل البيت. ))[7].

---

(1) أضواء على السنة المحمدية، (ص:7-8).

(2) المصدر نفسه، (ص: 80).

(3) تكلمت عن سبب اختلاف روايات خطبة الوداع في المطلب الثاني من البحث الأول، من هذا الفصل.

(4)هو عبد الله بن عبد الله الجكرالوي، نسبة إلى بلدة ( جكرالة ) التي ولد بها، وهي إحدى قرى إقليم " البنجاب " بباكستان حالياً، وعاصمته " لاهور ". وقد ولد عبد الله حوالي 1830م، وتوفي 1914، انظر شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، لمحمود محمد مزروعة، (ص:33-34).

(5)مجلة إشاعة السنة، ج 19 / 152، عام 1902م.

(6)علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني، ولقبه السيستاني نسبة إلى محافظة سيستان في إيران، ولد في التاسع من شهر ربيع الاول عام ١٣٤٩ هـ، له العديد من المؤلفات منها منهاج الصالحين، مناسك الحج وملحقاتها، شرح العروى الوثقى، البحوث الأصولية. انظر موقعه على الشبكة العنكبوتية http://www.sistani.org.

(7)آية الله العظمى السيد علي السيستاني، قاعدة لا ضرر ولا ضرار، مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني، (ص: 43).

وكذلك يرى السيد حسين الصدر[1] في كتابه نهاية الدراية، فيقول: ((فإن منعهما[2]تدوين الحديث، ومنعهما الإكثار من التحديث بالسنة، اضر بهذا التراث المقدس، وأحدث فيه الثغرات العميقة، وعرضه للتحريف المقصود، وغير المقصود، لأن الاعتماد على حافظة الإنسان فقط دون تدوين، مع ضخامة هذا التراث، وانتشاره مظنة لحصول مثل ذلك، ثم إن هناك حقائق تكوينية لا يمكن إنكارها، كتعرض الإنسان لضعف ملكة الحفظ والنسيان كلما تقدم به العمر، أو تعرض لضعف التركيز لقساوة الظروف المعاشة، أو لظروف الحرب الطويلة، والمستمرة، إضافة إلى وفاة الرجال، مما يعرض جمل من الأحاديث إلى الانقراض، لا سيما التي تفردوا بروايتها، وقد أكدت الإخبار، والنصوص التاريخية حصول مثل ذلك وصدوره حتى من كبار الصحابة))[3].

**الرد:**

لقد كثر الطعن في السنّة من باب الطعن في ضبط الرواة، واقتصارهم في أداء الحديث على المشافهة، دون الكتابة التي تعتبر السبيل المضمون لحفظ المتون، ويختلف عن قضية الرواية بالمعنى لأن الرواية بالمعنى ترجع إلى الحديث نفسه، وألفاظه، أما الطعن في ضبط الرواة فيعنى إسقاط رجاله، ورد أخبارهم. وعدم الثقة بنقلهم.

**أولا**: إن اختلاف الرواة في لفظ الحديث الواحد لا يعنى بالضرورة أنه منهم، بل كما سبق قد يكون من النبي صلى الله عليه وسلم هذا في الاحاديث القولية، فأما نقل أحوال، وأفعال النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا القسم لا يعتد فيه باللفظ بل المهم إيصال الحال، والفعل

فلا يمكن حصر كل تعدد، واختلاف بين ألفاظ الحديث الواحد على مسألة ضبط الرواة بل ينبغي التفصيل كما سبق.

---

(1)السيّد حسين بن السيّد إسماعيل بن السيّد حيدر الصدر، ولد عام 1371 هـ بمدينة النجف، درس العلوم الإسلامية وتلاوة القرآن الكريم عند والده في مدينة الكاظمية ، ثمّ توجّه إلى النجف الأشرف بعد إكمال مرحلة دراسته المقرّرة له ، وهناك تتلمذ عند أساتذتها المعروفين ك محمّد باقر الصدر، و أبو القاسم الخوئي، له عدة مؤلفات منها: الصلاة على محمّد وآل محمّد في القرآن والسنّة، المنافقون في القرآن، ما هو الإسلام، (انظر للمزيد موقعه على الشبكة العنكبوتية، http://www.husseinalsader.org

(2) يقصد أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما

(3)السيد حسن الصدر، نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر المشعر، (ص:11).

**ثانيا**: أنه من الاستحالة العقلية، والحسية أن يكون الرواة على درجة واحدة من الضبط، والإتقان بل تختلف من شخص إلى آخر، ولهذا رتب النقاد الرواة، وجعلوهم طبقات من حيث الضبط، والإتقان فيقولون حافظ متقن، أو حافظ له أوهام، أو لا يحتجون بالراوي إلا في الاعتبارات، والمتابعات، أو يقيدون حفظه بشيخ معين، أو مكان معين، أو زمن محدد.

ويرتبون على ذلك أحكامهم من حيث حديث صحيح، أو حسن، أو حسن لغيره أو ضعيف

**ثالثا**: أن الهدف من رواية السنة هو نقل أحكامها، وتشريعاتها، ومراد الشارع، والكتابة ليست الوسيلة الوحيدة لحفظ السنة، وأيضا الادعاء بأنّ الكتابة لم تكن في العهد الأول فهذا من الجهل، والخلط بين الكتابة، والتصنيف، والجمع على الأبواب، فقد كانت هناك كتابات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي عهد الصحابة، والتابعين.

قال ابن حجر: ((أعلم علمني الله وإياك أن أثار النبي لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونه في الجوامع ولا مرتبة لأمرين: أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم، وثانيهما: لسعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم لا يعرفون الكتابة. ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار لما أنتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج، والروافض، ومنكري الأقدار ))[1].

**رابعا**: أنّ رواة الحديث من الصحابة، وغيرهم حرصوا على مذاكرة الحديث، و حفظه خشية ضياعه، وتفلته، أما عن حفظ الصدر؛ فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – أنه قال: ((جزأت الليل ثلاثة أجزاء، ثلثا أصلي، وثلثا أنام، وثلثا أذكر فيه أحاديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم ))[2].

و الصحابة كانوا يتذاكرون الحديث، ويتدارسونه، ويحثون بعضهم بعضا على ذلك،

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ((تذاكروا الحديث، فإنكم إلا تفعلوا يندرس. ))[3].

---

(1)مقدمة الفتح، (6/1).

(2)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 264).

(3)أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990م، كتاب: العلم، (1/ 173)، رقم (324).

ورواة الحديث أيضا اهتموا بمذاكرة الحديث ومدارسته، روي عن ابن شهاب الزهري أنه كان يسمع العلم من عروة وغيره، فيأتي إلى جاريةٍ له وهي نائمة، فيوقظها، فيقول: "اسمعي، حدثني فلان كذا، وحدثني فلان كذا"، فتقول: ما لي وما لهذا الحديث؟! فيقول: "قد علمتُ أنك لا تنتفعين به، ولكني سمعته الآن، فأردت أن أستذكره(1).

قال ابن معين: (إني لأحدث بالحديث، فأسهر له مخافة أن أكون قد أخطأت فيه)(2).

وقال الخطيب: ((وقد روي عن جماعة من الصحابة والتابعين الحض على نشر الحديث وحفظه والمذاكرة به. ))(3).

**خامسا**: أن المحدثين ضربوا المثل في الحفظ، و الضبط، واستحضار الحديث بلفظه، ولو بعد زمن كبير فتلك كانت طبائعهم، ومن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء أنهم قاسوا حفظ الناس اليوم مع حفظ رواة الحديث في ذلك الزمان، وهذا من الزلل، والخطأ، والانحراف، فبيئة الرواة آنذاك تعتمد بشكل كبير على الحفظ لصفاء الذهن، وقوة الحفظ، والاستظهار، وقلة الاعتماد على الكتابة في نقل الأخبار، والمطالع لأخبارهم في الحفظ، و الاستحضار يرى العجب العجاب، وأيضا أمانتهم في نقلهم، حتى إذا شكوا في الكلمة من الحديث بينوا ذلك، ووضحوه، والأمثلة عن هذا الأمر كثيرة جدا

فعن علي رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يوم الخندق «حبسونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس، ملأ الله قبورهم وبيوتهم، أو أجوافهم – شك يحيى(4) – نارا»(1).

---

(1)البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ( 458هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، باب مذاكرة العلم والجلوس مع أهله، (ص292).

(2)أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (463هـ) تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002 م، (16/ 263).

(3) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ( 463هـ)، شرف أصحاب الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة، (ص:92).

(4) أحد رواة الحديث، وهو يحي بن سعيد الأنصاري.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ويلكم أو ويحكم – قال شعبة: شك هو – لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض " وقال النضر، عن شعبة: «ويحكم» وقال عمر بن محمد، عن أبيه: «ويلكم، أو ويحكم»(2).

بل وكانوا رحمهم الله يتشددون في الحرص على أداء الحديث بلفظه، دون زيادة، أو نقصان، ولو في حرف من حروفه، ولو لم يغير المعنى

ومن هذا ما رواه سفيان قال: حدثنا الزهري أنه سمع أنس بن مالك يقول: "نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الدباء والمزفت أن ينتبذ فيه، فقيل لسفيان: أن ينبذ فيه؟ فقال: لا، هكذا قاله لنا الزهري "ينتبذ فيه"(3).

وفي حديثه صلى الله عليه وسلم: «ليس الكاذب من أصلح بين الناس، فقال خيرا أو نمى خيرا». قال حماد: "سمعت هذا الحديث من رجلين، فقال أحدهم: نما خيرا "خفيفة". وقال الآخر نمّى خيرا "مثقلة"(4).

زد على ذلك أنهم كان يمتحنون المحدثين لمعرفة درجة حفظه، وضبطهم ويستعملون لذلك طرق عديدة كقلب الأحاديث على الراوي يقول الخطيب البغدادي: ((ويعتبر إتقانه، وضبطه بقلب الأحاديث عليه))(5).

ومما يذكر في هذا الباب أن الإمام البخاري لما قصد بغداد وسمع أهلها بمقدمه أرادوا أن يمتحنوا حفظه فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم أن يحضروا المجلس

---

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى} [البقرة: 238] (6/ 30)، رقم: 4533، صحيح مسلم، كتاب المساجد، ومواضع الصلاة، باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، (1/ 437)، رقم: 627.

(2) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في قول الرجل ويلك (8/ 39)، رقم: 6166، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض»، (1/ 82)، رقم: 66.

(3)الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي إسحاق الدمياطي، مكتبة ابن عباس، مصر، 2002م، (1/ 522).

(4)المصدر نفسه، (1/ 530).

(5)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (1/ 134).

مع أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال: لا اعرفه، فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا اعرفه فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون الرجل فهم، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم، ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري: لا اعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا اعرفه فلم يزل يلقي عليه واحدا بعد آخر حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا اعرفه، ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على لا أعرفه، فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني، والثالث، والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، ورد الأحاديث كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها فأقروا له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل (1)

فالرواة حرصوا على أداء الحديث بألفاظه كما سبق في مسألة الرواية بالمعنى.

**سادسا:** لم نر طعن هؤلاء في أبيات الشعر الجاهلي، أو أخبار القوم قبل الإسلام، مع أن المعتمد في نقلها كان الحفظ، والضبط، فإن قال قائل أن حفظ الشعر سهل ميسر قلنا له أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم القولية أيضا بليغة جدا، ومن جوامع الكلم، ومع ذلك اشترط العلماء في نقلة السنة الضبط بنوعيه ضبط صدر، أو ضبط كتاب، وأن يكون الضبط مستصحبا من التلقي إلى الأداء.

**سابعا:** أن الرواة ميزوا بين من يحدث من حفظه أو من كتابه أو عن أهل بلد معين أو إن حدَّث بعد اختلاطه أو ضياع كتبه، وتلفها، وحددوا ذلك بدقة متناهية جدا.

يقول أبو القاسم الأصبهاني: ((ولئن دخل في غمار الرواة من وسم بالغلط في الأحاديث؛ فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث ورتوة العلماء -أي: رؤسائهم- حتى أنهم عدوا أغاليط من غلط في الأسانيد والمتون، بل تراهم يعدون على كل رجل منهم في: كم حديث غلط، وفي كم حرف حرّف، وماذا صحف. ))(2)

---

(1) انظر تأريخ بغداد، ( 2/ 340).

(2)إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (535هـ)، الحجة

ومن الأمثلة على ذلك

قال أبو داود صاحب السنن عن إسحاق بن راهويه: (( تغيّر قَبْلَ أن يموت بخمسة أشهر، وسمعتُ مِنْهُ في تِلْكَ الأيام فرميت ))(1)

وقال أبو حاتم عن جرير بن حازم: (( تغيّر قَبْلَ موته بسنة ))(2).

وهذا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال عنه شعبة: ساء بعد ما كبر. وقال محمد بن سعد: ثقة إلا أنه اختلط قبل موته بأربع سنين(3)

قال الحافظ العراقي: ((ثم الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به في حال الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط، أو بعده؟ وما حدث به قبل الاختلاط قبل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع بعده فقط، ومنهم من سمع في الحالين، ولم يتميز. ))(4)

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني عن عَبْد الرزاق بن همام الصنعاني: (( عمي في آخر عمره فتغير ))(5).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (( إسماعيل بن عيّاش ما رَوَى عَن الشاميين صَحِيْح، وما رَوَى عَنْ

---

في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية – السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1419هـ – 1999م، (2/ 249).

(1)صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (761هـ)، المختلطين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1996م، (ص:9).

(2)المصدر نفسه، (ص:16).

(3)المصدر نفسه، (ص:39).

(4)العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ( 806هـ)، شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2002 م، ( 2/ 329).

(5)أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)
تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد — سوريا، الطبعة: الأولى،
1406 – 1986، ( ص: 345 )، رقم: 4064.

أهل الحجاز فليس بصحيح ))[1].

**ثامنا**: أنّ النقاد تتبعوا أحاديث الرواة، واعتبروها بغيرهم بل وعرفوا حتى عدد الأحاديث التي أخطأوا، ووهموا فيها.

قال ابن الصلاح: ((ويعرف كون الراوي ضابطا بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط، والإتقان، فإذا وجدنا رواياته موافقه-ولو من حيث المعنى-لرواياتهم أو موافقه لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذ كونه ضابطا، وثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه))[2].

قال السيوطي: ((يعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم فإن وافقهم في رواياتهم غالبا ولو في المعنى فضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فان كثرت مخالفته لهم وندرت الموافقة اختل ضبطه ولم يحتج به ))[3].

**تاسعا**: ردهم على أنفسهم، واعترافهم بضبط الرواة، واهتمام النقاد بمعرفة حالهم، والبحث في ضبطهم، وعدالتهم، وطرق أخذهم للحديث، ورواياته، فكيف يشهدون للنقاد بأنهم أتعبوا أنفسهم، وبذلوا جهدهم، في نقد السند، ومعرفة حال رجاله من الضبط، والإتقان، والاتصال ثم بعد ذلك يتهمون الرواة بضعف هذا الضبط، واضطرابه، فكأن النقاد برغم اقتصار همهم، وجهدهم على معرفة حال الرواة لم يتفطنوا إلى هذه المسألة، وفاتتهم حتى جاء هؤلاء واكتشفوها، وأظهروها.

**عاشرا**: أنّ الرواة من الصحابة، وغيرهم، وافقوا بعضهم البعض في كثير من الأحاديث فتجد الحديث من طريق صحابيين لا يكادان يختلفان في لفظة واحدة، أو على الأقل في ما يتضمنه من أحكام، وقل مثل ذلك في رواة الحديث، والمطالع للمصنفات الحديثية يجد ذلك ظاهرا أمامه بجلاء، و وضوح، والأمثلة على هذا الأمر أشهر من أن تذكر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال ((: قال أناس: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال: «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب» قالوا: لا يا رسول الله، قال: «هل تضارون في القمر

---

(1)أبو أحمد بن عدي الجرجاني ( 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية – بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م، (472/1).

(2)مقدمة ابن الصلاح، (ص: 220).

(3)تدريب الراوي، ( 304/1 ).

ليلة البدر ليس دونه سحاب» قالوا: لا يا رسول الله، قال: " فإنكم ترونه يوم القيامة كذلك، يجمع الله الناس، فيقول: من كان يعبد شيئا فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر، ويتبع من كان يعبد الطواغيت، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها، فيأتيهم الله في غير الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا أتانا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في الصورة التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا فيتبعونه، ويضرب جسر جهنم " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فأكون أول من يجيز، ودعاء الرسل يومئذ: اللهم سلم سلم. وبه كلاليب مثل شوك السعدان، أما رأيتم شوك السعدان؟ " قالوا: بلى يا رسول الله، قال: " فإنها مثل شوك السعدان، غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله، فتخطف الناس بأعمالهم، منهم الموبق بعمله، ومنهم المخردل، ثم ينجو حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج، ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله، أمر الملائكة أن يخرجوهم، فيعرفونهم بعلامة آثار السجود، وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود، فيخرجونهم قد امتحشوا، فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة، فينبتون نبات الحبة في حميل السيل، ويبقى رجل منهم مقبل بوجهه على النار، فيقول: يا رب، قد قشبني ريحها، وأحرقني ذكاؤها، فاصرف وجهي عن النار، فلا يزال يدعو الله، فيقول: لعلك إن أعطيتك أن تسألني غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره، فيصرف وجهه عن النار، ثم يقول بعد ذلك: يا رب قربني إلى باب الجنة، فيقول: أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره، ويلك ابن آدم ما أغدرك، فلا يزال يدعو، فيقول: لعلي إن أعطيتك ذلك تسألني غيره، فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره، فيعطي الله من عهود ومواثيق أن لا يسأله غيره، فيقربه إلى باب الجنة، فإذا رأى ما فيها سكت ما شاء الله أن يسكت، ثم يقول: رب أدخلني الجنة، ثم يقول: أوليس قد زعمت أن لا تسألني غيره، ويلك يا ابن آدم ما أغدرك، فيقول: يا رب لا تجعلني أشقى خلقك، فلا يزال يدعو حتى يضحك، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها، فإذا دخل فيها قيل له: تمن من كذا، فيتمنى، ثم يقال له: تمن من كذا، فيتمنى، حتى تنقطع به الأماني، فيقول له: هذا لك ومثله معه " قال أبو هريرة: «وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا» قال عطاء، وأبو سعيد الخدري جالس مع أبي هريرة لا يغير عليه شيئا من حديثه، حتى انتهى إلى قوله: «هذا لك ومثله معه»، قال أبو سعيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «هذا لك وعشرة أمثاله»، قال

أبو هريرة: حفظت «مثله معه» ))[1]

وقد سقت الحديث بطوله عمدا لأبين ضبط الصحابة رضوان الله عليهم فأبو سعيد استمع إلى أبي هريرة رضي الله عنه، وهو يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديث طويل فيه أكثر من ثلاث مائة كلمة فما اختلافا إلى في قوله وعشرة أو ومثله معه، وهي غير مؤثرة تماما في فهم الحديث.

**الفصل الثاني: عناية المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد، وكيفية هذا الجمع، وفوائده.**

جعلت هذا الفصل في مبحثين، تكلَّمت في الأوّل منهما عن مدى عناية المحدثين والعلماء بمسألة جمع روايات الحديث الواحد، وذكرت في الثاني الطرق، والآليات المتبعة في جمع الروايات مع الفوائد الجمَّة الناتجة عن هذه العملية

**المبحث الأول: عناية المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد**

أولى المحدثون خاصة، والعلماء عامة عناية بالغة بمسألة جمع روايات الحديث الواحد ويتضح هذا جليا من خلال أقوالهم، وتطبيقاتهم، ومناهجهم في مصنفاتهم، ولبيان هذا الأمر قسمت هذا المبحث إلى مطلبين: الأول تناولت فيه أقوال المحدثين، والعلماء، وتقريراتهم في المسألة، وذكرت في الثاني نماذج من تطبيقاتهم، وتصنيفاتهم في هذه المسألة.

**المطلب الأول: أقوال المحدثين، والعلماء في جمع روايات الحديث الواحد.**

اهتمّ المحدثون، والعلماء قديما، وحديثا بمسألة جمع روايات الحديث الواحد، ولهذا تجد كلامهم مقرِّرا لهذه المسألة، ومبيِّنا لأهميتها، ومنصوصا عليها في مؤلفاتهم، وشروحهم، وكلامهم رحمهم الله

(1) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب الصراط جسر جهنم، (117/8)، رقم: 6573- 6574، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، (163/1)، رقم: 182

يكون إما صريحا في هذه المسألة، أو يكون تلميحا لها، وقد حاولت في هذا المطلب جمع بعض هذه الأقوال، والتعليق عليها لغرض بيان أنّ المحدثين، والعلماء رحمهم الله اهتموا بهذه المسألة، وبينوا منزلتها، وأعطوها حقها، ونبهوا على أهميتها.

قال يحي بن معين(233هـ): ((لو لم نكتب الشيء من ثلاثين وجهاً؛ ما عقلناه)) [1].

يوضح الإمام يحي بن معين في هذا الكلام أن ضابط فهم الحديث الواحد، ومعرفة ألفاظه الصحيحة من السقيمة، ومعرفة آفاته، وعلله؛ جمع طرقه، ورواياته، ووجوه، أما تحديده رحمه الله عدد الوجوه بثلاثين فأمر نسبي القصد منه التدليل على أهمية جمع طرق، وروايات الحديث، لا قصد عدد معين في الروايات، والطرق، فطرق الحديث الواحد، ورواياته غير محصورة بعدد معين، ويدل على ذلك قوله هو نفسه ((لو لم نكتب الحديث خمسين مرة، ما عرفناه))[2].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري (244هـ): ((كل حديث لا يكون عندي منه مئة وجه؛ فأنا فيه يتيم))[3]، وقال أبو حاتم الرازي (277هـ): ((لولم يُكتب الحديث من ستين وجهاً، ما عقلناه))[4]

فقصد الأئمة رحمهم الله بيان أهمية جمع طرق، وروايات الحديث، وأنها السبيل إلى الحكم على الحديث، وفهمه، فمما سبق من أقوالهم يتضح أن مسألة جمع روايات الحديث الواحد، وطرقه من صميم صنعتهم، ومن ركائز منهجهم في فهم الحديث، ومعرفته، ولهذا حرصوا

رحمهم الله على جمع روايات الحديث الواحد بغرض فهمه، والوقوف على علله، وآفاته، وكشف علله، وأخطائه.

قال علي ابن المديني(234هـ): ((الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه. )) [5]

---

(1)أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ( 233هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 – 1979، (271/4)، رقم: 4330.

(2)شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ( 748هـ)، سير أعلام النبلاء، دار الحديث– القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م، (131/9).

(3)المصدر نفسه، (511/9).

(4) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (299/3).

(5)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 212).

وقال بعض المحدثين: ((الباب إذا لم تجمع طرقه لا يوقف على صحة الحديث، ولا على سقمه.))[1]

أي روايات الحديث الواحد، فبجمع طرقه ورواياته نقف على ما وقع في هذا الحديث من اختلاف، و أوهام أو موافقات. فمن أهم وسائل كشف صحة الحديث، وضعفه جمع طرقه، ورواياته، وقد يقصدون الباب الفقهي أو الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد، وفي هذا تجدهم يعبرون بقولهم: «ليس في الباب حديث صحيح»، أو «ليس في الباب حديث أصح من هذا».

وما يهمنا هو أنّ مسألة جمع روايات الحديث الواحد تعين الباحث على الوقوف على الأخطاء فيطرحها، وعلى ما صحّ من الألفاظ، والعبارات فيأخذها.

قال أحمد بن حنبل(241 هـ): ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه والحديث يفسر بعضه بعضاً))[2]

هنا الإمام أحمد يقرِّر، ويبيِّن أمرا هاما جدا ألا وهو أنّ روايات الحديث الواحد بعد جمعها تفسر بعضها البعض فقد نقف على رواية مختصرة، أو مروية بالمعنى، ولا يكون السبيل إلى فهما، وتفسيرها، إلا بضمها إلى باقي الروايات، والنظر في مجموعها، وأن عدم جمع الروايات ينتج عنه عدم الفهم الصحيح، والجيد لمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم،

قال إسحاق بن راهويه (238 هـ): ((كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، و يحي بن معين وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث، من طريق، وطريقين وثلاثة، فيقول يحي بن معين من بينهم: وطريق كذا! فأقول: أليس قد صحّ هذا بإجماع منا؟ فيقولون: نعم! فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟. فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل))[3]

بيّن الإمام إسحاق بن راهويه أنّ صنعة المحدثين في مذاكرة الحديث تكون بجمع طرقه، ورواياته، والحكم عليها صحة، وضعفا ثم محاولة فهمها، وتفسيرها.

وقال الإمام مسلم (261هـ): ((فبجمع هذه الروايات، ومقابلة بعضها ببعض يتميّز صحيحها

(1)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (3/ 299).

(2)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (212/2).

(3)الجرح والتعديل، (293/1).

من سقيمها، ويتبين رواة ضعاف الأخبار من أضداد هم من الحفاظ. ))[1]

هنا تكلم الإمام مسلم رحمه الله عن أهمية جمع روايات الحديث الواحد، وفوائد هذا الجمع، والمقابلة، كتمييز الصحيح من السقيم، والوقوف على اللفظ الصحيح، ومعرفة الحافظ، والضعيف من الرواة، وهذا لا يتأتى إلا بجمع الروايات، ومقابلتها، ومعارضتها فيمكن لنا بعد ذلك الحكم على الحديث من حيث أسانيده، ورجاله، وأيضا رواياته، وألفاظه

وقال ابن أبي شامة ( 665 هـ): ((ألفاظ الحديث باختلاف طرقه تفسر بعضها

بعضًا، ما لم يدل دليل على وهم بعض الرواة في بعض الألفاظ التي يتوهم فيها تفسير ما

أجمله غيره؛ ويحمل على غلط ذلك الراوي لروايته ذلك الحديث بالمعنى الذي فهمه، وأخطأ فيه، وإنما المعنى غير ذلك))[2]

كلام الإمام ابن أبي شامة يفهم منه أن الأصل في روايات الحديث الواحد أنها تفسر بعضها بعض، وأنه يؤخذ بها جميعا لفهم المراد، وبلوغ الغاية، إلا أن يوقف على خطأ في أحد الروايات، وألفاظ الحديث نتيجة وهم، وغلط من بعض الرواة بسبب روايته بالمعنى الذي فهمه مع أن المعنى الصحيح غير ما فهمه الراوي وعبر عنه بلفظه، فحصر رحمه الله الخطأ الذي يقع في روايات الحديث على الوهم

وقال عبدالله بن المبارك( 181هـ): ((إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض))[3].

و هذا نص غاية في الدقة من الإمام ابن المبارك فصحة الحديث، مرتبطة ارتباطا وثيقا بجمع رواياته، ومعارضتها، ومقارنتها بعضها، ببعض حتى تقف على علله، وآفاته.

وقال ابن حزم ( 456 هـ): ((تأليف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضم بعضه إلى بعض، والأخذ بجميعه فرض لا يحل سواه))[4]

---

(1) التمييز، (ص: 209).

(2)البسملة (الكبير)، مخطوط، لوحة ٥/أ . (وقد حقق في جامعة أم القرى في رسالتين لنيل درجة الماجستير، القسم الأول منه للطالب محمد زبير أبو الكلام، والقسم الثاني للطالب محمد الصعب.)

(3)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (295/2).

(4)أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ( 456هـ)، المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت (270/2).

وهنا كلام نفيس من الإمام ابن حزم، ويشمل أمرين الأول هو جمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضوع المراد ومن ثم فهم هذا الموضوع في إطار هذا الجمع، والتأليف.

الثاني: هو ما يعنينا في البحث، ضم روايات الحديث الواحد، والأخذ بجميعها و لا ينغي ترك بعضها حتى نفهم الحديث، وهذا هو الواجب في فهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال القاضي عياض (٥٤٤ هـ): ((الحديث يحكم بعضه على بعض، ويبّين مفسره مشكله))[1].

وقال في موضع آخر: ((فالحديث يفسر بعضه بعضا، ويرفع مُفَّسره الإشكال عن مجمله، و متشابهه))[2]. يوضح القاضي عياض رحمه الله في كلامه أن روايات الحديث تحكم على بعضها البعض، وهذا طبعا من حيث الموافقة، والاختلاف، وأيضا من حيث تفسير المجمل، وتوضيح المشكل، وكل هذا من ثمرة جمع الروايات، ومقابلتها، للخروج بالتوجيه القويم، والفهم السليم.

قال العلائي(761 هـ): (( ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم ))[3].

فجمع الطرق والروايات من الأهمية بما كان في مسألة الحكم على الحديث صحة، وضعفا، ترجيحا، وفهما.

وقال ابن حجر( 852هـ): ((المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد فإن الحديث أولى ما فسر

---

(1)القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي أبو الفضل (544 هـ)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق : د . يَحْيَى إسماعيل ، دار الوفاء ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1419هـ – 1998 م، (300/1).

(2)المصدر نفسه، (8/ 380).

(3)النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 712).

بالحديث))[1].

هنا يرشد الحافظ ابن حجر المشتغلين بالكلام على الأحاديث تصحيحا، وتضعيفا، أو تفسيرا، وشرحا، إلى أمر هام، وهو قضية أسس، وضوابط الحكم على طرق، وروايات الأحاديث، وشرحها، وأنها تقوم على جمعها، ثم أخذ ما صح منها، وبعد ذلك شرحها على أنّها حديث واحد، وهي في الأصل كذلك، وإنما تعددت، واختلفت رواياته لأسباب معينة ذكرتها في المطلب الثاني من الفصل الأول.

وقال رحمه الله: ((الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض؛ فإنها في حكم الحديث الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها، ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق))[2].

وهذا كلام نفيس جدا من الحافظ رحمه الله، أوجب فيه ضم الروايات بعضها لبعض بعد ثبوتها، وصحتها، فينبغي الأخذ بجميع ما جاء فيها و حمل مطلقها على مقيدها، و توضيح غريبها بمفسرها، حتى يعمل بجميع ما ثبت فيها.

وقال: ((ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع))[3].

وقال ابن دقيق العيد (702 هـ): ((الحديث إذا اجتمعت طرقه فسّر بعضها بعضًا))[4].

وقال: ((والصواب – إذا جمعت طرق الحديث –: أن يستدل بعضها على بعض، ويجمع ما يمكن جمعه، فبه يظهر المراد. ))[5]

و قال: ((تكرر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا الحديث، وعدم وجوب ما لم يذكر فيه... إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف: أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصي

---

(1)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (475/6).

(2) المصدر نفسه، (270/11).

(3) المصدر نفسه، (70/12)

(4)ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد(702هـ)، إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية، (152/1).

(5)المصدر نفسه، (67/1).

الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد فإن الأخذ بالزائد واجب... ))[1].

وعقب الشوكاني( 1250هـ) بقوله: ((والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا رسمه فيها، فجمعنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه مزيد فائدة وعملنا بالزائد فالزائد من ألفاظه))[2].

و قال العراقي( 806هـ): ((الروايات يفسر بعضها بعضا فلا بد من النظر في مجموعها. ))[3]، وقال: ((تتم فائدة الحديث إذا جمعت طرقه. ))[4]

وقال أيضا: ((والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية، ونترك بقية الروايات. ))[5]. فهنا يبين الإمام العراقي أن تجميع طرق الحديث الواحد، ورواياته يؤدي إلى فهم المراد، والمقصود منه، وأيضا أن صنعته مع غيره من المحدثين أن لا يقتصر على رواية من روايات الحديث الواحد، دون النظر في باقي الروايات فقد تكون الرواة مختصرة، أو مروية بالمعنى، أو فيها ألفاظ غريبة، أو معاني غامضة، وعند جمع باقي الروايات وضمها إليها نفهم هذه الرواية، وعدم اتباع هذا المنهج يؤدي إلى قصور في الفهم، وعدم ادرك للمراد، وتضيّيع لمقاصد الخطاب. فقصر الفهم، واستنباط الحكم على رواية دون الروايات الأخرى خلل كبير في فهم الحديث، ومعرفة أحكامه، فلا يعرف الحكم، وتتم الفائدة إلا بجمع الروايات.

وقال القرطبي( 671هـ): ((والحديث كالقرآن يفسر بعضه بعضا. ))[6]

فمعلوم أنّ القرآن تفسر آياته بعضها بعضا، فتأتي الآية مجملة في موضع، ومفصلة في موضع آخر، وعامة في موضع، ومخصصة في آخر... ، كذلك الحديث، وخاصة روايات الحديث الواحد

---

(1)المصدر نفسه، (258/1).

(2)محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ( 1250هـ)، نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م، (308/2).

(3)أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ( 806هـ)، طرح التثريب في شرح التقريب، الطبعة المصرية القديمة، (158/6).

(4) المصدر نفسه، (131/8).

(5) المصدر نفسه، (181/7).

(6) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ( 671هـ)، الجامع لأحكام لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الثانية 1384هـ - 1964 م، (13/ 353).

فإنها تفسر بعضها البعض.

يقول السخاوي(643 هـ ): (( وكم في جمع طرق الحديث من فائدة أشرت لجملة منها في الباب قبله))[1]

وقال أيضا: ((واعلم أن العناية باختلاف الروايات مع الطرق من المهمات. ))[2]

فجمع طرق، وروايات الحديث له فوائد عديدة جدا[3]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية(728هـ): ((إذا ميّز العالم بين ما قاله الرسول –صلى الله عليه وسلم– وما لم يقله، فإنه يحتاج أن يفهم مراده ويفقه ما قاله، ويجمع بين الأحاديث ويضم كل شكل إلى شكله، فيجمع بين ما جمع الله بينه ورسوله، ويُفرق بين ما فرق الله بينه ورسوله؛ فهذا هو العلم الذي ينتفع به المسلمون، ويجب تلقيه وقبوله، وبه ساد أئمة المسلمين كالأربعة وغيرهم. ))[4].

يرشد شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الكلام على العلم الذي ينفع، والذي ساد به كبار الأئمة وهو ما كان ينبني على تميز الحديث الصحيح من الضعيف، وفهم المراد منه، واستنباط الفوائد والأحكام، وهذا يكون بالجمع بين الاحاديث، والروايات.

وقال أيضا عن هذه المسألة: ((ومن تأمّل ألفاظ الصحابة وجمع الأحاديث بعضها إلى بعض واعتبر بعضها ببعض وفهم لغة الصحابة أسفر له صبح الصواب وانقشعت عنه ظلمة الاختلاف والاضطراب والله الهادي لسبيل الرشاد والموفق لطريق السداد))[5].

وهذا أيضا كلام نفيس جدا من شيخ الإسلام في قضية فهم السنة، وكيفية التعامل مع الاختلاف، والاضطراب، وهي جمع الأحاديث، والروايات بعضها لبعض واعتبارها، مع فهم ألفاظ الصحابة ولغتهم، فهذا هو سبيل الوقوف على الصواب، وكشف الاختلاف، والاضطراب.

قال الخطيب البغدادي (463هـ): ((قلّ من يتمهّر في علم الحديث ويقف على غوامضه

---

(1)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (3/ 299).

(2) المصدر نفسه، (106/3).

(3) انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني في هذا الفصل

(4)مجموع الفتاوى، (27/ 316).

(5)محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ( 751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ /1994م، (2/ 115).

ويستثير الخفي من فوائده إلا من جمع متفرقه وألف متشتته وضم بعضه إلى بعض واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه فإن ذلك الفعل مما يقوي النفس ويثبت الحفظ ويذكي القلب ويشحذ الطبع ويبسط اللسان ويجيد البيان ويكشف المشتبه ويوضح الملتبس. ))[1].

وقال: (( كان بعض شيوخنا يقول: من أراد الفائدة فليكسر قلم النسخ، وليأخذ قلم التخريج))[2]. يرشد الخطيب رحمه الله في كلامه هذا إلى أهمية تخريج الحديث بجمع طرقه، ورواياته، فهي الفائدة العظيمة المرجوة

فجمع طرق، وروايات الحديث من صنعة المهرة به، المجتهدين في جمع طرقة، ورواياته قصد الوقوف على غوامضه، والخوص في مسائله، والإلمام بأحكامه، وفوائده.

يشير الخطيب رحمه الله إلى أهمية جمع الروايات وضمها إلى بعضها البعض، وأن هذا أحد وسائل، وطرق التمهر في علم الحديث، والوقوف على غوامضه، واستخراج الكثير، والخفي من أحكامه، وفوائده.

وقال في معرض كلامه عن أهل الحديث وجهودهم: (( ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عداً، فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة. ))[3]

تكلّم الخطيب رحمهم الله عن جهود المحدثين في حفظ السنة، وتنقيتها، وتصفيتها، وأن مما استعملوه لهذا الغرض كتابة الحديث الواحد من وجوه عديدة بغرض ضبطه، وجمع رواياته، ومقارنتها، وحذف ما كان من زلل فيها.

وقال عند كلامه عن كيفية معرفة العلة، والوقوف عليها: (( والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط))[4]

فجمع طرق، وروايات الحديث، والنظر فيها، ومقارنتها، واعتبارها، يرشدنا إلى الوقوف على علل

---

(1)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/ 280).

(2)المصدر نفسه، (2/ 282).

(3)شرف أصحاب الحديث، (ص:40).

(4)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (2/295).

الحديث، وآفاته، وقد اتفق العلماء، والمحدثون على أهمية جمع طرق، وروايات الحديث الواحد في إظهار علله، وآفاته.

قال النووي( 676هـ): ((والطريق إلى معرفته جمع الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم))[1]

وقال القسطلاني (923 هـ ) عند كلامه على العلة: (( تظهر للنقاد أطباء السنة الحاذقين بعللها عند جمع طرق الحديث والفحص عنها))[2]

وقال أحمد شاكر (1377 هـ): (( والطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم، وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول... ))[3]، وقال حمزة الميليباري: ((العلة لا تظهر، دون جمع الروايات واستحضارها، ومقارنة بعضها ببعض، وفقه ما يحيط بالحديث من قرائن))[4]

فمن أهم وسائل كشف العلة جمع طرق، وروايات الحديث

ونظرا لأهمية هذه المسألة-جمع روايات الحديث الواحد- وكبر فوائدها نبّه العلماء، والمحدثون عليها، وحثوا على جمع السنة على هذه الطريقة، أي بجمع كل روايات الحديث الواحد، والنظر فيها مجتمعة، حتى لا تضيع بعض الروايات، أو بعض الأحكام التي قد تتضمنها

قال ابن حجر العسقلاني (852هـ): ((ولقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً لو أراد الله تعالى ذلك بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها. فيكون كالدليل عليه. وكذا من بعده، فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعبت، وصارت كالمصنف الواحد. ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن))[5]

---

(1)النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ( 676هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م، (ص:44).

(2) القسطلاني، أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس،شهاب الدين (923هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، 1323 هـ، (11/1).

(3)الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص:200).

(4)الحديث المعلول قواعد وضوابط، (ص: 9).

(5)تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (107/1).

وهذا تمني من الحافظ في مسألة جمع الأحاديث، ورواياته، وهو أن يذكر أوائل الأئمة ما وصلوا إليه من أحاديث، وروايات ثم يأتي من بعدهم فيضيف إليهم ما فاتهم من أحاديث، وروايات أخرى للأحاديث التي ذكروها

وقال بكر بن عبد الله أبو زيد(1429هـ): ((ولهذا فإن الحسنات التي يُسديها العالم بالحديث إلى المسلمين: تجميع طرق الحديث الواحد، وسياق متونها الثابتة مساقاً واحداً مع بيان مخرج كل لفظ منها، والتنبيه على ما لا يصح منها. )) [1].

وهذه خدمة جليلة عظيمة، لو تيسرت لوجدنا خيرا كثيرا، ونفعا عظيما، وقد كانت هناك محاولات لجمع السنة في مصنف واحد يحوي جلّ الأحاديث المعتبرة مع حصر طرقها، ورواياتها الصحيحة، وهذا ما أعتبره أعظم، وأكبر خدمة للسنة النبوية في هذا العصر، بل وفي كل العصور، على أن تتكفل بهذا العمل الضخم جامعات، ومراكز بحث، وتخصص له الميزانية اللازمة، والكفاءة الملائمة حتى يخرج العمل متقنا، محكما[2]

بعد هذه الجولة في كلام الائمة حول قضية جمع روايات الحديث الواحد نقف على مدى أهمية هذه المسألة عندهم، وأنهم رحمهم الله اعتنوا بضوابط فهم السنة، والتي منها هذا الضابط، وجعلوه سبيلا لفهم الحديث ورفع الغرابة عنه، وتوضيح مشكله، وتفسير مجمله، وتمييز خطأِه، وغيرها، مما يدل على كبير علمهم، وحسن فهمهم، وأيضا على وحدة منهجهم، وتشابهه في مسألة فهم الحديث، والحكم عليه، واستنباط أحكامه، واستخراج فوائده، ومع كلامهم، وقواعدهم في مسألة جمع الروايات تجد أيضا تطبيقاتهم، ومصنفاتهم لا تخلو من هذه المسألة.

**المطلب الثاني: نماذج من تطبيقاتهم، وتحريراتهم، ومصنفاتهم في هذه القضية.**

أولى العلماء رحمهم الله قديما، وحديثا عناية خاصة جدا بروايات الحديث الواحد، وجمعها، وترتيبها، ومحاولة فهمها، وتفسيرها، ويظهر هذا جليا في مؤلفاتهم، وشروحهم

فصنفوا رحمهم الله مؤلفات، ورسائل في هذه المسألة، تقوم على استقصاء روايات الحديث

---

(1)بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن (1429هـ)، لا جديد في أحكام الصلاة، دار العاصمة المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ، (ص:45).

(2)هناك مشروع ضخم لجمع السنة بإشراف الشيخ عدنان بن محمد العرعور، في حوالي ثلاث مائة مجلد، أو سبعين مجلد بحذف الأسانيد، لكنه إلى الآن لم يكتمل، (انظر موقع الشيخ عدنان بن محمد العرعور)

الواحد، وتخريجها، وجمعها، ثمّ الكلام عن هذه الروايات، من حيث الثبوت من عدمه، ومن حيث فقهها، وتفسيرها، واستخلاص عبرها، وفوائدها مما يدل على أهمية هذه المسألة، ومكانتها، وقد اخترت نماذج من المصنفات الحديثية والشروح، وذلك للوقوف على كيفية تعاملهم مع هذه القضية.

**1-المصنفات الحديثية:**

إنّ الناظر في كتب المحدثين من صحاح، وسنن، ومصنفات، وجوامع، وموطآت ومستدركات، ومستخرجات، وأجزاء الحديثية، وكتب التخريج، وغيرها.

يجد أنّ لهم عناية خاصة بمسألة جمع روايات الحديث الواحد، وترتيبها، ولهم في ذلك أغراض عديدة، ومقاصد شتى، وأهم من استعمل هذه الطريقة من أصحاب المصنفات الحديثية

الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه، حيث جمع طرق، وروايات الحديث الواحد في موضع واحد، ورتبها ترتيبا دقيقا، فكانت ميزة استحق عليها الإمام مسلم الشكر، والثناء من العلماء

وقد شكر المحدثون، والعلماء صنيعه، وأفاضوا في بيان الفوائد المترتبة على من سلك هذه الطريقة، بل وبعضهم قدمه على صحيح البخاري لهذا السبب-جمع روايات الحديث الواحد، وترتيبها- قال الإمام النووي: ((ومن حقق نظره في صحيح مسلم رحمه الله واطلع على ما أورده في أسانيده، وترتيبه وحسن سياقته، وبديع طريقته من نفائس التحقيق، وجواهر التدقيق، وأنواع الورع، والاحتياط والتحري في الرواية، وتلخيص الطرق، واختصارها وضبط متفرقها، وانتشارها، وكثرة اطلاعه، واتساع روايته، وغير ذلك مما فيه من المحاسن و الأعجوبات، واللطائف الظاهرات، والخفيات علم أنه إمام لا يلحقه من بعد عصره، وقل من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. ))[1]

وقال: ((وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا من حيث أنه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق؛ به جمع فيه طرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه))[2]، وقال: ((قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله ولو جمع أبو عبيد ومن سلك سبيله

(1)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (11/1).

(2)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (14/1-15).

طرق الحديث بألفاظه كما جمعها مسلم وغيره وتأملوها لصاروا إلى غير ما ذكروه))[1]

وقال المعلمي: (( من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدم الأصح فالأصح. فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمال أو خطأ تبينه الرواية المقدمة في ذاك الموضع. ))[2].

وقال: ((عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يُقدّم الأصح فالأصح)). [3]

قال ابن حجر: ((حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع، ولا رواية بمعنى. ))[4]

وقال ولي الله الدهلوي: ((توخى تجريد الصحاح المجمع عليها بين المحدثين المتصلة المرفوعة مما يستنبط منه السنة، وأراد تقريبها إلى الأذهان، وتسهيل الاستنباط منها، فرتب ترتيبا جيدا، وجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون، وتشعب الأسانيد أصرح ما يكون، وجمع بين المختلفات، فلم يدع لمن له معرفة بلسان العرب عذرا في الإعراض عن السنة إلى غيرها. ))[5].

ولهذا قدم بعض أهل العلم صحيح مسلم على صحيح البخاري لهذه الميزة مما يدل على أهميتها، ومنزلتها.

وقد حاول العلماء إعادة صياغة صحيح البخاري، وذلك بجمع روايات الحديث الواحد في موضع واحد، ومن هذه المحاولات نجد:

كتاب "منحة الباري في جمع روايات صحيح البخاري "لمحمد عابد السندي[6]

كتاب "مختصر صحيح البخاري" لناصر الدين الألباني

---

(1)المصدر نفسه، (32/2).

(2) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، (ص: 230)

(3) المصدر نفسه، (ص:29).

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ( 852هـ)، تهذيب التهذيب مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ، (127/10).

(5)أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (1176هـ)، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس – بيروت الطبعة: الثانية، 1404هـ، (ص: 55-56).

(6) طبع من طرف دار النوادر، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب،

فقد قام بجمع روايات الحديث الواحد في موضع واحد، وكان هذا الكتاب من أحب المصنفات للشيخ الألباني[1]

ومن المصنفات الحديثية نجد سنن الترمذي، فقد كان بذكر روايات الحديث الواحد، ويرتبها مع الكلام عليها، ولا يكتفي بذلك بل ويشير إلى أحاديث أخرى في الباب، بقوله وفي الباب عن فلان، وفلان من الصحابة.

مع أنّ مقصود الإمام الترمذي بقوله وفي الباب أوسع من أن يحمل حصرا على روايات الحديث الواحد، فقد يقصد أحيانا أحاديث في نفس الموضوع

قال الحافظ العراقي: ((... وهكذا يفعل الترمذي في الجامع حيث يقول وفي الباب عن فلان وفلان فإنه لا يريد ذلك الحديث المعين وإنما يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في ذلك الباب وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه الذي رواه في أول الباب بعينه وليس الأمر على ما فهموه بل قد يكون كذلك وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب. ))[2]

وقد حاول العلماء، والمحققون تخريج، وجمع الأحاديث التي قال فيها الإمام الترمذي وفي الباب من هذه الجهود كتاب " فتح الباب في تخريج ما أشار إليه الترمذي بقوله: وفي الباب" للحافظ ابن حجر، ولكنه للأسف مفقود

وأيضا كتاب نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب لحسن بن محمد بن حيدر الوائلي[3]

وأيضا كشف النقاب عمّا يقوله الترمذي وفي الباب للدكتور محمد حبيب الله مختار رئيس جامعة العلوم الإسلامية بكراتشي[4]

وهذه نماذج فقط من المصنفات الحديثية، وإلا فهناك الكثير جدا من المصنفات التي اعتمدت على طريقة جمع روايات الحديث الواحد.

---

(1)مطبوع عن دار المعارف،

(2)أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ( 806هـ)، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م، (ص:102.).

(3) مطبوع من طرف دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1426هـ.

(4) لم يكمله، طبع منه خمس مجلدات ووصل إلى باب ما جاء في كثرة الركوع والسجود.

## 2- كتب الشروح الحديثية:

أما كتب شروح الحديث فمعظمها اعتمد منهج جمع طرق، وروايات الحديث الواحد أثناء شرحه له، وهذا طبعا طلبا للفوائد الجمة التي تنطوي عليها هذه الطريقة[1]

وعدد كتب شروح الحديث، وفقهه كبير جدا حتى أنّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى قال: ((بل لو ادعى مدّع أنّ التصانيف التي جمعت في ذلك، أجمع من التصانيف التي جمعت في تمييز الرجال وكذا في تمييز الصحيح من السقيم، لما أبعد، بل ذلك هو الواقع))[2].

ويمكن تقسيم كتب شروح الحديث إلى قسمين، أما الأول فهي الشروح التي تُعنى بشرح كتب السنة المختلفة، أما القسم الثاني فهي مؤلفات في شرح الحديث الواحد، بجمع طرقه، ورواياته، وترتيبها، وتخريجه، وتوضحيها، وتفسيرها.

ومن الضرب الأول نجد أنّ معظم الشروح، ويمكن القول كلّها اعتمدت على قضية جمع طرق، وروايات الحديث الواحد، أثناء شرحه، وتفسيره، وهذا إما تبعا لأصل الكتاب المشروح الذي ذكرت فيه هذه الطرق، والروايات.

أو على سبيل الوقوف على التفسير الصحيح للحديث، والفهم السديد له، فيجمع الشارح روايات للحديث، وإن لم يذكرها صاحب المصنف الأصلي

وهذه الشروح كثيرة جدا، فلم يبق مصنف في السنة إلا وقد وضع له على الأقل شرح، وهناك كتب كثرت شروحها لمكانتها، وانتشارها بين الناس كصحيح البخاري مثلا.

فها هو الحافظ ابن حجر في شرحه الماتع يستعمل هذا الضابط بحيث يجمع طرق الحديث، ورواياته في أول موضع يرد فيه، أو في الموضع اللائق به، ثم يشرحه باختلاف عباراته، وألفاظه، مستخرجا بذلك الفوائد، والحكم ملِّما بكل شاردة، وواردة، وتكفي إطلالة عابرة على شرحه حتى ترى هذا المنهج بارزا واضحا في جلِّ شرحه

وأيضا محمد عبد الرحمن المباركفوري في شرحه الموسوم " تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي " فكما سبق أن الترمذي في أبواب جامعه يقول وفي الباب عن فلان، وفلان...

فالشيخ يتتبع هذه الروايات، ويذكر ألفاظها، وأحكام النقاد عليها إن أمكن، ولم يكتفي بذلك

---

(1) انظر فوائد جمع روايات الحديث الواحد في المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل

(2)النكت على كتاب ابن الصلاح، (230/1).

بل يورد روايات أخرى للحديث، مع تخريجها، فيقول وفي الباب أحاديث أخرى[1].

أما القسم الثاني من الشروح، والذي يُعنى بجمع طرق الحديث الواحد، ورواياته، والكلام عليها تصحيحا، وتضعيفا، وشرحا، وتوضيحا فهي كثيرة جدا، يصعب حصرها، وذكرها، سأكتفي ببعض النماذج:

- الكتاب: جزء فيه فوائد حديث أبي عمير،

المؤلف: أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري ( 335 هـ)[2]

- الكتاب: طرق حديث من كذب علي متعمدا

المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ( 360هـ)[3]

-الكتاب: جزء فيه طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسما

المؤلف: أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني أبو نعيم(430 هـ )[4]

-الكتاب: طرق حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في ترائي الهلال.

المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب(462 هـ)[5].

-الكتاب: بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد

المؤلف: القاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي (544 هـ )[6]

- الكتاب: جزء فيه طرق حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

المؤلف: شرف الدين، عَلِيُّ بنُ المُفَضَّلِ بنِ عَلِيِّ بنِ مُفَرِّجِ بن حاتم بن حسن بن جعفر

---

(1) انظر مثلا، (1/35-98-128-144-195-291-341.)، (2/309-322)...

(2)مطبوع بتحقيق صابر أحمد البطاوي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى 1412 هـ.

(3) مطبوع بتحقيق: علي حسن علي عبد الحميد ، هشام إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي ، دار عمار – عمان الأردن، الطبعة: الأولى، 1410.

(4) مطبوع بتحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة الطبعة الأولى، 1413.

(5) مطبوع بتحقيق د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية بيروت / لبنان، سنة النشر 1420هـ – 2000م

(6)طبع في وزارة الواقاف الاسلامية المغرب 1395 هـ تحقيق صلاح الدين احمد الادلبي ومحمد الحسن اجانف ومحمد عبد السلام الشرقاوي ، وطبع ثانيا في دار الكتب العلمية بيروت.

المقْدِسِيُّ ( 611هـ)[1]

- الكتاب: درة الضرع لحديث أم زرع

المؤلف: محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي القزويني (623هـ)[2]

-الكتاب: طرق حديث النبي حيث كان في الحائط

المؤلف: ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (643هـ)[3]

-الكتاب: رسالة طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه

المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ( 748هـ)[4]

- الكتاب: إبراز الحكم من حديث رفع القلم.

المؤلف: علي بن عبد الكافي السبكي (ت 756 هـ)[5]

- نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذي اليدين من الفوائد

المؤلف: خليل بن كيكلدي العلائي ( 763 هـ)[6]

و لزين الدين عبدالرحمن بن رجب (ت ٧٩٥ هـ)، عدة مكتب ورسائل منها:

- الكتاب: اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى"[7]

- الكتاب: شرح حديث "ما ذئبان جائعان"[8]

- الكتاب: شرح حديث عمار بن ياسر "اللهم بعلمك الغيب"[9]

- الكتاب: نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس[1]

---

(1)مطبوع بتحقيق حمد عبد الله كريم الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: السنة السادسة والثلاون العدد 124 – 1424هـ/2004م

(2) مطبوع بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، 1411 هـ- 1991م.

(3) مخطوط أعده للشاملة: أحمد الخضري

(4)تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي (شيعي)

(5)مطبوع بتحقيق كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ

(6)وهو مطبوع، بتحقيق بدر عبدالله البدر، دار ابن الجوزي، الظهران، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.

(7)مطبوع بتحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، مكتبة دار البيان، دمشق، ١٤٠٥ هـ.

(8)مطبوع بتحقيق صابر أحمد البطاوي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

(9) مطبوع بتحقيق أبي عبدالرحمن إبراهيم بن محمد العرف، مكتبة السوادي، جدة، ضمن (مكتبة ابن رجب)، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ.

- الكتاب: الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي بعثت بالسيف بين يدي الساعة[2]

وكذلك الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ). له عدة كتب منها

- الكتاب: جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي[3].
- الكتاب: نزهة الناظر والسامع في طرق حديث الصائم المجامع[4].

ولشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني أبو العباس تقي الدين أيضا مؤلفات عديدة، أغلبها ضمن مجموع الفتاوى، وطبعت مستقلة، منها

- الكتاب: شرح حديث عمران بن حصين كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء[5]
- الكتاب: إنعام الباري في شرح حديث أبي ذر الغفاري[6]
- الكتاب: "منتهى الآمال في شرح حديث "إنما الأعمال"

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(911 هـ) [7]

- الكتاب: شرح حديث لبيك اللهم لبيك

المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي[8]

-الكتاب: حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة

المؤلف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني(1182 هـ)[9]

-مخطوط: حسن القرع في شرح حديث أم زرع

---

(1)بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية.بيروت، جمعية إحياء التراث الإسلامي بالجهراء، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

(2)مطبوع، بتحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.

(3)مطبوع بتحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار عمار- عمان، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988م.

(4)مطبوع بتحقيق: فريد بن محمد فويلة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى 1431 هـ - 2010 م.

(5)مطبوع بتحقيق: فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، 1420م- 1999هـ.

(6)بتحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد الدار السلفية – بومباي، 1407 هـ- 1987م.

(7)مطبوع، بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ.

(8)مطبوع بتحقيق : د. وليد عبد الرحمن محمد آل فرياندار، عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة الأولى ، 1417هـ.

(9) مطبوع تحقيق وتخريج سعد بن عبد الله بن سعد السعدان دار العاصمة الرياض النشرة الاولى 1415 هـ

المؤلف: أحمد بن عبد الغنى التميمى الخليلي( 1193هـ)[1]

- الكتاب: رفع الباس عن حديث "النفس والهم و الوسواس

المؤلف: محمد بن علي الشوكاني (1250 هـ)[2].

- الكتاب: أكمل البيان في شرح حديث نجد قرن الشيطان،

المؤلف: حكيم محمد أشرف سندهو (1373 هـ)[3]

- الكتاب: شرح حديث جابر بن عبد الله في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم

المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين(1430 هـ)[4]

- الكوكب المضيء بتخريج حديث المسيء

المؤلف: أبو حمزة غازي بن سالم الجنيدي[5]

- الكتاب: الإبداع شرح خطبة الوداع

المؤلف: عبدالله بن حميد ( 1401 هـ)[6]

-الكتاب: نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق

المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني(1420هـ)[7]

-الكتاب: شرح حديث جبريل في تعليم الدين

المؤلف: عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر[8]

- الكتاب: كشف اللثام عن طرق حديث غربة الإسلام

المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع[9]

- الكتاب: طرق حديث عائشة 'سحر النبي' صلى الله عليه وسلم.

---

(1)وهذا المخطوط عبارة عن رسالة تتكون من (13) ورقة .

(2)مطبوع بتحقيق علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.

(3)مطبوع بتقديم وتحقيق عبدالقادر بن حبيب الله السندي، نشر دار المنار، الخرج، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ.

(4) مطبوع بتحقيق: طارق محمد الخويطر، دار كنوز إشبيليا، 1428 هـ- 2007م.

(5)مطبوع في مطبعة السفير بالعين الطبعة الأولى عام 1425هـ.

(6)مطبوع، مطابع دار الثقافة، مكة.

(7) مطبوع عن المكتب الإسلامي، 1417 هـ- 1996م.

(8)مطبعة سفير، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ-2003م.

(9)مطبوع، مكتبة الرشد الرياض الطبعة الاولى 1409 هـ

المؤلف: أحمد بن فارس السلوم. [1]

-الكتاب: دراسة حديث: نضر الله امرءا سمع مقالتي رواية ودراية

المؤلف: عبدالمحسن بن حمد العباد البدر[2]

- الكتاب: جزء في جمع طرق حديث من يرد الله به خيرا يفقه في الدين.

المؤلف: محمد بن صالح بن علي الدحيم[3]

- الكتاب: طرق حديث ماء زمزم لما شرب له جمعا و دراسة

المؤلف: عبدالعزيز مختار إبراهيم الأمين[4]

- الكتاب: شرح حديث ثوبان في الكبر والغلول والدين

المؤلف: عبدالله بن محمد عثمان الذماري[5]

- الكتاب: إشكال وجوابه في حديث أم حرام بنت ملحان

المؤلف: أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري[6]

(1)مطبوع، دار ابن حزم، 2004م.

(2)مطابع الرشيد – المدينة المنورة – الطبعة: الأولى – سنة الطبع: 1401هـ

(3)مطبوع مكتبة دار الأرقم – القصيم، 1411هـ.

(4) مطبوع، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى: 1432 هـ – 2011 م.

(5) مطبوع تحقيق/تعليق: محمد بن سعيد باصالح الحضرمي

(6) مطبوع عن دار المحدث للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ذو القعدة 1425 هـ.



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## المبحث الثاني: كيفية جمع روايات الحديث الواحد، وفوائد هذه العملية

عقدت هذا المبحث للكلام عن أمرين مهمّين ألا وهما التنظير لكيفية جمع روايات الحديث الواحد، والخطوات التي على الباحث أن يتبعها أثناء دراسته لروايات حديث معين، ثم تكلمت في المطلب الثاني عن فوائد جمع روايات الحديث الواحد

### المطلب الأوّل: كيفية جمع روايات الحديث الواحد.

إنّ عملية جمع روايات الحديث الواحد عملية مهمة جدا، يحتاج الباحث إلى طرق، وآليات للتعامل مع الحديث الذي يريد جمع طرقه، ورواياته، ومحاولة معرفة فوائده، وأحكامه، وقد حاولت في هذا المطلب الإحاطة بهذه الآليات، ومحاولة تقريبها، وتبسيطها، فجعلت المطلب في فرعين، ذكرت في الأوّل، كيفية تحديد ما إذا كان الحديث واحدا أو متعددا، بعد جمع طرقه، ورواياته. وتكلمت في الثاني عن محاولة الباحث تحديد سبب التعدد، وكيفية تعامله مع اختلاف روايات الحديث الواحد.

#### الفرع الأوّل: جمع طرق، وروايات الحديث المراد والحكم عليها، وتحديد هل الحديث واحد أم متعدد.

يجب على الباحث أولا أن يجمع روايات الحديث المراد دراسته من بطون السنة المختلفة من صحاح، وسنن، وجوامع، ومسانيد، وأجزاء، فيجمع كل الروايات، والألفاظ بمختلف الأسانيد ثم

ينظر في صحة هذه الروايات واحدة، واحدة، طريقا طريقا، ثم يسعى إلى غربلة أولية لهذه الروايات فيأخذ منها الصحيح، ويطرح السقيم وذلك يكون في بادئ الأمر بالنظر إلى أسانيد روايات هذا الحديث فما كان فيه من ضعف أو سقط أو خلل أسقطه

قال يحي بن سعيد: ((لا تنظروا إلى الحديث ولكن انظروا إلى الإسناد فإن صح الإسناد. وإلا فلا تغتر بالحديث إذا لم يصح الإسناد. ))[1].

فأول شرط في قبول الحديث النظر فيه صحة إسناده، وسلامته من كل قدح، أو سقط، ونقص يؤدي إلى إسقاطه فصحة الإسناد أول ما ينظر إليه الباحث، فما ضعف من الأسانيد سقط، وما قوي أخذ به

قال ابن رجب: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجالهم وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هين، لأن الثقات الضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه، وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث. ))[2]

وقال ابن دقيق العيد: ((الواجب أن ينظر إلى تلك الطرق فما كان منها ضعيفاً أسقط عن درجة الاعتبار، ولم يكن مانعاً من التمسك بالصحيح القوي))[3].

ثمّ بعد النظرة الأولى في الأسانيد يسعى إلى تحرير المحفوظ من الشاذ، والمقبول من المردود، والمعروف من المنكر، فهنا يبدأ الحكم الكلي على الأسانيد، والمتون معا؛ فما صح منها اعتبر، وما ضعف أبعد، وأسقط.

قال ابن دقيق: ((ينظر إلى هذه الاختلافات الواقعة فيه اسنداً ومتناً، فيسقط منها ما كان ضعيفاً؛ إذ لا يعلل القوي بالضعيف وينظر فيما رجاله ثقات فما وقع في بعضه شك طرح. وأخذ ما

---

(1)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (102/2)، رقم: 1310.

(2)شرح علل الترمذي، (53/1).

(3)إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، (139/2-140).

لم يقع فيه شك من راويه، وما وقع فيه من اختلافات يمكن الجمع فيجمع. ))[1]

فأول شيء يقوم به الباحث هو جمع روايات الحديث الذي يظهر في بادئ الأمر أنه واحد، ثم ينظر في طرق هذه الأحاديث، وأسانيدها، ومتونها فيسقط الروايات التي فيها خلل، ونقص، وضعف، فلا يبقي إلا ما صحّ من الروايات فيجمعها، ثم ينتقل إلى الخطوة الثانية.

بعد عملية الجمع، والغربلة نأتي إلى قضية مهمة جدا ألا وهي الحكم على الحديث، والواقعة هل هي واحدة، أو متعددة، وهذا الأمر في غاية الأهمية لما له من دور في فقه الحديث، والحكم النهائي عليه عند اختلاف الروايات، ولقد اجتهد العلماء رحمهم الله في وضع ضوابط، تساعد الباحث في هذه القضية، وتعين في التعامل مع مثل هذه المسائل.

قال ابن دقيق العيد: ((يعرف كون الحديث واحداً باتحاد سنده ومخرجه وتقارب ألفاظه))[2]

يشترط الإمام ابن دقيق رحمه الله في قضية الحكم على الحديث أنه واحد شرطين هما:

اتحاد السند والمخرج، وتقارب الألفاظ.

وقال ابن سيد الناس في أجوبته: ((إذا كان المخرج واحداً، والواقعة مما يندر وجودها، ويبعد تكرار مثلها. فأمكن رد بعض تلك الألفاظ المختلفة في المعنى إلى بعض، فلا إشكال، ويحمل على أنه خبر واحد روي بلفظه مرة، ربما أدى إليه معنى اللفظ غيرها. ))[3]

وقال في معرض بيانه للاختلاف الواقع في المتن: ((إن لم يكن المخرج واحداً، والوقعة لا يبعد تكرار مثلها، فيحمل على أنه ليس حديثاً واحداً. بل لعله أكثر من ذلك.

وهناك يحمل عام تلك الألفاظ على خاصها، ومطلقها على مقيدها، ومجملها على مفسرها بحسب ما يقع من ذلك))[4]

وهنا يشترط ابن سيد الناس اتحاد المخرج، و بعد تكرار القصة، والواقعة، وأيضا إمكانية رد

---

(1)ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المشهور بابن دقيق العيد(702 هـ)، الإلمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع-الرياض، الطبعة الأولى، 1414هـ-1997م، (391/1).

(2)إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، (26/2).

(3)أبو الفتح اليعمري، حياته، وآثاره، وتحقيق أجوبته، دراسة، تحقيق: محمد الراوندي، 1410هـ-1990م، وزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، أجوبة ابن سيد الناس ، (113/2)

(4) المصدر نفسه، (112/2-113).

الألفاظ المختلفة إلى بعضها البعض، وما وجد من اختلاف في الألفاظ فهو محمول على الرواية بالمعنى.

وقد تكلم الحافظ ابن حجر عن هذه المسألة كثيرا في شرحه على البخاري، في مواضع عديدة أهمها:

قوله: (( نبه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث تتغاير مخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين فأما إذا اتحد المخرج، وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فتقبل))[1]

وقال: ((إذا اتحد المخرج فهو من تصرف الرواة فإذا أمكن الجمع وإلا فالترجيح ))[2]

وقال أيضا: ((ولولا اتحاد المخرج لجوزت تعدد القصة))[3]

وقال أيضا: ((وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروايتين باحتمال تعدد الواقعة وهو بعيد لاتحاد مخرج الحديث))[4]

وقال: (( وإنما يسلم ذلك فيما لم تتصرف الرواة في ألفاظه والطريق إلى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتتفق ألفاظه وإلا فإنّ مخارج الحديث إذا تعددت قل أن تتفق ألفاظه. ))[5]

فنلاحظ مما سبق؛ أنّ الحافظ رحمه الله يعتمد على أمرين في مسألة الحكم على الحديث، أو القصة أنها واحدة، أو متعددة هما اتحاد المخرج، واتفاق الألفاظ

وقال ابن التركماني: ((إنما تعلل رواية برواية إذا ظهر اتحاد الحديث))[6]

وقال ابن العربي: ((إذا اختلفت ألفاظ الحديث في الرواية فتأملوا الحديث، فإن كان مما يتكرر، فكل لفظ يمهّد، وتبنى عليه الأحكام، وإن كان مما لا يتكرر، فيعلم قطعا أنّ النبي صلى الله عليه وسلم إنّما قال أحدهما، وأنّ الراوي هو الذي عبّر عن تلك الحالة الواحدة بألفاظ مترادفة أو متقاربة،

---

(1) فتح الباري، (254/1).

(2) المصدر نفسه، (134/11).

(3) المصدر نفسه، (38/7).

(4) المصدر نفسه، (579/1).

(5) المصدر نفسه، (13/ 248).

(6) ابن التركماني، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني ( 750هـ)، الجوهر النقي على سنن البيهقي، دار الفكر، (278/1).

فتعرض الألفاظ على الأصول، والأدلة، فما استمر منها عليها هو الذي يُبنى عليه الحكم. ))[1]

فابن العربي رحمه الله عند تعدد روايات الحديث الواحد بنظر إلى إمكانية تعدد الحديث، والواقعة أكثر من مرّة، فيكون مصدر التعدد رسول الله صلى الله عليه وسلم

فان ترجح أنّ الواقعة، والحديث لا يمكن أن يتعدد، فسبب تعدد الألفاظ هم رواة الحديث.

قال العلائي: ((إذا اختلفت مخارج الحديث وتباعدت ألفاظه فالذي ينبغي أن يجعلا حديثين مستقلين... ، وأما إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة لا سيما إذا كان ذلك في سياقه واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في الوقوع... فالذي يسلكه كثير من الفقهاء: أن يحمل اختلاف الألفاظ على تعدد الوقائع ويجعل كل لفظ بمنزلة حديث مستقل. ))[2]

نلاحظ مما سبق أنّ العلماء، والمحدثين رحمهم الله، كثيرا ما يركزون في الحكم للحديث أنه واحد أو متعدد على مسألة مخرج الحديث، وتقارب الألفاظ، وبعد تكرار القصة، والواقعة

أما مسألة اشتراط اتحاد المخرج، في الحكم على الحديث أنه واحد، فيمكن تفسيره أنهم يقصدون هنا بالحديث الواحد باعتبار الصحابي فيقولون مثلا حديث أبي هريرة فيه كذا، وحديث ابن عمر فيه كذا وكذا، فاعتبروا كل من طريق أبي هريرة، وابن عمر رضي الله عنهما حديثين مستقلين، من طريق صحابيين، لأنّ كل صحابي حفته قرائن، وملابسات عند سماعه أو حضوره للواقعة، فينقلها بحسب موضعه، وحاله كما سبق في الفصل الأول. وإلا فقد يكون الحديث من صحابيين، وأكثر وهو واحد لم يتعدد، فقد تدل الوقائع، والأحداث، والظروف، والملابسات أنّ الحديث، والواقعة واحدة وإن تعدد المخرج، قال ابن رجب: ((وأعلم أنّ هذا كله إذا علم أن الحديث الذي اختلف في إسناده حديث واحد، فإن ظهر أنه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما، وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغير . يستدل به على أنه حديث آخر، فهذا يقول علي

---

(1)ابن العربي، محمد بن عبدالله بن محمد المعافري، أبو بكر ابن العربي(543هـ)، القبس في شرح موطأ مالك بن أنس تحقيق: د محمد عبد الله ولد الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، (695/2).

(2) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (761هـ)، نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذو اليدين من الفوائد، ، تحقيق: كامل شطيب الراوي، مطبعة الأمة-بغداد، 1406هـ-1986م، (ص: 258.)

بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين. ))[1]، بل وكانوا يعدّون كل طريق من طرق الحديث الواحد حديثا مستقلا؛ وبهذا فسر قول البخاري: ((أحفظ مئة ألف حديث صحيح، واحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح. ))[2]، قال ابن الصلاح: ((هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بإسنادين حديثين))[3]

قال الزركشي: (( قيل: إنه أراد المبالغة في الكثرة، وهذا ضعيف، بل أراد التحديد، وقد نقل عن غيره من الحفّاظ ما هو أكثر من ذلك، وعلى هذا ففيه وجهان: أحدهما: أنه أراد به تعدد الطرق والأسانيد.

والثاني: أن مراده بالأحاديث ما هو أعمّ من المرفوع والموقوف وأقاويل السلف،... فإن قلت: قد قال: ومئتي ألف غير صحيح، فما فائدة حفظه لذلك؟ قُلْت: التمييز بينهما. ))[4].

ومسألة اشتراط اتفاق ألفاظ الحديث الواحد، ينبغي حصرها في الأحاديث القولية فقط، دون غيرها من الأحاديث الفعلية، والتقريرية، وأيضا لا يلزم بالضرورة تعدد الحديث عند اختلاف ألفاظه، فقد تختلف الألفاظ، ويكون الحديث واحد، قال ابن القيم: ((وهذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى، كما جعلوا الإسراء مرارا لاختلاف ألفاظه، وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره مرارا؛ لاختلاف ألفاظه، وجعلوا طواف الوداع مرتين؛ لاختلاف سياقه، ونظائر ذلك، وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة، ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوما من الغلط، ونسبته إلى الوهم))[5]

والحكم على الحديث، والواقعة أو القصة أنها واحدة أو متعددة يحتاج لهذه الضوابط، والقواعد مع نظر ثاقب، واطلاع واسع، وفهم سديد، ولا عجب أن تجد العلماء قد اختلفوا في هذه المسألة

---

(1)شرح علل الترمذي، (2/ 843).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال، (1/ 226).

(3) مقدمة ابن الصلاح، (ص:20-21).

(4) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي ( 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998م (1/ 179).

(5)ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون 1415هـ /1994م، (2/ 273).

أي في مسألة تحديد هل الحديث، والواقعة واحدة أم متعددة، قال العلائي: ((ولم أجد إلى الآن أحداً من الأئمة الماضين شفى النفس في هذا الموضوع بكلام جامع يرجع إليه، بل إنما يوجد عنهم كلمات متفرقة، وللبحث فيها مجال طويل))[1]

فمع ما سبق من الشروط التي وضعها المحققون للحكم على الحديث أنّه واحد أقول أنّ لكل حديث ظروفه، وملابساته، وقرائنه التي تحفه، والتي تعين الباحث والدارس لهذا الحديث حتى يحكم أنه واحد أو متعدد.

والذي يهمنا هو الحكم على الحديث أنه واحد غير متعدد فهنا نأتي إلى المرحلة التالية وهي الوقوف على سبب التعدد، والتعامل مع اختلاف ألفاظ الحديث

**الفرع الثاني: تحديد سبب التعدد و كيفية التعامل مع الاختلاف بين الروايات.**

بعد مرحلة تحديد هل الحديث واحد أو متعدد نأتي إلى مرحلة الوقوف على سبب التعدد والاختلاف بين ألفاظ، وروايات الحديث الواحد فينظر الباحث إلى روايات الحديث، و لا يهمل أي لفظ أو عبارة

ثم يحدد سبب هذا التعدد هل هو من المصدر الذي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم؟.

أو من الرواة بسبب الرواية بالمعنى و الاختصار، أو الوهم، والخطأ؟ ، وهذا الأمر مهم جدا في فقه الحديث، وشرحه، وتحديد سبب التعدد ليس له طريقة معينة بل ترجع إلى ظروف، وملابسات وقرائن معينة تحفّ الحديث، وتحيط به، فتعين الباحث على إصدار حكم تقريبي في مسألة سبب تعدد روايات الحديث المدروس، كما سبق بيانه في قضية أسباب تعدد روايات الحديث الواحد

وقد يقف الباحث أثناء تعامله مع روايات الحديث الواحد على اختلاف بين ألفاظ، وعبارات الحديث المدروس وهذا الاختلاف لا يخلو من ثلاث حالات[2]:

**الأولى: أن تأتي ألفاظ، وعبارات في روايات دون أخرى**

ففي هذه الحال يُؤخذ بكل ما جاء في الروايات، إن لم تكن هناك قرينة على رد هذه الألفاظ،

---

(1)نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذو اليدين من الفوائد، (ص: 258.)

(2) أخذت هذا التقسيم من الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح (2/791-810).

وأيضا الإمام العلائي في كتابه نظم الفرائد، (ص 258-270). ولهما كلام متقارب، وتقسيم متشابه

لكن تقسيمهما رحمهما الله كان عاما للحديث، أي إذا كان واحد أو متعدد، وأنا حاولت قدر الإمكان حصر اختلاف ألفاظ ومعاني الحديث بعد التأكد أنّه واحد.

والعبارات كالشذوذ، أو ضعف الراوي، أو وهمه...

فإن لم توجد هذه الأمور؛ وجب الأخذ بهذه الألفاظ لأنّ الحديث كما سبق قد يروى مختصرا، أو أنّ الراوي لم يسمع كل الحديث... ، فالأخذ بكلِّ ألفاظ الحديث، وعباراته واجب، ومهم لفهم الحديث، ومراد رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ابن دقيق العيد في سياق كلامه عن حديث المسيء صلاته: (تكرر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في هذا الحديث، وعدم وجوب ما لم يذكر فيه... إلا أن على طالب التحقيق ثلاث وظائف: أحدها أن يجمع طرق الحديث ويحصي الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد؛ فإن الأخذ بالزائد واجب... )[1]، وعقب الشوكاني بقوله: ((والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا رسمه فيها، فجمعنا من طرق هذا الحديث في هذا الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة إليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه مزيد فائدة وعملنا بالزائد فالزائد من ألفاظه. ))[2].

**الثانية: أن تختلف روايات الحديث في اللفظ، والمعنى**

وطبعا هذا يكون في جزء من الحديث، ويستحيل أن نجد حديثا واحدا اختلفت كل ألفاظه، و معانيه

فهنا نكون أمام أمرين إما الجمع والتوفيق، أو الترجيح.

والجمع هو المقدم إلا إذا تعذّر، فيصار إلى الترجيح، وهذه بعض أقوال العلماء في التنصيص على أن الجمع مقدم على الترجيح:

قال ابن حزم: ((إذا اختلفت الألفاظ من طرق الثقات أخذ بجميعها ما أمكن ذلك))[3]

وقال ابن حجر: ((فالجمع بين الروايتين أولى، ولا سيما إذا كان الحديث واحدا، والأصل عدم التعدد. ))[4]

---

(1)إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، (258/1).

(2)نيل الأوطار، (308/2).

(3)الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ – 1998م، (2/ 228).

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث

وقال: ((ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث؛ لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع. ))[1]

وقال: (( فلا يعدل للترجيح مع ظهور الجمع وصحة الطرق))[2]

وقال: ((والترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع. ))[3].

وقال المناوي: ((إذا أمكن كل من الجمع والترجيح قدم الجمع. ))[4].

وقال ابن دقيق العيد: ((لا شك أن الجمع أولى من الترجيح... ومذهب المحدثين والأصوليين والفقهاء: متى أمكن الجمع بين الحديثين وجب الجمع. ))[5]

وقال: ((ولا يغفلن في جميع هذا عن طلب الترجيح عند الاختلاف فإن النظر إنما هو عند التساوي أو التفاوت))[6]

فإن تعذر الجمع في بعض ألفاظ الحديث، فعلى الباحث أن يأخذ ما حصل الاتفاق عليه، ويسعى للترجيح بين الألفاظ، والعبارات المختلفة، والترجيح يكون بالحفظ، او العدد،

أو أي قرائن أخرى للترجيح، فإن تعذر كل ما سبق فإنّه يحكم على هذا الاختلاف بالاضطراب.

قال ابن سيد الناس: ((وإن لم يمكن حملها على معنى واحد فإما أن تتساوى أحوال رواة تلك

---

الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، 1416هـ/1995م، (3/ 420).

(1)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (12/ 70).

(2) المصدر نفسه، (8/ 591).

(3)المصدر نفسه، (277/1).

(4) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (1031هـ)، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1999م، (1/ 450).

(5) الزرقاني، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني(1122هـ)، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة

الطبعة: الأولى، 1424هـ – 2003م، (355/1).

(6)تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: 702هـ)، الاقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية – بيروت، (ص:23).

الألفاظ في مراتب الجرح والتعديل أو لا. إن لم تتساو الرواة؛ فيصير إلى الترجيح برواية من سلم من التجريح، وإن تساوت فهو المضطرب في اصطلاحهم، وفي مثل هذا الحال يضعف الخبر المروي كذلك لما تُشعر به هذه الحالة من عدم الضبط. ))[1]

**الثالثة: أن تختلف روايات الحديث في اللفظ وتتفق في المعنى.**

وهذا مرجعه في الغالب إلى أداء الرواة، وقد يكون من المصدر كما سبق معنا في أسباب تعدد روايات الحديث الواحد،

وأكثر الاختلاف بين روايات الحديث الواحد يكون من هذا النوع-أي لا يقدح في المعنى-

قال العلائي: ((أكثر الأحاديث المختلفة لا يتضمن اختلافها اختلاف حكم شرعي. ))[2]

وقال الحافظ: ((مالا تتضمن المخالفة بين الروايات اختلاف حكم شرعي؛ فلا يقدح ذلك في الحديث وتحمل تلك المخالفة على خلل وقع لبعض الرواة؛ إذ رووه بالمعنى متصرفين بما يخرجه عن أصله))[3]، وقال: ((إذا كان مخرج الحديث واحداً واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى))[4]

وقال القرطبي أيضاً على حديث تعددت رواياته، واختلفت ألفاظه: ((حديث عائشة[5] كثرت رواياته. واختلفت ألفاظه حتى يتوهم أنه مضطرب وليس كذلك؛ لأنه ليس فيه تناقض. وإنما كانت القضية مشتملة على كل ما نقل من الكلمات والأحوال المختلفة لكن نقل بعض الرواة ما سكت عنه غيرهم وعبر كل منهم بما تيسر له من العبارة عن تلك القضية.

ويجوز أن يصدر مثل ذلك الاختلاف من راوٍ واحد في أوقات مختلفة، ولا يعد تناقضاً؛ فإنه إذا اجتمعت تلك الروايات كلها. انتظمت وكملت الحكاية عن تلك القضية.

وعلى هذا النحو وقع ذكر اختلاف كلمات القصص المتحدة في القرآن فإنه تعالى يذكرها في موضع وجيزة. وفي آخر مطولة. ويأتي بالكلمات المختلفة الألفاظ مع اتفاقها على المعنى.

---

(1)أبو الفتح اليعمري، حياته، وآثاره، وتحقيق أجوبته، (113/2).

(2) نظم الفرائد، (ص:269)

(3)النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/ 802).

(4)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (119/2).

(5) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، (3/ 1666)، رقم : 2107

فلا ينكر مثل هذا في الأحاديث))[1].

**المطلب الثاني: فوائد جمع روايات الحديث الواحد.**

إنّ لعملية جمع روايات الحديث الواحد فوائد جمّة، وعديدة، سواء في الإسناد أو المتن بصفة أخص وأحاول في هذا المطلب الإحاطة بهذه الفوائد، وتبيينها، وتوضيحها، بغرض الوقوف على أهمية هذه العملية-جمع روايات الحديث الواحد- في فهم السنة، وأيضا في الدفاع عنها.

وجعلت هذا المطلب في ثلاثة فروع، تكلمت في الأول عن الفوائد الإسنادية، وفي الثاني عن الفوائد المتنية، وجعلت الثالث في الكلام عن الفوائد المشتركة[2].

**الفرع الأول: الفوائد الإسنادية.**

---

(1)القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السيد ومحمود إبراهيم بزال. دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب.

الطبعة الأولى (1417هـ).

(2) لم أجد من فصّل في ذكر فوائد جمع روايات الحديث الواحد، وهناك إشارات إليها في جل كتب شروح الحديث،

وقد ساعدتي الكتب التي تتكلم عن التخريج في صياغة هذه الفوائد. ومن هذه الكتب التخريج ودراسة الأسانيد للدكتور توفيق سالمان ، وطرق تخريج حيث رسول الله – صلي الله عليه وسلم – للدكتور عبد المهدي عبد القادر ، والتأصيل في أصول التخريج للدكتور بكر أبو زيد، والتخريج ودراسة الأسانيد للشيخ الدكتور حاتم بن عارف الشريف، وجولة في كتب التخريج للدكتور علي بادحدح.

.

إنّ مما يجدر التنبيه إليه أنّه خلال عملية جمع روايات الحديث الواحد سنجمع ولا بد أسانيده، وطرقه، وفي هذه العملية فوائد عديدة هي:

- الوقوف على كل أسانيد، وطرق الحديث المدروس من المصادر المحدّدة، وهي عملية مهمة جدا تجمع للباحث كل الأسانيد، والطرق فيسهل عليه النظر فيها.
- الوقوف على مخارج الحديث، ومداره فقد ندرس حديث من طريق صحابي فنجد أنّ الحديث مروي عن صحابة آخرين، وأيضا بجمع طرق الحديث، ورواياته نعرف مدار هذا الحديث، وهي عملية مهمة جدا في الحكم على الحديث، وشواهده.
- تصويب، وتصحيح، ومعرفة من لم يحدد الأسماء في الإسناد، وضبطها ضبطا صحيحا سليما، وتعيين المبهم، وتمييز المهمل، من أسماء الرواة، وغير ذلك.

كما لو ذكر الراوي بكنيته أو بلقبه الذي يشترك معه فيه غيره ثم تحدد في بعض الطرق اسم هذا الراوي، وشهرته التي بعرف، ويتميز عن غيره بها.

- معرفة الحديث هل هو متواتر أم أحاد، وإن كان من الضرب الأخير هل هو غريب، أو عزيز، أو مشهور، فبجمع روايات الحديث الواحد نقف على كل طرق الحديث، وأسانيده.
- الوقوف على أسانيد أخرى تكون أكثر قوة، ورواتها أضبط، فقد ندرس حديث من طرق واهية، وفيها ضعف ثم بعد جمع روايات الحديث نقف على طرق، وأسانيد قوية، وجيِّدة تبيِّن للباحث أنّ الحديث صحيح معتبر، ولو اقتصر الباحث على الرواية التي في سندها ضعف لحكم على الحديث ككل بالضعف، وما انتبه إلى صحته، من طرق، وأسانيد أخرى.
- الكشف عن أحوال أسانيد الحديث المدروس من حيث القوة، والضعف، والاتصال، والانقطاع، والعلو، والنزول، فعند جمع الطرق، والروايات نقف على كل أحوال طرق هذا الحديث.
- الوقوف على لطائف الإسناد كالموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة، ورواية الأكابر عن الأصاغر، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق.
- معرفة إذا كان الحديث موقوفا، أو مرفوعا، أو مقطوعا فقد ندرس حديثا على أساس أنه مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم ثم بجمع روايات الحديث نجد أنّ الصحيح أنّه موقوف أو مقطوع، والعكس صحيح، وهذا له أهمية كبيرة جدا تتمثل في تمييز ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم مما قاله الصحابي، والتابعي.

- الوقوف على سماعات المدَّلسين، فقد نجد في أحد أسانيد الحديث راويا مدلسا لم يصرِّح بالسماع، الشيء الذي يبعث على الشك، والريبة ثم بعملية جمع الروايات، والطرق نقف على أسانيد، وطرق أخرى يصرح فيها هذا المدلس عن شيخه بما يفيد الاتصال كسمعت، وحدثنا وأخبرنا مما يزيل سمة الانقطاع عن الإسناد.
- معرفة زمن الرواية عمن اختلط في حفظه، فقد يقع في إسناد الحديث راو مختلط ولم نميز هذه الرواية أكانت قبل اختلاطه أم بعد، فبجمع روايات الحديث الواحد قد نقف على قرائن تدفع هذا الشك كأن يتبين لنا أن الرواية عن الراوي كانت قبل اختلاطه أو نقف في بعض الطرق على رواية راو عنه لم يسمع منه إلا قبل اختلاطه، فنأخذ بالرواية.

**الفرع الثاني: الفوائد المتنية.**

وهي مهمة جدا في قضية جمع روايات الحديث الواحد

- الوقوف على الفهم الصحيح للحديث بعد جمع رواياته، ففهم الحديث، وتفسيره غاية عظيمة، ومقصد نبيل إذ هو فهم لمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان المحدثون يحثون على فهم الحديث، وحسن تفسيره

قال سفيان الثوري: ((تفسير الحديث خير من سماعه))[1]

وقال علي بن المديني: ((التفقة في معاني الحديث: نصف العلم، ومعرفة الرجال: نصف العلم. ))[2]

وقال الحاكم النيسابوري: ((بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا، ومعرفة لا تقليدا وظنا معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة. ))[3].

فجمع روايات الحديث الواحد أساس من أسس فهم الحديث، وفقهه

قال الإمام أحمد: ((الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً))[4]

وقال الحافظ أبو زرعة العراقي: (( و الحديث اذا جمعت طرقه تبين المراد منه، و ليس لنا

---

(1)عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (562هـ)، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1401 – 1981، (ص:61).

(2)سير أعلام النبلاء، (107/9).

(3)معرفة علوم الحديث، (ص:63).

(4)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (212/2).

أن نتمسك برواية و نترك بقية الروايات ))[1]

ففهم الحديث، ومعرفة أحكامه من المهمات، ولا تكمل إلا بجمع الروايات.

- معرفة الإدراج، فبجمع روايات الحديث، ومقارنتها نقف على الألفاظ، أو العبارات المدرجة، ومن أدرجها من رواة الحديث، وهذا مهم في فقه حديث، والوقوف على ما قاله الرسول صلى الله عليه وسلم دون غيره.
- معرفة الحديث المقلوب، فعند جمع روايات الحديث المدروس، قد نقف على اختلاف في ترتيب ألفاظ، وعبارات الحديث، ويكون هذا القلب مؤثرا في فهم الحديث، فعند جمع كل الروايات ومقارنتها يرشدنا هذا الأمر إلى معرفة المقلوب من الألفاظ، والعبارات.
- الوقوف على الألفاظ الصحيحة للحديث، ومعرفة التصحيف، والتحريف بأن نعثر – عن طريق جمع روايات الحديث الواحد – على رواية صحيحة مقبولة فيها التصريح بحقيقة هذه التصحيفات، أو تلك التحريفات.
- الوقوف على النقص في الحديث، وبيانه فقد يأتي الحديث مختصرا، أو مقطعا على الأبواب فبجمع روايات الحديث نقف عليه تاما، كاملا.

قال العراقي: ((والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه، وليس لنا أن نتمسك برواية، ونترك بقية الروايات. ))[2].

- تحرير ما جاء بالمعنى مما جاء باللفظ فبجمع روايات الحديث ومقارنة ألفاظه، وعباراته نقف على اللفظ الصحيح المقارب، وذلك بأن تجيء به أكثر الروايات، أو يكون في طرق الحديث راوي معروف بأدائه للحديث بألفاظه.
- معرفة سبب ورود الحديث، والظروف، والملابسات، والزمان، والمكان الذي قيل فيها الحديث، ومعرفة سياق الحديث، وهذا مهم جدا في فقه الحديث، والوقوف على الفهم الصحيح له، والاستنباط الجيد لفوائده، وأحكامه.
- الوقوف على الألفاظ، والعبارات التي شك، أو تردّد فيها بعض الرواة.

---

(1)طرح التقريب في شرح التقريب، (181/4).

(2)طرح التثريب في شرح التقريب، (181/7).

- توضيح الغامض، والغريب في بعض الروايات. وتفسيرات للمجمل، وتوضيحات للمشكل، والمتشابه من الألفاظ. فقد تأتينا بعض الألفاظ الغريبة، والعبارات الغامضة، وبجمع روايات الحديث نقف على بيانها، وتوضيحها، قال القاضي عياض: ((فالحديث يفسر بعضه بعضا، ويرفع مُفَسِّره الإشكال عن مجمله، و متشابهه))[1]، وقال ابن دقيق: ((الحديث إذا اجتمعت طرقه فسر بعضها بعضاً))[2]
- الوقوف على أعلام الحديث فقد يرد الحديث بسبب شخص أو أشخاص فمن خلال جمع الروايات يتضح لنا الشخص الذي ورد بسببه الحديث. فقد تكون عندنا رواية تقول جاء رجل أو امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سأل رجل أو امرأة رسول الله وبجمع روايات هذا الحديث نقف على اسم هذا الرجل أو المرأة.

**الفرع الثالث: فوائد مشتركة بين السند، والمتن**

هناك أيضا فوائد مشتركة بين السند والمتن هي:

- الوقوف على مصادر الحديث، ومضانه، ومعرفة من خرّج الحديث من أصحاب المصنفات الحديثية، ومكان هذا الحديث في كتب السنّة الأصلية أو ما ينوب عنها

فعند جمعنا لروايات الحديث المدروس، فإننا نبحث في كتب السنة المحددة فنقف على روايات هذا الحديث في الصحاح، كصحيح البخاري، ومسلم أو في السنن كسنن الترمذي، وابن ماجة، والمسانيد، كمسند الإمام احمد، وغيرها،...

- الوقوف على أحكام الأئمة، وأقوالهم في الحديث المدروس، فعند جمع روايات الحديث المدروس نجد أحيانا كلام الأئمة على هذا الحديث بصحته، أو حسنه، أو ضعفه، أو الوقوف على علله

- إصدار الحكم النهائي في مسألة صحة الحديث من ضعفه، وهذا بالنظر إلى أسانيد الحديث المدروس ومتونه فيأخذ المحفوظ ويترك الشاذ، وورد عن بعض المحدثين قوله: ((الباب إذا لم تجمع

(1)إكمال المعلم بفوائد مسلم، (380/8).

(2)إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، (152/1).

طرقه لا يوقف على صحة الحديث ولا على سُقمه))[1]

- الوقوف على فقه الحديث عند أصحاب المصنفات الحديثية من خلال الفصول، والأبواب، وتراجمها، وترتيبها، مما يدل على فقههم رحمهم الله وقدرتهم على الاستدلال، والاستنباط.
- الوقوف على أخطاء بعض النسخ والطبعات سواء في السند، وأسماء الرواة، أو المتن، وألفاظ الحديث فعند جمع روايات الحديث الواحد نرجع إلى مضانه وبالتالي إلى نسخ المصنفات الحديثية، وطبعاتها، وأحيانا تقف على أخطاء سواء في الأسانيد، وأسماء الرواة، أو المتون، والألفاظ، والعبارات، وهذا الخطأ يكون من الناسخ، ومن الطبعات.
- إدراك الجهود الجبارة، والعظيمة لعلماء الأمة في قضية الحفاظ على السنة، وأدائها، ونشرها، فبجمع روايات الحديث تقف على جهود نقلة السنة من صحابة، ورواة في تبليغ أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ونشرها، وتعليمها للناس فتقف للحديث الواحد على طرق، وأسانيد فيها العشرات، وأحيانا المئات من الرواة، وأيضا الوقوف على جهود أصحاب المصنفات في جمع الروايات، واستقصائها، ونقلها كما سمعوها وذكر أسماء من سمعوها من عندهم، فترى عجباً عجاباً، وعلماً غزيراً، وحافظة غريبة، وجهداً مضنياً، واطلاعاً واسعاً، ودقة متناهية، و تحرياً مفرطاً في سبيل حفظ السنة، وصيانتها، ونقلها. تجد محدثا من العراق يروي عن آخر من المدينة، أو من مكة، وراوي من مكة يروي عن آخر من الشام، وهكذا الشيء الذي يحمل الباحث على الوقوف على جهودهم، وحرصهم، وتعبهم، وبذلهم للغالي، والنفيس، مما يؤدي بنا لزاما إلى احترامهم، وتقديرهم، وتعظيمهم، ومعرفة مكانتهم.

قال بسر بن عبيد الله الحضرمي: (( إن كنت لأركب إلى المصر من الأمصار في الحديث الواحد لأسمعه))[2]

وهذا إمام التابعين سعيد بن المسيب يقول: ((إن كنت لأسير ثلاثاً في الحديث الواحد))[3]

-كشف العلل الخفية التي لا تعرف إلا بالنظر إلى أسانيد الحديث، وألفاظه، وعباراته، والمقارنة

---

(1)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، (3/ 299).

(2)الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ( 463هـ)، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1395، (ص:147-148)، رقم: 58.

(3)المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (ص:223).

بينها قال ابن المبارك: ((إذا أردتَ أن يصحَّ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض))[1].

وقال الإمام مسلم: ((فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الاخبار من أضدادهم من الحفاظ. ))[2]

وقال الخطيب – رحمه الله –((والسبيلُ إلى معرفةِ علة الحديث أنْ يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته. ))[3] وقال الحافظ ابن حجر: (( ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرق فهو المعلل ))[4].

فجمع روايات الحديث الواحد، وطرقه من أهم وسائل كشف العلة، وتمييز الصحيح من السقيم، والصحيح من الخطأ سواء في الإسناد أو المتن، والأئمة رحمهم الله كانوا يجعلون كشف العلل من أهم ما يشغلهم، ويتعبهم.

قال ابن مهدي: ((لأنْ أعرف علة حديث هو عندي أحب إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي))[5]

وقال الحاكم: «معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم»[6]

- معرفة التفرد، والموافقة، والمخالفة في روايات الحديث المدروس، أو بعض ألفاظه، وعباراته وهذا له أثر كبير في مسألة الترجيح، والحكم على ألفاظ الحديث.
- الدفاع عن السنة، ورد الشبهات المثارة حولها المتعلقة أساسا، بالطعن في نقلة السنة، من جهة ضبطهم، أو عدالتهم، أو من خلال اختيارهم لروايات بغرض التشكيك، والطعن، وهذه هي محور هذا البحث، وغايته ألا وهي مسألة ربط جمع روايات الحديث الواحد بقضية رد الطعون، والشبهات المتجهة نحو السنة، ونقلتها

---

(1)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (295/2).

(2)التمييز، (ص:209).

(3)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (295/2).

(4) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ)، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)، تحقيق: عصام الصبابطي – عماد السيد، دار الحديث – القاهرة الطبعة: الخامسة، 1418 هـ – 1997 م، (4/ 723).

(5)معرفة علوم الحديث، (ص: 118).

(6)المصدر نفسه، (ص: 118).

وهي من أعظم الفوائد، والثمار لمسألة جمع روايات الحديث الواحد خاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الطعون، وتنوعت فيه الشبهات، واتجهت إلى الطعن في الروايات، فكان لزاما وضع قواعد، وأسس للدفاع عن السنة، وحماية حياضها، وهذا الضابط –أي جمع روايات الحديث الواحد– أهمها، كيف لا وهو يهد أسس هذه الشبهات، والطعون، ويهدم أركانها، ويكشف ضلالها، ويفضح أصحابها، بإبراز كذبهم، وكشف خدعهم، وتلبيسهم على الناس.

بعد هذه الجولة نلاحظ مدى أهمية جمع روايات الحديث الواحد، والفوائد العظيمة لهذا الجمع، وتجدر الإشارة أنّه ليس بالضرورة أنّ كل حديث إذا جمعت طرقه، ورواياته حصّلت هذه الفوائد كلّها، وإنّما الأمر راجع إلى الحديث المدروس، وما يكون في أسانيده، وطرقه.

**الفصل الثالث: لمحة عن الطعون، والشبهات المثارة حول السنة، وكيفية استعمال ضابط جمع الروايات في ردّها مع نماذج لذلك.**

أتكلّم في هذا الفصل في مبحثه الأول عن لمحة موجزة عن قضية الطعن في السنة من حيث التأريخ لهذه الطعون، وأهدافها، وطرق أصحابها، وكيفية التصدي لها، ثم أتكلم في المبحثين الثاني، والثالث عن كيفية استعمال ضابط جمع روايات الحديث الواحد في الرد على نوعين من أخطر الشبهات، والطعون الموجهة للسنة النبوية؛ يتعلق الأول بقضية الطعن في نقلة السنة

و الحديث، سواء من الصحابة، أو باقي رواة الإسناد، وأصحاب المصنفات الحديثية.

أما الثاني فيتعلق بالطعن في بعض روايات الحديث، وبث الشبهات حولها.

وحول صاحبها صلوات ربي وسلامه عليه.

**المبحث الأول: لمحة عن الطعون، والشبهات المثارة حول السنّة.**

تحتل السنّة النبوية مكانة عظيمة في دين الإسلام فهي مشرعّة، ومفصلّة، وشارحة لكتاب ربِّ العالمين، ولها دور فعّال في بناء شخصية المسلم، وهي أحد أعمدة المجتمع الإسلامي ونتيجة لهذه المكانة العالية، والمنزلة الرفيعة، وجهّت لها سهام الطعون، والشبهات من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، إلى اليوم في محاولة لنفي حجّتها، وزعزعت مكانتها، وتشكّيك المسلمين في مصداقيتها، واستعملوا لذلك صنوفا، وأشكال، وأنواعا، وأقسام، وألوانا من الطعون والشبهات، فكان أن وقف المحدثون، والعلماء سدا منيعا، وحصنا مشيدا في وجه هؤلاء، وشبهاتهم، فبينوا زيفها، وكشفوا وجهها، فحموا بيضة السنة، والدين من عبث العابثين، وتحريف الجاهلين، وتأويل المبطلين، وطعن المنافقين، وتشكيك المرجفين، فجزاهم الله خيرا على جهادهم، ودبّهم عن سنة أشرف المرسلين.

وقد قسمت هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أما الأول فتكلمت فيه عن التأريخ للشبهات، والطعون، وجعلت الثاني في أنواع، وأشكال الشبهات، وتكلمت في الثالث عن أهداف الطعن في السنة، وبث الشبهات فيها، وكيفية التصدي لها ودحرها، وردها.

## المطلب الأول: التأريخ للطعن، والقدح في السنة، وبث الشبهات حولها.

إنّ الطعن في السنّة، وبثّ الشبهات حولها ليس منهجا جديدا ظهر في هذا العصر بل هو تاريخ حافل، تعود بوادره إلى ظهور الإسلام، وبعثة خير الأنام محمد عليه الصلاة والسلام

واستمر هذا الأمر إلى هذه الأيام، وسيستمر إلى قيام الساعة، لأنه صراع بين الحق، والباطل

وإن اختلفت هذه الشبهات، والطعون، قوة، وضعفا، وشكلا، ولونا، حسب المتغيرات، وحسب الأهداف المرجوة، والفرص المتاحة، إلا أن أصلها واحد، ومنهجها متقارب، ومنطلقاتها معلومة.

ويمكن تقسيم الشبهات، والطعون من حيث التأريخ إلى ثلاث مراحل[1]:

### المرحلة الأولى: دور النشأة، والظهور.

مذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، ومجيئه بالحق، والخير، والعدل حسد أعداء الملة المسلمين

(1) قد يختلف عدد مراحل الطعون في السنة، وبث الشبهات من بحث لآخر، ولعدة اعتبارات، سياسية، أو تاريخية...وقد حاولت هنا وضع تقسيم عام، وشامل.

على دينهم، واتباعهم لنبيهم، وحبهم له، وشمول الدين لجميع نواحي الحياة

فعن سلمان رضي الله عنه؛ أنه قيل له: قد علمكم نبيكم صلى الله عليه وسلم كل شيء حتى الخراءة فقال: أجل «لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم»[1] وهذه شهادة منهم على مكانة السنة عند المسلمين، وشموليتها لجميع نواحي الحياة ما أدى بهم إلى الاستغراب، والتعجب من شمولية الدين، و يمكن القول إنّ أول ما ظهر من الطعون، والشبهات كانت موجهة لخير البريات عليه أفضل الصلاة والسلام فاتهموه بالجنون، وأنه شاعر، وساحر، وهذا كله بغرض ردِّ خبره، وصدِّ النّاس عن اتباعه، واقتفاء أثره.

وكانت هذه الطعون بالأساس من مشركي قريش، وغيرهم ممن رفض الدين، وكذّب رسالة سيد المرسلين، ثم بدأت تظهر طعون، وشبهات أخرى ممن انتسب إلى الإسلام، وادعى الإيمان.

فعن جابر بن عبد الله، قال: أتى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجعرانة منصرفه من حنين، وفي ثوب بلال فضة، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقبض منها، يعطي الناس، فقال: يا محمد، اعدل، قال: «ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعدل؟ لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل» فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: دعني، يا رسول الله فأقتل هذا المنافق فقال: «معاذ الله، أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن، لا يجاوز حناجرهم، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية»[2]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (( أول البدع ظهورا في الإسلام وأظهرها ذمّا في السنة والآثار . بدعة الحرورية المارقة فإن أولهم قال للنبي صلى الله عليه وسلم في وجهه: اعدل يا محمد، فإنك لم تعدل، وأمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم وقتالهم، وقاتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب. ))[3]

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحث على السنة والتمسك بها، ويحذر من الانحراف عنها،

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة، (1/ 223)، رقم: 262.

(2) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب: ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين، (91/4)، رقم: 3138، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج، وصفاتهم، (2/ 740)، رقم: 1063.

(3)مجموع الفتاوى، (81/19).

وإنكارها، فعن العرباض بن سارية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله» [2]

وعن أبي رافع مولى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ألفيّن أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه»[3].

وعن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال: « ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإنّ ما حرّم رسول الله كما حرّم الله » [4]

قال الخطابي: ((قوله يوشك شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فإنّه يحذر بذلك مخالفة السنن التي سنها رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس له في القرآن ذكر على ما ذهبت إليه الخوارج والروافض فإنهم تعلقوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التي قد ضُمنت بيان الكتاب فتحيروا

---

(1)سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، (44/5)، رقم: 2676، سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (200/4)، رقم: 4607. وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

(2) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به، (50/4)، رقم: 2957 صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية (3/ 1466)، رقم: 1835

(3) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، (37/5)، رقم: 2663، سنن ابن ماجه، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتغليظ على من عارضه، ( 1 / 6 )، رقم: 13. وقال الترمذي: هذا حديث حسن

(4)سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه وسلم، (38/5)، رقم: 2664، سنن ابن ماجة، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتغليظ على من عارضه، (6/1)، رقم:12.سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، (200/4)، رقم: 4604. قال الترمذي هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: 2870.

وضلوا. )) [1].

وحتى صحابته رضوان الله عليهم تكلموا في هذه المسألة وحذروا من إنكار السنة، وردها فعن عمر بن الخطاب، قال: ((سيأتي قوم يجادلونكم بشبهات القرآن؛ فخذوهم بالأحاديث، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله))[2]

وفي هذه المرحلة لم تكن الطعون، والشبهات تصدر عن أسس، وقواعد، ومنطلقات بل كانت طعون فردية هنا، وهناك، فلم تكن لها منهج معين، ومحدّد، أو تصدر عن جهة محددة بأفكار معينة، وتحديدها يكون من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقتل عثمان رضي الله عنه.

**المرحلة الثانية: تطوّر الشبهات، و الطعون**

بعد مقتل عثمان رضي الله عنه وأرضاه؛ وقعت الفتن واتسعت، وظهرت الفرق الإسلامية، وتطورت الاتجاهات الفكرية.

قال شيخ الإسلام: (( أول التفرّق والابتداع في الإسلام بعد مقتل " عثمان " وافتراق المسلمين. ))[3]

ويقول السباعي: ((حتى إذا كانت الفتنة أواخر خلافة عثمان، واندس بينهم أعداء الله من يهود وأعاجم تظاهروا بالإسلام، وكان ما قضى اللهُ به من مقتل الخليفة الثالث ثم الخليفة الرابع، ثم استتب الأمر لمعاوية، هناك رأينا ألْسِنَةَ السُّوءِ تتطاول على هؤلاء الأصحاب، وَتَتَسَتَّرُ بِحُبِّ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –، لتروي غيظها مِمَّنْ أقاموا قواعد الدين الجديد بسواعدهم ودمائهم وأرواحهم، وكما تطاول

---

(1)الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي ( 388هـ)، معالم السنن، المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ – 1932 م، (298/4).

(2)الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي ( 255هـ)، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ – 2000 م، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة (240/1)، رقم: 121.

(3)مجموع الفتاوى، (13/ 208).

المتظاهرون بِالتَشَيُّعِ لِعَلِيٍّ تطاول الخوارج أيضا بعد التحكيم، وكَفَّرُوا جمهور الصحابة الموجودين يومئذ، لأنهم خالفوا أمر الله في زعمهم ومن خالف أمر الله كفر))[1]

وفي هذه الفترة ارتبطت الشبهات، والطعون بالفرق الضالة المبتدعة، فطعنوا في السنّة، وفي حجيتها، وظهر الطعن في الصحابة، وتكذيبهم في أخبارهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعن جابر رضي الله عنه قال: قيل لعائشة: إن أناساً يتناولون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى أبا بكر وعمر فقالت: «ما تعجبون من هذا؟ انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا ينقطع عنهم الأجر»[2]

وقد تصدى الصحابة –رضي الله عنهم– لهذا الانحراف، والطعن في السنة، وحجيتها

فعن الحسن البصري أن عمران بن حصين– رضي الله عنه–، كان جالسا ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: أدنه، فدنا، فقال:

(( أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعا وصلاة العصر أربعا والمغرب ثلاثا، تقرأ في اثنتين، أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعا والطواف بالصفا والمروة؟! ، ثم قال: أي قوم خذوا عنا فإنكم، والله إلا تفعلوا لتضلن ))[3]

فالصحابة رضوان الله عليهم أعلم الخلق بكتاب الله، وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقد سار العلماء، والمحدثون على نهجهم في تعظيم السنة، والدفاع عنها، وفي هذا يقول أيوب السختياني: ((إذا حدثت الرجل بسنة فقال: دعنا من هذا وأنبئنا عن القرآن فاعلم أنه ضال مضل. ))[4]

---

(1)مصطفى بن حسني السباعي (1384هـ)، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1402 هـ – 1982 م (بيروت)، (ص: 129).

(2)ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (606هـ)، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق : عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، الطبعة : الأولى، (8/ 554).

(3)الكفاية في علم الرواية، (ص:15).

(4)المصدر نفسه، (ص: 16).

وروى الإمام الشافعي يوما حديثا وقال إنه صحيح، فقال له قائل: أتقول به يا أبا عبد الله؟ فاضطرب وقال: يا هذا أريتني نصرانيا؟! أرأيتني خارجا من كنيسة؟! أرأيت في وسطي زنارا؟! أروي حديثا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم ولا أقول به؟!. [1]

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (( من رد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هلكة. ))[2]

وقال الحافظ ابن حجر عن الخوارج ((يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلتها ))[3]

ويقول ابن تيمية: (( فهم لا يرون اتباع السنة التي يظنون أنها تخالف القرآن، كالرجم، ونصاب السرقة، وغير ذلك فضلّوا. ))[4]

ويقول: ((وغالب أهل البدع غير الخوارج يتابعونهم على هذا، فإنهم يرون:

أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم لو قال بخلاف مقالتهم لما اتبعوه، كما يحكي عمرو بن عبيد في حديث الصادق المصدوق، وإنما يدفعون عن أنفسهم التهمة إما: برد النقل، وإما: بتأويل المنقول، فيطعنون تارة في الإسناد، وتارة في المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين، ولا مؤتمين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول صلى الله عليه وسلم، بل ولا بحقيقة القرآن. ))[5]

وامتازت هذه المرحلة عموما بظهور الفرق الضالة، وانتشارها، وسعيها في نشر مناهجها، وأفكارها، فردوا السنة، ولم يقبلوا إلا ما وافق هواهم، وطعنوا في نقلتها، وفي حجيتها، ومنزلتها

وأيضا اختلفت حدّة هذه الطعون، والشبهات قوة، وضعفا، توسعا، وانكماشا حسب الظروف، والوقائع السياسية، والدينية، وغيرها، ويمكن اعتبار هذه المرحلة قاعدة الطعون، والشبهات، التي أخذ منها المعاصرون، وشربوا من كأسها.

---

(1)عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المنورة، الطبعة: الثالثة، 1409هـ/1989م، (ص:5-6).

(2)أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (526هـ)، طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، (15/2).

(3)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (161/9).

(4)مجموع الفتاوى، (13/ 208).

(5)المصدر نفسه، (73/19).

**المرحلة الثالثة: الطعون والشبهات المعاصرة**

وتبدأ هذه المرحلة من ظهور المستشرقين وكتاباتهم حول الإسلام، والنبي صلى الله عليه وسلم، وحول السنة، والوقائع، والأحداث التاريخية إلى اليوم.

وعموما لم تختلف الشبهات، والطعون الموجهة للسنة، وصاحبها صلى الله عليه وسلم كثيرا عن سابقتها، فالقوم لهم سلف في ذلك.

قال الشهرستاني: ((وكما قررنا أنّ الشبهات التي وقعت في آخر الزمان هي بعينها تلك الشبهات التي وقعت في أوّل الزمان، كذلك يمكن أن نقرر في زمان كل نبي، ودور صاحب كل ملَّة وشريعة: أن شبهات أمته في آخر زمانه ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفّار والملحدين، وأكثرها من المنافقين، وإن خفي علينا ذلك في الأمم السالفة لتمادي الزمان، فلم يخف في هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافقي زمن النبي؛ إذ ليرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لا

مسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدال فيه. ))[1]

وقال أحمد شاكر: ((ومن عجبٍ أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون يكاد يرجع في أصوله ومعناه إلى ما قال أولئك الأقدمون بفرقٍ واحدٍ فقط: أن أولئك الأقدمين زائغين كانوا أم ملحدين كانوا علماء مطّلعين، أكثرهم ممن أضله الله على علم، أما هؤلاء المعاصرون فليس إلا الجهل والجرأة وامتضاغ ألفاظٍ لا يحسنونها، يقلّدون في الكفر ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم))[2].

فتجد في هذا العصر من طعن في النبي صلى الله عليه وسلم اتهموه بنوبات الصرع وهذا امتداد لاتهامه صلى الله عليه وسلم بالجنون. قال السباعي: ((ويتخبَّطون في تفسير مظاهر الوحي التي كان يراها أصحاب النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أحياناً، وبخاصة عائشة أم المؤمنين – رَضِيَ اللهُ عَنْهَا –، فمن المسْتَشْرِقِينَ من يرجع ذلك إلى «صَرْعٍ» كان ينتاب النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حيناً بعد حين، ومنهم من يرجعه إلى تخيُّلات كانت تملأ ذهن النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، ومنهم من يُفَسِّرُها بمرض نفسي، وهكذا))[3]

وامتازت شبهات المعاصرين بالتشابه بل بالاتفاق في طرحها، وتقديمها، وأسلوب نشرها

يقول الدكتور محمد زين العابدين رستم: ((إذ ينقل آخرهم عن أولهم، ولاحقهم عن سابقهم، فمقارنة قريبة بين كتابين هما: (نقد الإمام البخاري) لخليل محمد عقده، وبين كتاب (جناية البخاري) لزكريا أوزون، تكشف أن منهج التناول لقضية البحث واحد، إذ يقوم هذا المنهج على عرض أحاديث البخاري حسب موضوعها والتعليق الخفيف عليها دفعا في الصدر، مع الغمز واللمز والسخرية والطنز، والأمثلةُ المأخوذة من البخاري واحدة والقضايا المثارة واحدة، قضية المرأة، قضايا أحاديث الغيب، قضايا تهم النبي صلى الله عليه وسلم. ))[4]

---

(1)الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (548هـ)، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، (19/1).

(2)أحمد شاكر، شرح ووضع فهارس مسند الإمام أحمد، دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م، ( 6 / 523 ) .

(3)مصطفى بن حسني السباعي (1384هـ)، الاستشراق والمسْتَشْرِقُونَ ما لهم وما عليهم، دار الوراق للنشر والتوزيع، (ص:26).

(4)محمد بن زين العابدين رستم، أسباب الانحراف في القراءة المعاصرة للسنة النبوية، بحث علمي محكم، منشور في ملتقى أهل التفسير، بتاريخ: 2011/05/08م، (ص:38).

و كان للمستشرقين الأثر البارز في الطاعنين في السنة اليوم، فالتمسوا طرائقهم، ومناهجهم، ومدحوا جهودهم، وبحوثهم، قال أبو رية مثنيا على المستشرقين: (( قوم يفهمون بعقول راجحة، وأذهان مستنيرة، وعلوم واسعة، وأفكار متحررة، لا يكبلهم شيء من تقليد أو عبادة الأسلاف، ولا يعرفون عبارة قال المصنف رحمه الله. ))[1]

قال عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: (( أما بعد: فإنه وقع إليَّ كتاب جمعه الأستاذ (( محمود أبو رية )) وسماه (( أضواء على السنة المحمدية ))، فطالعته وتدبرته، فوجدته جمعاً وترتيباً وتكميلاً للمطاعن في السنة النبوية، مع أشياء أخرى تتعلق بالمصطلح وغيره ))[2]

وقال أبو شهبة: (( وقد جاء القساوسة والمسْتَشْرِقُونَ في العصور الحديثة فأخذوا هذه الطعون والشبهات فنفخوا فيها وزادوا فيها ما شاء لهم هواهم أنْ يزيدوا وحملوها أكثر مِمَّا تحمل وطلعوا بها على الناس، ومِمَّا يؤسف له غاية الأسف أنَّ بعض الذين يثقون بكل ما يرد عن الغربيين من آراء ومذاهب قد تلقفوا هذه الشبهات، والطعون ونسبها بعضهم إلى نفسه زوراً فكان كلابس ثوبي زور، والبعض الآخر لم ينتحلها لنفسه، ولكنه ارتضاها، وجعل من نفسه بوقاً لترددها. ))[3]

وأيضا ما نلاحظه في أصحاب الطعون، والشبهات هو قلة علمهم، وتكرارهم لشبهات من قبلهم، وعدم اختصاصهم، تجده طبيبا أو مهندسا، أو أديبا[4]، ثم يتكلم في السنة، ورواتها، ويطعن في المصنفات الحديثية، وأصحابها، ويأخذ ما يوافق هواه، ويرد ما يخالف بأقل مجهود، ومع ضعفهم، وقلة بضاعتهم، لكنهم يُلمّعُون، ويُرفعون، ويُعرَّفون، ويُوصفون بالألقاب الخداعة فهذا مفكر، وهذا مجدد، وهذا مثقف، وهذا متحرِّر، وتنشر لهم المقالات، وتطبع لهم المؤلفات، ويدعون إلى الملتقيات، ويستضافون في مختلف الإذاعات، والقنوات، مع أنّ القاسم المشترك بينهم هو الغرور، وحب الظهور،

---

(1) محمود أبو رية، شيخ المضيرة، أبو هريرة، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1413هـ-1993م، (ص: 28-29).

(2) الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، (4/1).

(3)دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، (ص: 6-7).

(4) وليس معنى ذلك أن هؤلاء لايحق لهم الكلام في السنة والدين، فلا مانع من أن يوجد طبيب، وهو في نفس الوقت من العلماء، وطابة العلم في الشريعة، لكن هؤلاء تغلب عليهم السطحية، والجرأة، والتكرار، والتضليل، والتلبيس، والتأثر بالأفكار الغربيين، ومناهجهم.

وقلة العلم، وسوء الفهم.

قال السباعي: (( هذا هو أبو ريّةَ على حقيقتهِ: جاهلٌ يبتغي الشُهرةَ في أوساطِ العلماءِ وفاجرٌ يبتغي الشهرةَ بإثارةِ أهلِ الخيرِ، ولعمري إنَّ أشقى النّاسِ من ابتغى الشهرةَ عندَ المنحرفينَ والموتورينَ بلعنةِ اللهِ والملائكةِ والنّاسِ أجمعينَ ))[1]

وقال المعلمي: (( وأما كتّاب العصر فإنهم مقتدون بكتّاب الإفرنج الذين يتعاطون النظر في الإسلاميات ونحوها. ))[2]

وتجدهم يردون السنة، أو بعض الأحاديث بعقولهم، وأهوائهم، ويعترفون بذلك

قال زكريا أوزون في الإهداء: ((إلى كل من يحترم العقل ويقدره. إلى كل من يحتكم إلى العقل في الحكم على النقل. إلى كل من أضاء شمعة الإبداع في ظلام التقليد الأعمى والتبعية. إلى كل من أضاء شمعة الفكر في ظلام القياس والآبائية. إلى كل من أحب الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم ومعتقداتهم. معًا في هذا المشوار الشائك الطويل. ))[3]

وقال مرتضى عن أبي رية: ((وفتحت الحديث معه وقلت: يا مولانا الشيخ: بأي مذهب من المذاهب الأربعة متمسك، فأجاب: أنا مسلم أعمل بكتاب الله وسنة نبيه، وأنا غير ملتزم بمذهب من هذه المذاهب الأربعة. وقال: أنا أعلم من الشافعي، وأبي حنيفة.

فسألته عن رأيه في الصحاح؟. فقال: الصحاح صحاح عند أصحابها.

فقلت: ما رأي سيادتكم في بعض الرواة المكثرين للحديث؟. فقال: تقصد زي من، مثل من؟ قلت: " أبو هريرة ". فقال: أبو هريرة رجل وضاع!. ))[4]

ويمكن تسمية هذه المرحلة بطعون، وشبهات الرويبضة، فغالب أصحاب الطعون، والشبهات في

---

(1)السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص: 467).

(2)عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1406 هـ – 1986 م، (1/ 209).

(3) جناية البخاري، (ص: 9).

(4)السيد مرتضى الرضوي « مع رجال الفكر »، نشر مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر ، بيروت، ( 1 / 130 – 158 )

عصرنا جهال، غير مختصين، إما كفار معاندون للدين، أو متأثرين بحياة الغرب، وأفكارهم

يقول سامر الإسلامبولي[1]: "... ماذا يريد عُبَّادُ الأسانيد منا؟! ! هل يريدون أن ننتسب ونتمسك بالأشخاص... . نعم إننا قرآنيون ولنا الشرف بذلك الانتساب، ولينتسب عباد الأسانيد لمن شاؤوا من المرجعيات والأصنام؟ ؟. . "[2]

وأختم في وصفهم بقول الخطيب البغدادي رحمه الله: ((وقد رأيت خَلقًا من أهل هذا الزمان ينتسبون إلى الحديث، ويَعدُّون أنفسَهم من أهله المتخصِّصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدَّعون، وأقلّهم معرفة بما إليه ينتسبون، يرى الواحد منهم إذا كتب عددًا قليلاً من الأجزاء، واشتغل بالسماع برهة يسيرة من الدهر، أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولما يجهد نفسه ويتعبها في طِلابِه، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه... وهم -مع قلة كَتْبهم له، وعدم معرفتهم به- أعظم الناس كبرًا، وأشدّ الخلق تيهًا وعجبًا، لا يراعون لشيخ حرمة، ولا يوجبون لطالب ذِمَّة، يخرقون بالراوين، ويعنفون على المتعلمين، خلاف ما يقتضيه العلم الذي سمعوه، وضدّ الواجب مما يلزمهم أن يفعلوه. ))[3] رحم الله الخطيب هذا كلامه في من تكلم في الحديث، وهو من غير أهله... فكيف به لو رأى أهل زماننا، وكأني به يقول: (( وقد رأيت خلقا من هذا الزمان يطعنون في الحديث، ويعدّون أنفسهم من أصحاب العقل الراجح، والفهم السديد، الذي يمكنهم من قبول الحديث، وردِّه دون النظر في الأسانيد، هم أبعد الناس مما يدّعون، وأجهلهم معرفة، وعلما، وأقلهم بضاعة، وفهما، يرى الواحد منهم إذا ردّ الأحاديث، وطعن في نقلتها، أنه المدافع عن الدين، والقرآن، المجدد لفكر الأمة، ومخلصها من الذل، والخسران، ولما يجهد نفسه، ويتعبها في فهم السنة، والوقوف على جهود المحدثين الأئمة، ولا لحقته مشقة دراسة الأحاديث والغوص في دررها، وفوائدها. وهم- مع قلة علمهم، واعوجاج فهمهم- أعظم الناس كبرا، وأشد الخلق تيها، وعجبا. لا يراعون لمحدث-صحابي فما دونه-حرمة، يستهزؤون بنقلة السنة، ويعنفون على الأئمة، خلاف ما يقتضيه العقل، والفهم الذي

---

(1)سامر بن محمد نزار إسلامبولي ولادة دمشق 1963 سوري الجنسية ، أصل العائلة- جده الثاني- من تركيا نسبة إلى " إسلام بول" التي كان اسمها " قسطنطينية" والمحاضرات، باحث ومحاضر في الفكر الإسلامي - عضو في اتحاد الكتَّاب العرب منذ عام 2008 - مؤسس منتدى عرب قرءان – السلام الاجتماعي النهضوي - عضو باحث في مؤسسة الدراسات الفكرية المعاصرة. (مأخوذة من مدونة http://islambouli.blogspot.com)

(2)القرآن من الهجر إلى التفعيل لسامر إسلامبولي، منشور على موقع أهل القرآنwww/ahl- alquran.com

(3)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (1/ 75-77).

ادعوه، وضدّ الواجب مما يلزمهم أن يفعلوه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

**المطلب الثاني: أنواع الطعون، والشبهات المثارة حول السنة، وأهدافها، وخطرها.**

جعلت هذا المطلب في فرعين: تكلمت في الأول عن أنواع الطعون الموجهة للسنة، ثم تكلمت في الثاني عن أهداف الطعن في السنّة، وبث الشبهات حولها، وخطر ذلك.

**الفرع الأوّل: أنواع الطعون، والشبهات المثارة حول السنة.**

اتّخذ الطعن في السنة، وبث الشبهات حولها أشكالا متنوعة، وصنوفا كثيرة، وطرقا متعددة، فتارة عن طريق إنكارها، ونفي حجتها، أو لمز واتهام رواتها، وتارة بالطعن في مناهج المحدثين، والنقاد بأنه ليس لهم منهج منضبط، وأنّ جهودهم في دراسة الأسانيد، وتمحيص الروايات، جهود فردية مزاجية، لا تصدر عن قواعد عامة، ولا تستند إلى منهج واضح دقيق، وتارة عن طريق الطعن في المرويات بالتشكيك فيها، وادعاء التناقض، والتعارض بينها، ودعوى مخالفتها للعقل، والواقع، وأخرى عن طريق الطعن في صاحبها صلى الله عليه وسلم؛ باختلاق روايات، أو إعادة صياغتها بما يفيدهم، ويخدمهم، أو باختيارهم، وانتقائهم لروايات موضوعة، وضعيفة، وهذا كله مربوط بأهداف معينة.

يقول الشيخ أبو شهبة: ((وقد اتَّخذوا للوصول إلى هذه الغاية الدنيئة أساليب متعددة، فتارة عن طريق التشكيك في ثبوتها وأنها آحادية وليست متواترة، وتارة أخرى عن طريق اختلاق الروايات التي تظهر الأحاديث بمظهر السطحية والسذاجة في التفكير، ومخالفة الواقع المحسوس أو العقل الصريح أو النقل الصحيح أو التجربة المسَلَّمَةِ إلى غير ذلك من الأساليب... ))[1]

فهذه الطعون، والشبهات تختلف، وتتعدد حسب أصحابها، ومروجيها: من كفار كالمستشرقين، أو جاحدين لها كالقرآنيين، والحداثيين، أو متأولين لها، ومحرفين كالعقلانيين، وأصحاب الطوائف المنحرفين، ولذا فإن تصنيف هذه الطعون، والشبهات، وتقسيمها يكون بعدة اعتبارات، باعتبار أصحابها، أو فهمها، وتأويلها، أو ثبوتها، وحجيتها، أو رواتها، ونقلتها، وقد حاولت أن أضع تقسيما عاما يشمل كل الاعتبارات، فجعلت هذه الطعون، والشبهات في ثلاثة أقسام هي:

- إنكار السنة، ونفي حجتها.
- الطعن في نقلتها، ومناهج أهلها.
- الطعن في متون الأحاديث، و القدح فيها.

**أولا: إنكار السنة، ونفي حجتها:**

تتفاوت درجة الإنكار من طائفة إلى أخرى، ومن منهج إلى آخر، ومن مدرسة إلى أخرى، فالقرآنيون ينكرون السنة جملة، وتفصيلا، فحتى ما وافق القرآن، قالوا هو موجود في القرآن فما فائدته في السنة، والحداثيون كذلك يجعلونها من التراث الذي كان في زمان، ومكان محددين، لا يتعداهما، وهناك من ينكر حجية الخبر الواحد مطلقا، أو ينكرها بعد عرضها على عقله، وفهمه.

قال الشاطبي: ((الاقتصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السنة؛ إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شئ، فاطرحوا أحكام السنة فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله))[2]

ويقول أيضا: ((فإن كثيرا من أهل البدع هكذا فعلوا، اطرحوا الأحاديث، وتأولوا كتاب الله على

(1) دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، (ص:6).

(2) الموافقات، (4/325-326).

غير تأويله؛ فضلوا وأضلوا. ))[1]

وقال السيوطي: (( وأصل هذا الرأي الفاسد أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن وهم في ذلك مختلفو المقاصد. ))[2]

وقال الدكتور السباعي: ((وقصارى القول أنَّ إنكار حُجِيَّة السُنَّة والادعاء بأنَّ الإسلام هو القرآن وحده لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة، وهو يصادم الواقع، فإنَّ أحكام الشريعة إنما ثبت أكثرها بالسُنَّة، وما في القرآن من أحكام إنما هي مُجْمَلَةٌ وقواعد كلية في الغالب، وإلاَّ فأين نجد في القرآن أنَّ الصلوات خمسة، وأين نجد ركعات الصلاة، ومقادير الزكاة، وتفاصيل شعائر الحج وسائر أحكام المعاملات والعبادات. ))[3].

ومنهم من ينكر الأحاديث إذا خالفت هواه، أو عقله الذي جعله معيارا لقبول الأحاديث وردها، قال التيجاني[4]: (( فإنني أهدي كتابي إلى كل عقل سليم، يمحص الحق فيعرفه من بين ركام الباطل، ويزن الاقوال بميزان العدل فيرجح كفة المعقول، ويقارن الكلام والاحاديث فيتبين المنطقي من المعسول. ))[5]

وقال زكريا أوزون: ((الأحاديث التي تعارض العلم والمنطق والذوق السليم فنتركها دون حرج))[6]

ويقول أبو رية: ((ولنعلم أننا اليوم قد أصبحنا في عصر لا يسود فيه غير سلطان العقل، والعلم، ولا يروج في سوقه إلا ما قام إلى أخذ ما يوافق هواهم، ورد ما يخالف، ولا حرج في ذلك بل هذا هو المطلوب من المسلم))[7] وقال: ((أنت بالخيار تلقاء ما جاء في هذه الكتب-يقصد المصنفات الحديثية- تأخذ منها ما تأخذ، وتدع ما تدع، وليس عليك في الحالتين حرج أو جناح. ))[8].

---

(1) المصدر نفسه، (329/4).

(2) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، (ص:6).

(3)السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، (ص: 165).

(4)محمد التيجاني السماوي ولد سنة 1943م في قفصة بتونس، تشيع وله مؤلفات منها: ثم اهتديت، الشيعة هم أهل السنة، (أنظر ترجمته لنفسه في كتابه ثم اهتديت)

(5)محمد التيجاني السماوي، ثم اهتديت، مؤسسة الفجر، لندن، الطبعة الرابعة، 1414/1993،(ص:5).

(6) جناية البخاري، (ص:27).

(7) شيخ المضيرة أبو هريرة، (ص:289).

(8) المصدر نفسه، (ص:294).

**ثانيا: الطعن في نقلة السنّة ومناهج أهلها:** من الوسائل التي استعملها الطاعنون قضية الطعن في نقلة السنة، وبث الشبهات حولهم بداية من الصحابة إلى غيرهم من رواة الحديث، لأنهم إذا طعنوا في الناقل أفسدوا المنقول وهدوا أركانه، والشبهات التي استعملوها في هذه القضية اعتمدت على طريقتين إما الطعن في عدالة نقلة الحديث و ضبطهم، أو رد أحاديث صحيحة، واتهامهم بوضعها، واختراعها.

**الطريقة الأولى:**

فهي تصويرهم للصحابة، ورواة الحديث، والمصنفات الحديثية أنّهم أصحاب مصالح شخصية ضيقة، وصراعات على الدنيا، والمال، والملك، وجمعوا في ذلك الروايات الكاذبة، والوقائع الزائفة، وتتبعوها، وأظهروها، دون التأكد من مصدرها، ومعرفة صحتها، فطعنوا في عدالتهم، وصدقهم وأنّ أناسا هكذا لا يمكن ائتمانهم على السنة، ولا تصديقهم في نقولهم، وأخبارهم.

روى الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي داود السجستاني قال: (( لما جاء الرشيد بشاكر رأس الزنادقة ليضرب عنقه، قَالَ: أَخْبَرَنِي، لم تعلمون المتعلم منكم أول ما تعلمونه الرفض والقدر؟ قَالَ: أما قولنا بالرفض فإنا نريد الطعن على الناقلة، فإذا بطلت الناقلة أوشك أن يبطل المنقول. ))[1]

قال سيد القمني[2] عن الصحابة: ((هؤلاء القوم باعوا الدين مبكرين للسلطان، ولا تعلم كيف كيف يصدقهم المسلمون اليوم ويتبعونهم في خيانة كارثية للإسلام ونبيه. ))[3]

وقال محمود أبو ريه: ((إن عدالة الصحابة تستلزم ولا ريب الثقة بما يروون، وما رووه قد حملته كتب الحديث بما فيه من غثاء، وهذا الغثاء هو مبعث الضرر وأصل الداء))[4]

---

(1) تاريخ بغداد، (5/ 504).

(2)سيد القمني من مواليد 13 مارس 1947 بمدينة الواسطى في محافظة بني سويف، له عدة مؤلفات منها: أهل الدين والديمقراطية، الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل، حروب دولة الرسول.
(أنظر http://quemny.blogspot.com).

(3)سيد محمود القمني، انتكاسة المسلمين إلى الوثنية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2010م، (ص: 210).

(4) أضواء على السنة، (ص: 340 ).

وأيضا طعنوا في ضبط نقلة السنة، وروايتهم للحديث، وكيف تحملوا هذا الكم الهائل من الأحاديث، فهم مثلهم مثل باقي البشر معرضون للخطأِ، والنسيان، فكيف نثق في نقلهم، ونقبل أخبارهم.

**الطريقة الثانية:**

هي اختيارهم لأحاديث لم تستسغها عقولهم، ولم تتقبلها نفوسهم، فاتهموا الصحابة، و رواة الحديث، وأصحاب المصنفات بتلفيقها، والكذب في روايتها، ونسبتها إلى النبي صلى الله علية وسلم، وهذه طريقة ماكرة خادعة للطعن في السنة، وردها فحتى يبطلوا المنقول طعنوا في الناقل.

قال أبو زرعة الرازي: ((يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة. ))[1].

وقال الإمام مالك رحمه الله عن هؤلاء الذين يسبون الصحابة: ((إنّما هؤلاء أقوام أرادوا القدح في النبي عليه الصلاة و السلام فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء و لو كان رجلا صالحا لكان أصحابه صالحين ))[2]

وقال الإمام الذهبي ((فمن طعن فيهم أو سبهم فقد خرج من الدين ومرق من ملة المسلمين لأن الطعن لا يكون إلا عن اعتقاد مساويهم وإضمار الحقد فيهم وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم وما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ثنائه عليهم وفضائلهم ومناقبهم وحبهم ولأنهم أرضى الوسائل من المأثور والوسائط من المنقول والطعن في الوسائط طعن في الأصل والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول وهذا ظاهر لمن تدبره وسلم من النفاق ومن الزندقة والألحاد في عقيدته. ))[3]

**ثالثا: الطعن في متون الأحاديث، و القدح فيها.**

وغالبا تكون من الكفار المعاندين، أو ضعاف النفوس المقلدين، فينظروا في السنة فيختاروا أحاديث، ووقائع في الغالب هي ضعيفة، أو موضوعة، أو أنّهم حرفوها، وأساؤوا فهمها وقصدهم محاولة تفكيك السنة من الداخل، وإسقاط مكانتها.

---

(1)الكفاية في علم الرواية، (ص:49).

(2)تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية، (ص: 580).

(3)الذهبي، تنسب لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، الكبائر، دار الندوة الجديدة – بيروت، (ص:237-238)

قال الصابوني: (( وعلامات البدع على أهلها باديةٌ ظاهرةٌ، وأظهر آياتهم وعلاماتهم شدَّةُ معاداتهم لحملة أخبار النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، واحتقارُهم لهم وتسميتهم إياهم حشويةً وجَهَلَةً وظاهريةً ومشبِّهةً، اعتقادًا منهم في أخبار الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، أنها بمعزلٍ عن العلم، وأنَّ العلم ما يلقيه الشيطان إليهم من نتاج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير، وكلماتهم وحججهم العاطلة بل شبههم الداحضة الباطلة. ))[1].

قال أبو الفضل الهمداني: ((مبتدعة الإسلام والكذابون والواضعون للحديث أشد من الملحدين، لأن الملحدين قصدوا إفساد الدين من خارج وهؤلاء قصدوا إفساده من داخل، فهم كأهل بلد سعوا في فساد أحواله، والملحدون كالمحاصِرين من خارج، فالدخلاء يفتحون الحصن، فهم شر على الإسلام من غير الملابسين له. ))[2]

**الفرع الثاني: أهداف الشبهات، والطعون الموجهة نحو السنة، وخطرها**

لما كانت للسنة النبوية مكانة عظيمة فهي المبينة لأحكام القرآن والشارحة لأمور الدين، والمكوِّنة لشخصية المسلمين، نُصب لها العداء، وترصّد لها الأعداء، بالطعن، وبث الشبهات، وهذا كله لأنّ لهم في حربهم ضدها أهدافا، وغايات تنطوي على أخطار منها:

1- تنفير الناس عامة و المسلمين خاصة من السنة، وإضعاف مكانتها في النفوس

قال محمد أسد(1992م): ((إنّ الهدف إسقاطها حتى يفقد المسلمون الصورة التطبيقية الحقيقية لحياة رسول الله ﷺ والمسلمون الأوائل، وبذلك يفقد الإسلام أكبر عناصر قوته. ))[3]

---

(1)إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أبو عثمان(449هـ)، عقيدة السلف أصحاب الحديث، دراسة وتحقيق: ناصر بن عبد الرحمن الرحمن بن محمد الجديع، دار العاصمة، الطبعة الثانية، 1419 هـ- 1998م، (ص:299).

(2)الصارم المسلول، (1/ 171)

(3)محمد أسد، الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة: الدكتور عمر فرّوخ، دار العلم للملايين، (ص: 88 – 95).

ويقول الدكتور مصطفى السباعي: ((والذي حملهم-أي المستشرقون- على ركوب متن الشطط في دعواهم هذه، ما رَأَوْهُ في الحديث النبوي الذي اعتمده علماؤنا من ثروة فكرية وتشريعية مُدهشة))[1]

2-التشكيك في مكانة نقلة السنة من الصحابة، ورواة الحديث، ونقلته، ومتى سقطت ثقة هؤلاء، وعدالتهم، أمكن ردّ كل شيء جاء من جهتهم، وقد يصل أحدهم بهذا التفكير إلى الطعن حتى في صحة القرآن، واكتماله، بسبب طعنه في الصحابة، وتكذيبهم.

3-تشويه الحقائق، وتزييفها، وقلب الوقائع، وتحريفها، والافتراء على النبي صلى الله عليه وسلم

4- الشبهات تمرض الروح، وتضعف الإيمان،

5-تضييع الكثير من الأحكام، والجهل بمسائل الحلال، والحرام

6-تغليب الهوى عل الإتباع، والانقياد، والتسليم.

7-الجرأة على السنة، والحكم عليها، من أي شخص، دون الرجوع إلى أهل الاختصاص في ذلك فكل من لا يوافق حديث هواه رده، وأبطله بحجج واهية، وأدلة ساقطة.

قال الإمام أحمد: ((كيف يجوز له أن يرد الأحاديث، وقد رواها الثقات؟ وينبغي للإنسان إذا لم يعرف الشيء أن لا يرد الأحاديث، وهو لا يحسن يقول: لا أحسن))[2]

ولقد أحسن ابن القيم رحمه الله في وصف أمثال هؤلاء بقوله: (( تلاعبهم بالنصوص، وانتهاك حرماتها، فلو رأيناهم وهم يلوكونها بأفواههم، وقد خلت بها المثُلات، وتلاعبت بها أمواج التأويلات، وتقاذفت بها رياح الآراء، واحتوشتها رماح الأهواء، ونادى عليها أهل التأويل في سوق من يزيد، فبذل كل واحد في ثمنها من التأويلات ما يريد... فلا إله إلا الله والله أكبر! كم هدمت بهذه المعاول معاقل الإيمان! وثلمت بها حصون حقائق السنة والقرآن! وكم أطلقت في نصوص الوحي لسان كل جاهل أخرص ومنافق أرعن، وطرّقت لأعداء الدين الطريق وفتحت الباب لكل مبتدع وزنديق))[3]

---

(1)الاستشراق والمسْتَشْرِقُونَ ما لهم وما عليهم، (ص:28).

(2)أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ( 241هـ)، مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، الدار العلمية - الهند، (20/3).

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ( 751هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408هـ،

8-ضعف التدين، وانحلال الأخلاق يقول البشير الإبراهيمي: (( إن شيوع ضلالات العقائد وبدع العبادات والخلاف في الدين هو الذي جرّ على المسلمين هذا التحلّل من الدين، وهذا البعد عن أصليه الأصليين، وهو الذي جرّدهم من مزاياه وأخلاقه حتى وصلوا إلى ما نراه.

وتلك الخلال من إقرار البدع والضلالات هي التي مهّدت السبيل لدخول الإلحاد على النفوس، وهيّأت النفوس لقبول الإلحاد، ومحال أن ينفذ الإلحاد إلى النفوس المؤمنة، فإن الإيمان حصن حصين للنفوس التي تحمله، ولكن الضلالات والبدع ترمي الجد بالهوينا، وترمي الحصانة بالوهن، وترمي الحقيقة بالوهم، فإذا هذه النفوس كالثغور المفتوحة لكل مهاجم. ))[1]

ويقول محمد أسد: (( إن العمل بسنة رسول الله هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وأن ترك السنة هو انحلال الإسلام. لقد كانت السنة هي الهيكل الحديدي الذى قام عليه صرح الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكل بناء ما، أفيدهشك بعد أن يتقوض ذلك البناء كأنه بيت من ورق؟ ))[2]

9-فتح باب عظيم للطعن في القرآن، وتأويله حسب الهوى، دون الرجوع للدليل، إذ السنة مبينة، ومكملة للقرآن، وردها، والطعن فيها مقدمة للطعن في القرآن، وتفسيره بالأهواء

بقول الشاطبي: (( فإن كثيرا من أهل البدع هكذا فعلوا، اطرحوا الأحاديث، و تأولوا كتاب الله على غير تأويله؛ فضلوا وأضلوا. ))[3]

ويقول أيضا: (( السنة توضح المجمل، وتقيد المطلق، وتخصص العموم، فتخرج كثيرا من الصيغ القرآنية عن ظاهر مفهومها في أصل اللغة، وتعلم بذلك أن بيان السنة هو مراد الله تعالى من تلك الصيغ، فإذا طرحت واتبع ظاهر الصيغ بمجرد الهوى صار صاحب هذا النظر ضالا في نظره جاهلا بالكتاب، خابطا في عمياء، لا يهتدي إلى الصواب فيها، إذ ليس للعقول من إدراك المنافع والمضار في التصرفات الدنيوية إلا النزر اليسير، وهي في الأخروية أبعد على الجملة والتفصيل. ))[4]

---

(1/ 297-298).

(1)محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي (1385هـ)، آثَارُ الإمَام مُحَمَّد البَشِير الإبْرَاهِيمِي، جمع وتقديم: الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1997م، (4/202).

(2) الإسلام على مفترق الطرق، (ص:89).

(3) الموافقات، (4/ 329).

(4)الموافقات، (4/ 334).

ويقول أبو شهبة: ((فقد ظهرت فئة في القديم والحديث إلى هذه الدعوة الخبيثة وهي الاكتفاء بالقرآن عن الأحاديث، وغرضهم هدم نصف الدين أو إنْ شئت فقل: تقويض الدين كله، لأنه إذا أهملت الأحاديث والسُنن فسيؤدِّي ذلك – ولا ريب – إلى استعجام كثير من القرآن على الأمَّةِ وعدم معرفة المراد منه، وإذا أهملت الأحاديث واستعجم القرآن فَقُلْ: على الإسلام العفاء. ))[1]

10- يضطرب إيمان المسلم، ويصبح في شك، وحيرة، وخجل من أمور دينه

يقول الشيخ أبو شهبة رحمه الله: ((وقد مني الإسلام من قديم الزمان بأعداء لا ينامون، ويضمرون له الكيد وينسجون الخيوط ويحيكون المؤامرات لذهاب دولته، وسلطانه وهؤلاء لما لم يتمكنوا من المجاهرة بالعداوة لجأوا إلي الدس والخديعة واتبعوا في سبيل ذلك وسائل متعددة: فطورا عن طريق إظهار الحب والتودد لآل البيت، وطورا عن طريق التأويل في النصوص الدينية تأويلا لا يشهد له لغة ولا شرع؛ وقد حاول هؤلاء الأعداء أن يشككوا المسلمين في أساس دينهم، وهو القران الكريم... وكذلك حاولوا أن يشككوا المسلمين في الأصل الثاني وهو السنة النبوية، وقد اتخذوا للوصول إلى الغاية الدنيئة أساليب متعددة؛ فتارة عن طريق التشكيك في ثبوتها، وأنها أحادية وليست متواترة؛ وتارة أخرى عن طريق اختلاف الروايات التي تظهر الأحاديث بمظهر السطحية والسذاجة في التفكير ومخالفة الواقع المحسوس أو العقل الصريح والنقل الصحيح أو التجربة المسّلمة إلى غير ذلك من الأساليب... ))[2]

**المطلب الثالث: جهود العلماء قديما، وحديثا في الدفاع عن السنة، ورد الطعون، والشبهات**

لقد تعرضت السنة لحملات تشويه، وتزييف، عبر الأزمان لكنّ العلماء رحمهم الله لم يسكتوا عن هذا الباطل بل ردوه، ودحروه، وكشفوا كذب، وضلال أصحابه، وأهدافهم، ودسائسه، وعملوا على صيانة السنة، وحمايتها من كل ما يدنسها، ويزلزل مكانتها وجعلوا الدفاع عن السنة من حق الإسلام عليهم، وحق العلم الذي في صدورهم يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات القاطعة إنما يعارضونه بمثل هذه الحجج

(1) دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، (ص:16).

(2) المصدر نفسه، (ص:5-6).

الداحضة. فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم؛ لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين. ))[1]

بل واعتبروا الدفاع عن السنة من أعظم الجهاد في سبيل الله

قال الحميدي شيخ البخاري: ((والله! لأن أغزو هؤلاء الذين يَرُدُّون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أحبُّ إلي من أن أغزو عِدَّتهم من الأتراك. ))[2]

وقال يحي بن يحي شيخِ البخاري: ((الذَّبُّ عن السُّنَّةِ أفضل من الجهاد في سبيل الله. ))[3]

وقال ابن تيمية: (( فالراد على أهل البدع مجاهد. ))[4]

فالعلماء هم الحصن المنيع في وجه هذه الشبهات، والأكاذيب قال ابن القيم: (( الراسخ في العلم لو وردت عليه من الشبه بعدد أمواج البحر ما أزالت يقينه و لا قدحت فيه شكّاً؛ لأنه قد رسخ في العلم فلا تستفزّه الشبهات، بل إذا وردت عليه ردها حرسُ العلم و جيشُه مغلولةً مغلوبة))[5]

فكانت للعلماء رحمهم الله جهود جبارة في حماية السنة، والذب عنها، ورد الطعون، والأباطيل، وكشف حقيقتها، وزيفها في كل زمان ومكان فشبهات أهل الباطل لن تنتهى، ولن تقف عند حد، قال البشير الإبراهيمي: (( الحق والباطل في صراع، منذ ركّب الله الطباع، وإنما يظهر الحق على الباطل حين يحسن أهله الدعوة إليه على بصيرة. ))[6]

وبالرغم من قبح هذه الطعون، والشبهات، وأنّ أغلبها مبني على الكذب، والافتراء لكنّ العلماء رحمهم الله بيّنوا أنّهم لم يذكروا هذه الآراء إلا في سبيل الردّ عليها، وكشف ما فيها من افتراء.

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (728هـ)، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1411 هـ - 1991 م، (1/ 357).

(2) الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ( 481هـ)، ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1998م، (71/2)

(3) مجموع الفتاوى، (13/4).

(4) مجموع الفتاوى، (13/4).

(5)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، (140/1).

(6)آثَارُ الإِمَام مُحَمَّد البَشِير الإِبْرَاهِيمِي، (4/ 201).

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه: ((وقد تكلم بعض منتحلي الحديث من أهل عصرنا في تصحيح الأسانيد، وتسقيمها بقول لو ضربنا عن حكايته، وذكر فساده صفحا لكان رأيا متينا، ومذهبا صحيحا، إذ الإعراض عن القول المطَّرح أحرى لإماتته، وإخمال ذكر قائله، وأجدر أن لا يكون ذلك تنبيها للجهال عليه، غير أنا لما تخوفنا من شرور العواقب، واغترار الجهلة بمحدثات الأمور، وإسراعهم إلى اعتقاد خطأ المخطئين، والأقوال الساقطة عند العلماء، رأينا الكشف عن فساد قوله ورد مقالته بقدر ما يليق بها من الرد، أجدى على الأنام، وأحمد للعاقبة إن شاء الله))[1]

وقال السيوطي: (( اعلموا يرحمكم الله أن من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تذكر إلا عند داعية الضرورة))[2]

وقال: ((وهذه آراء ما كنت استحل حكايتها، لولا ما دعت إليه الضرورة من بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذي كان الناس في راحة منه من أعصار. ))[3]

أما عن جهود العلماء، والمحدثين في الدفاع عن السنة، وردِّ الطعون، والشبهات، والأباطيل فهي أشهر من أن تذكر، فكانت لهم رحمهم الله قديما، وحديثا مؤلفات في حماية السنة، وصيانتها، والرد على كل الافتراءات، ودحضها، وكشف ضلال، وانحراف أصحابها،

ولم يسكت المعاصرون أيضا عن هذه الطعون، والشبهات، فكانت لهم ردود سواء بالمقالات المنشورة في الجرائد، والمجلات، أو مواقع الأنترنت، أو بعقد المؤتمرات و الملتقيات، أو بالكلام عليها، وعلى أصحابها في الإذاعات، والقنوات، وهي ولله الحمد والمنة كثيرة جدا

وأعظم المؤلفات في هذا العصر "موسوعة بيان الإسلام الرد على الإفتراءات والشبهات"

لنخبة من كبار العلماء قام عليها أكثر من 200 عالم وباحث في تخصصات مختلفة على رأسهم:

1. أ. د / محمد الأحمدي أبو النور، وزير الأوقاف المصري الأسبق.
2. أ. د / أحمد عمر هاشم، رئيس جامعة الأزهر الأسبق.
3. أ. د / عبد الله عبد العزيز المصلح، أمين عام الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة

---

(1) صحيح مسلم، (1/ 28).

(2)مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، (ص:5).

(3)المصدر نفسه، (ص: 3).

بمكة المكرمة.

4. أ. د / نبيل السمالوطي، أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الدراسات الإنسانية . جامعة الأزهر

5. أ. د / محمد محمد داود، أستاذ بكلية الآداب . جامعة قناة السويس.

وقد احتوت هذه الموسوعة ردود على طعون، وشبهات قرابة 1200 شبهة

و اعتمدت في الرد على الشبهات منهجا يعنى بالدليل العقلي والنقلي معا

طبعت من دار نهضة مصر للنشر في أربعة وعشرين مجلدا خصصت ثمانية منها في الدفاع عن السنة ورد الشبهات المثارة حولها.

وهناك أيضا عدة مؤلفات في هذا العصر تعنى بالدفاع عن السنة، وبيان مكانتها، والرد على الشبهات، والطعون المثارة حولها، أذكر نماذج منها، للتدليل على جهود المعاصرين في رد الطعون، والشبهات الموجهة للسنة.

- كتاب: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي

المؤلف للدكتور مصطفى السباعي[1].

- كتاب: حجية السنة

المؤلف: عبد الغني عبد الخالق[2].

- كتاب: ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية.

المؤلف: محمد عبد الرازق حمزة[3].

- كتاب: الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة

المؤلف: عبد الرحمن المعلمي اليماني[4]

- كتاب: السنة في مواجهة الأباطيل

المؤلف: محمد طاهر حكيم[5].

---

(1) مطبوع عن المكتب الإسلامي: دمشق- سوريا، الطبعة الثالثة، 1402-1982

(2) مطبوع عن دار الوفاء

(3) طبع عن المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1378هـ.

(4)طبع عن المطبعة السلفية ومكتبتها/عالم الكتب-بيروت، 1406هـ/1986م.

(5) مطبوع عن رابطة العالم الإسلامي، 1402هـ.

ـ كتاب: السنة المفتري عليها

المؤلف: سالم البهنساوي[1]

ـ كتاب: السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها

المؤلف: مكي الشامي[2].

ـ كتاب: المستشرقون والحديث النبوي

المؤلف: محمد بهاء الدين[3]

ـ كتاب: السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم

المؤلف: عبد الموجود عبد اللطيف[4]

ـ كتاب: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم

المؤلف: محمد لقمان السلفي[5].

ـ كتاب: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية

المؤلف: أمين الصادق[6]

ـ كتاب: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء

المؤلف: حمدي الصعيدي[7].

–كتاب: دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين

المؤلف: محمد بن محمد أبو شهبة[8].

–كتاب: السنة النبوية ومطاعن المبتدعة فيها

المؤلف: مكي الشامي[9]

---

(1) طبع عن دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1409هـ–1989م.

(2) طبع عن دار عمار للنشر والتوزيع، 1420هـ/1999م.

(3) طبع عن دار النفائس.

(4) طبع عن دار المؤلف، القاهرة– مصر، 1411هـ–1991م.

(5) طبع عن دار الداعي بالرياض، الطبعة الثانية، 1420هـ.

(6) طبع عن مكتبة الرشد.

(7) طبع عن مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2007م.

(8) مطبوع عن مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1406 هـ – 1985 م

(9)مطبوع عن دار عمار، الطبعة الأولى، 1420هـ

-كتاب: دفع الشبهات عن السنة النبوية

المؤلف: عبد المهدي عبد القادر[1]

-كتاب: السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها.

المؤلف: عماد السيد الشربيني[2]

-الكتاب: منكروا السنة في ميزان العقل والشرع

المؤلف: دكتور محمد نعيم ساعي[3]

-الكتاب: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي

المؤلف: مصطفى السباعي[4]

-الكتاب: الحديث والمحدثون عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية

المؤلف: محمد محمد أبو زهو[5]

-الكتاب: السنة قبل التدوين

المؤلف: محمد عجاج الخطيب[6]

-الكتاب: مكانة السنة في التشريع الإسلامي.

المؤلف: محمد لقمان السلفي[7]

---

(1) مطبوع عن مكتبة الإيمان – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1421هـ 2001م.

(2) مطبوع عن دار اليقين – مصر، الطبعة: الأولى، 1423هـ - 2002م.

(3)مطبوع عن مكتبة أم القرى- القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ.

(4) مطبوع عن دار الوراق، 1421هـ، 2000م .

(5)مطبوع عن دار الكتاب العربي – بيروت 1404هـ .

(6)مطبوع عن دار الفكر – بيروت ط1/1383هـ - 1963م.

(7)مطبوع عن دار الوعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1420 – 1999م.



جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## المبحث الثاني: أثر جمع روايات الحديث الواحد في الرد على الشبهات المثارة حول الصحابة، ونقلة السنة، وأصحاب المصنفات الحديثية.

في هذا المبحث أتكلم عن طعون، وشبهات توجهت إلى نقلة السنة، ورواتها، صحابة، وغيرهم، و إلى أصحاب المصنفات الحديثية، وكيفية استعمال ضابط جمع الروايات في رد هذه الشبهات، وقد جعلت هذا المبحث في ثلاثة مطالب، أما الأول؛ ففي الكلام عن الشبهات الموجهة للصحابة، والثاني في الشبهات والطعون الموجهة لرواة الحديث، والثالث في الشبهات والطعون الموجهة لأصحاب المصنفات الحديثية.

### المطلب الأول: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات، والطعون الموجهة

**للصحابة، أبو هريرة نموذجا.**

للصحابة رضوان الله عليهم مكانة عالية، ومنزلة رفيعة كيف لا، وقد نصروا الدين، بأنفسهم، وأموالهم، ونقلوا لنا أقوال رسول الله، وأفعاله، ذكرهم الله جلا وعلا في كتابه

قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسۡتَغۡلَظَ فَٱسۡتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعۡجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا ٢٩﴾[الفتح:29]

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٠﴾[الحديد:10].

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾[التوبة:100]

عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «خير النّاس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء من بعدهم قوم تسبق شهادتهم أيمانهم، وأيمانهم شهادتهم» [1]

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسبوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد، ذهبا ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه»[2]

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (( من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة؛ أولئك أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كانوا أفضل هذه الأمة؛ أبرها قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم ))[3]

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، (91/8)، رقم: 6429، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم (1962/4)، رقم: 2533.

(2) صحيح البخاري، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا» (8/5)، رقم: 3673، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، (4/ 1967)، رقم: 2541.

(3) جامع بيان العلم وفضله، (2/ 947)، رقم: 1810

ويقول أيضا رضي الله عنه: ((إنّ الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئا فهو عند الله سيئ ))[1]

ويقول الخطيب البغدادي: (( على أنه لو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء، لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطعَ على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء. ))[2]

وقال ابن القيم رحمه الله: ((فالله سبحانه أعلم حيث يجعل رسالاته أصلا وميراثا؛ فهو أعلم بمن يصلح لتحمل رسالته فيؤديها إلى عباده بالأمانة والنصيحة، وتعظيم المرسل والقيام بحقه، والصبر على أوامره والشكر لنعمه، والتقرب إليه، ومن لا يصلح لذلك، وكذلك هو سبحانه أعلم بمن يصلح من الأمم لوراثة رسله والقيام بخلافتهم، وحمل ما بلغوه عن ربهم. ))[3]

ويقول الشيخ محمد الزرقاني: (( فأنت ترى من هذه الشهادات العالية في الكتاب والسنة ما يرفع مقام الصحابة إلى الذروة وما لا يترك لطاعن فيهم دليلا ولا شبه دليل.

حكمة الله في اختيار الصحابة، والواقع أن العقل المجرد من الهوى والتعصب يحيل على الله في حكمته ورحمته أن يختار لحمل شريعته الختامية أمة مغموزة أو طائفة ملموزة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا. ومن هنا كان توثيق هذه الطبقة الكريمة طبقة الصحابة يعتبر دفاعا عن الكتاب والسنة وأصول الإسلام من ناحية ويعتبر إنصافا أدبيا لمن يستحقونه من ناحية ثانية ويعتبر تقديرا لحكمة الله البالغة في اختيارهم لهذه المهمة العظمى من ناحية ثالثة. كما أن توهينهم والنيل منهم يعد غمزا في هذا الاختيار الحكيم ولمزا في ذلك الاصطفاء والتكريم فوق ما فيه من هدم الكتاب والسنة والدين. ))[4]

---

(1)مسند الإمام أحمد بن حنبل، (84/6)، رقم: 3600.

(2)الكفاية في علم الرواية، (ص:48).

(3) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (751هـ)، طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، 1394هـ، (ص:97).

(4)محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة، (1/

وقال ابن عبد البر: ((وما أظن أهل دينٍ من الأديان إلا وعلماؤهم معتنون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته))[1]

وقال الإمام الجويني: ((الصحابة هم نقلة الشريعة ولو ثبت توقف في رواياتهم لانحصرت الشريعة على عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما استرسلت على سائر الأعصار. ))[2]

ورغم هذه المكانة العالية، والدرجة الرفيعة، لم يسلموا -رحمهم الله، ورضي عنهم- من الطعن، والافتراء، واللمز، والاعتداء.

وينبغي أن نعرف أن قسما من هؤلاء الطاعنين ليس همهم الصحابة، وإنما همهم الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم، ودينه

قال الإمام مالك رحمه الله عن هؤلاء الذين يسبون الصحابة: ((إنما هؤلاء قوم أرادوا القدح في النبي صلى الله عليه وسلم فلم يمكنهم ذلك فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلا صالحا كان أصحابه صالحين. ))[3]

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (( إذا رأيت رجلا يذكر أحدا من الصحابة بسوء فاتهمه على الإسلام. ))[4]

وقال أبو زرعة الرازي رحمه الله: ((إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة))[5]

---

.(338-337

(1) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م، (19/1)

(2) الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (478هـ) البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م، (1/ 242).

(3) الصارم المسلول على شاتم الرسول، (ص: 580).

(4) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (774هـ)، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408، هـ - 1988 م.

(5)الكفاية في علم الرواية، (ص:49).

وقال الإمام النسائيُّ رحمه الله: ((إنما الإسلام كدارٍ لها باب، فباب الإسلام: الصحابة رضي الله عنهم، فمَنْ آذى الصحابة إنما أرادَ الإسلامَ، كمَن نَقَرَ البابَ إنما يريد دخول الدار. ))[1]

وقال الإمام أبو نعيم رحمه الله: (( فلا يتتبع هفوات أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وزللهم ويحفظ عليهم ما يكون منهم حال الغضب والموجدة إلا مفتون القلب في دينه. ))[2]

ويقول أيضا: (( لا يبسط لسانه فيهم إلا من سوء طويته في النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته والإسلام والمسلمين. ))[3]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وذلك أنَّ أولَ هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقًا وعِلْمًا وعَملًا وتبليغًا، فالطعن فيهم طعنٌ في الدين، مُوجبٌ للإعراض عما بعثَ الله به النبين، وهذا كان مقصود أول مَن أظهر بدعة التشيع، فإنما كان قصده الصّدّ عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله، ولهذا كانوا يُظْهِرُونَ ذلك بحسْبِ ضعفِ الملة. ))[4]

ويقول أيضا: ((فإنَّ القدْح في خير القرون الذين صَحِبوا الرسول قدْحٌ في الرسول – عليه السلام – كما قال مالك وغيره مِن أئمة العلم: هؤلاء طعَنوا في أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إنما طعنوا في أصحابه؛ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحًا، لكان أصحابه صالحين. ))[5]

وقد أراد الطاعنون في السنة فتح باب الطعن في الصحابة، وعدالتهم، وأن النقد ينبغي أن يطالهم، والهدف الأساسي من هذا هو رد نقولهم، وأحاديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال محمود أبو رية: ((إنهم – أي العلماء – قد جعلوا جرح الرواة وتعديلهم واجباً تطبيقه على كل راو مهما كان قدره، وإنهم قد وقفوا دون عتبة الصحابة، فلم يتجاوزوها، إذ اعتبروهم جميعاً

---

(1)ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (711هـ)، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1402 هـ – 1984م، (3/ 103).

(2)أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (430هـ)، الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة / السعودية، الطبعة: الثالثة، 1415هـ – 1994م، (ص:344).

(3) المصدر نفسه، (ص: 376).

(4) منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، (18/1).

(5)مجموع الفتاوى، (429/4).

عدولاً لا يجوز عليهم نقد، ولا يتجه إليهم تجريح ومن قولهم في ذلك "إن بساطهم قد طوي"، ومن العجب أنهم يقفون هذا الموقف، على حين أن الصحابة أنفسهم قد انتقد بعضهم بعضاً))[1].

ومن الطعون التي كانت موجهة إليهم مسألة تكذيبهم في روايتهم الحديث عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما لا يوافق الحديث أهواءهم، ولا يخدم غاياتهم، ويخالف أفكارهم، يسارعون إلى اتهام من رواه من الصحابة بالكذب فيه، والتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون أدنى نظر، وتقصي، فيلصقون الخبر بالصحابي، وأنه من افترائه، وكذبه، والهدف من ذلك إسقاط عدالته، وضبطه، ورد كل ما جاء به، وبالتالي رد

سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الوسائل المهمة لردّ هذه الطعون، والشبهات، الموجهة للصحابة رضي الله عنه، مسألة جمع روايات الحديث الواحد.

فعند جمع روايات هذا الحديث الواحد الذي زعموا أن هذا الصحابي افترى فيه على النبي، وكذب في نسبته إليه، نجد له مخارج، وروايات من صحابة آخرين، وبنفس لفظه، أو على الأقل لا يخرج عن معناه، فيتضح لنا كذبهم، وينكشف افتراءهم، ويرد كيدهم، ومكرهم، وطعنهم في الصحابي الذي روى الخبر، فهذا الضابط مهم جدا في هذه الجزئية، فهو يرد الشبهات، والطعون حول الصحابة، وأيضا حول عدم قبول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ورده بزعم أنه كذب، وافتراء.

ولعلّ أكثر الصحابة تعرضا للطعن، وبث الشبهات هو أبو هريرة رضي الله عنه، وأرضاه، فطعنوا في شخصه، وفي نقله، وألفوا في ذلك المؤلفات، وكتبوا المقالات، وما ذلك إلا لمكانة هذا الصحابي الجليل في رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو أكثر الصحابة رواية لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم،

قال ابن عمر: ((يا أبا هريرة، كنت ألزمنا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأعلمنا بحديثه))[2]

روى أشعث بن سليم عن أبيه قال: سمعت أبا أيوب الأنصاري يحدث عن أبي هريرة فقيل له: أنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتحدث عن أبي هريرة؟ فقال: ((إن أبا هريرة قد سمع

---

(1) أضواء على السنة المحمدية، (ص:315).

(2) سير أعلام النبلاء، (2/ 435).

ما لم نسمع. ))[1]

وقال الإمام الشافعي: ((أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره. ))[2]

وقال ابن تيمية عن أبي هريرة: ((حافظ الأمة على الإطلاق يؤدي الحديث كما سمعه ويدرسه بالليل درساً فكانت همته مصروفة إلى الحفظ وتبليغ ما حفظه كما سمعه. ))[3]

ونتيجة لهذه المكانة، والأمانة في إيصال حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان من أكثر الصحابة عرضة للطعن، والافتراءات خاصة في هذا العصر

قال السباعي: ((إن صحابياً يظل يُحَدِّثُ الناس سبعاً وأربعين سَنَةً بعد وفاة الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – على مسمع من كبار الصحابة وأقرب الناس إليه، من زوجته وأصحابه ثم لا يلقى إلا تجلة وإعظاما، يرجع إليه في معرفة الأحاديث، ويهرع إليه التابعون من كل جانب، وَيَتَزَوَّجُ منه سيد علماء التَّابِعِينَ الإمام الجريء التقي الورع سعيد بن المسيب ابنته، ويتلقى عنه علمه وحديثه، ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، لم نسمع أن أحداً من الصحابة بلغ مبلغه في الآخذين عنه، وكلهم يجمعون على جلالته والثقة به، وينطوي في تاريخ الإسلام ثلاثة عشر قَرْنًا، وهي كلها شهادات صدق في أحاديثه وأخباره. إن صحابياً بلغ في التاريخ ما بلغه أبو هريرة، يأتي إليه اليوم من يزعم أن المسْلِمِينَ جميعاً أئمة وأصحاباً وتابعين وَمُحَدِّثِينَ لم يعرفوه على حقيقته، وأنه في الواقع كان يكذب ويفتري، إن موقفاً كهذا يقفه بعض الناس من مثل هذا الصحابي العظيم، لجدير بأن يجلب لأهله والقائلين به الاستخفاف والازدراء بعلومهم وعقولهم معاً. ))[4]

فمما ورد من طعن في أبي هريرة رضي الله عنه وأرضاه:

قول أبو رية: ((إنك لو رجعت إلى كتب الحديث فإنك تجد فيها أحاديث كثيرة لأبي هريرة ويرفعها إلى النبي صلى الله عليه وآله، يزعم في بعضها أنه سمعها بأذنه من النبي صلى الله عليه وآله ويؤكد في بعض آخر هذا السماع، ويزيد عليه فيقول: أخذ رسول الله بيدي وهو يحدثني! وإذا أنت تدبرت هذه الأحاديث وبحثت عن حقيقتها، وجدت أنها ليست من قول

---

(1) المصدر نفسه، ( 2/ 436).

(2)المصدر نفسه، (2/ 432).

(3) مجموع الفتاوى، (94/4).

(4)السنة ومكانتها، (ص:319).

النبي صلى الله عليه وآله، وإنما هي مكذوبة عليه. ))[1]

ويقول: ((كان أبو هريرة عندما يريد شيئا يضع له حديثا))[2]

وقال السيد عبد الحسين شرف الدين[3]: ((فالسنة أرفع من أن تحتضن أعشابا شائكة وخز بها أبو هريرة ضمائر الأذواق الفنية: وأدمى بها تفكير المقاييس العلمية قبل أن يشوه بها السنة المنزهة ويسئ إلى النبي وأمته صلى الله عليه وآله. ))[4]

ويقول التيجاني (( ولعل نصف الدين الثاني خصّوا به أبا هريرة الذي روى لهم ما يشتهون فقرّبوه وولّوه إمارة المدينة وبنوا له قصر العقيق بعدما كان معدماً، ولقّبوه براوية الإسلام. وبذلك سهل على بني أميّة أن يكون لهم دين كامل جديد ليس فيه من كتاب الله وسنّة رسوله إلا ما تهواه أنفسهم ))[5].

ويقول: محمد صادق الصدر[6]: (( أبو هريرة: صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووضع على لسانه أحاديث كثيرة مما لم يروها غيره... وإن الأحاديث الدالة على كذبه كثيرة وكثيرة جدا))[7]. وغيرها من الطعون والافتراءات.

---

(1)شيخ المضيرة أبو هريرة، (ص: 268).

(2) المصدر نفسه، (ص: 142).

(3)هو عبد الحسين بن يوسف بن جواد بن إسماعيل بن محمد بن محمد بن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن نور الدين الموسوي، الشهير بالسيد عبد الحسين شرف الدين. ولد في الكاظمية في العراق سنة 1873 ميلادي (1290هجرية)، توفى في مدينة صور سنة 1957 ميلادي (1377 هجرية)، له عدة مؤلفات منها المجالس الفاخرة في مآتم العترة الطاهرة، الأساليب البديعة في رجحان مآتم الشيعة، انظر ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

(4) عبد الحسين شرف الدين الموسوي، أبو هريرة، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة الرابعة، 1397هـ–1977م، (ص: 7).

(5) ثم اهتديت، (ص: 148).

(6)محمد بن محمد صادق بن محمد مهدي بن إسماعيل الصدر (1943 – 1999). هو رجل دين ومرجع شيعي عراقي معروف؛ كان من مُعارضي النظام العراقي في فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي وقد عُرف بنشاطه المناهض للنظام وهو الذي أدّى لاغتياله. له عدة مؤلفات منها: موسوعة الإمام المهدي، أشعة من عقائد الإسلام، شذرات من فلسفة الإمام الحسين، الكلمة التامة في الولاية العامة، وغيرها، (أنظر ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.).

(7)محمد بن محمد صادق بن محمد مهدي بن إسماعيل الصدر (1999 م)، الشيعة الإمامية، نقد لما أورده خصوم الشيعة الإمامية في كتبهم وآثارهم، مطبوعات النجاح، القاهرة، الطبعة الثانية، 1402 /هـ 1982 م، (ص:143–145).

قال أحمد شاكر: ((وقد لهج أعداء الإسلام في عصرنا وشغفوا بالطعن في أبي هريرة وتشكيك الناس في صدقه وفي روايته، وما إلى ذلك أرادوا، وإنما أرادوا أن يصلوا – زعموا – إلى تشكيك الناس في الإسلام تبعاً لسادتهم المبشرين، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن أو الأخذ بما صح من الحديث – في رأيهم – وما صح من الحديث في رأيهم إلا ما وافق أهواءهم وما يتبعون من شعائر أوربا وشرائعها. ))[1]

وضابط جمع روايات الحديث الواحد من أهم الوسائل في رد هذه الطعون، و الشبهات، وكشف ما فيها من باطل، وافتراءات، ومعظم الكتب الطاعنة في أبي هريرة رضي الله عنه مبنية على هذا الأساس اختيار لروايات محددة، ومكررة ثم اتهام أبي هريرة رضي الله عنه بوضعها، وتأليفها، ونسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم، فمعظم الطعون التي كانت موجهة

لأبي هريرة رضي الله عنه بسبب روايته لأحاديث معينة نجد أنها جاءت من طرق صحابة آخرين.

يقول الأعظمي: (( فإنهم لم يدرسوا هذا الموضوع دراسة فحص دقيق و إلاَّ لما وقعوا في هذه الشبهة الواهية، فإن أبا هريرة لم يرو الأحاديث الغريبة التي لا يقبلها العقل و المنطق، بل إن هذه الغرائب نسبت إليه على رغمه، فهو برئ من هذا كله، و إذا وجد هناك حديث يتصعب فهمه و هو حديث صحيح فإن أبا هريرة لم يكن منفردًا بروايته، بل شاركه فيه جماعة من الآخرين، فتكون المسؤولية مجزأة بين هؤلاء جميعًا))[2]

وهذا مثال عن طعنهم في أبي هريرة رضي الله عنه وفي رواياته للأحاديث.

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أفضل الصدقة ما ترك عن غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول» تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني، ويقول الابن: أطعمني، إلى من تدعني "، فقالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: ((لا، هذا من كيس أبي هريرة))[3]

وقد اخترت هذا الحديث لأن الشبه الموجهة إليه لا تقتصر عليه فقط إنما تتعداه إلى أحاديث

(1)شرحه لمسند الإمام أحمد، ( 6 / 522 ) .

(2) أبو هريرة في ضوء مروياته، (ص: 77).

(3) صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال (63/8)، رقم: 5355

أخرى، فكل حديث من طريق أبي هريرة رضي الله عنه أرادوا ردّه، والطعن فيه، استدلوا بهذا الحديث، وأنّه مما رواه أبو هريرة من كيسه، وليس من حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

فلا يخلو مؤلف يطعن في أبي هريرة من هذا الحديث، والكلام عليه

يقول عبد الحسين شرف الدين: ((ولأبي هريرة كيس وسع هذا المزود وغيره كان عيبة علمه يتناول منه ما يشاء متى شاء وكيف شاء وربما سئل عما يحدث فيقال له أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فيقول: لا هذا من كيس أبي هريرة. وعجائب أبي هريرة يضيق عنها إملاؤنا هذا وحسبنا منها ما أوردناه حجة على ما اردناه والحمد لله. ))[1]

ويقول محمد صادق النجمي: ((وبناءا على هذا الإقرار والاعتراف من أبي هريرة وأنه كان يخرج من كيسه أباطيل وأراجيف وينقلها إلى الناس على أنها قول الرسول ( صلى الله عليه وآله ) وسيرته، فما ندري! ولعل هذين الحديثين هما أيضا من نبع كيس أبي هريرة ))[2]

وللرد على هذه الشبهة، وهذا الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه، نستعمل ضابط جمع روايات الحديث حتى نفهم الرواية التي اختاروها، وبنوا عليها طعونهم، وافتراءاتهم.

والحديث جاء من طريق أبي هريرة بروايات عديدة، وأيضا جاء من طرق صحابة آخرين

عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول»[3]

وعن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول » قال: سئل أبو هريرة ما " من تعول؟ " قال: امرأتك، تقول: أطعمني أو أنفق علي – شك أبو عامر – أو طلقني، وخادمك يقول: أطعمني واستعملني، وابنتك تقول: إلى من تذرني. [4]

هذه روايات أبي هريرة لهذا الحديث في كتب السنة، ووحدها تكفي لبيان زيف، وبطلان هذه الشبهة. فقد بينت الروايتين السابقتين أنّ قول النبي صلى الله عليه وسلم هو: خير الصدقة ما كان

---

(1)أبو هريرة، (ص: 179).

(2)محمد صادق النجمي، أضواء على الصحيحين، ترجمة الشيخ يحي كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، 1491هـ، (ص: 251).

(3)صحيح البخاري، كتاب النفقات، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال (63/8)، رقم: 5356

(4)مسند الإمام أحمد بن حنبل، (458/16)، رقم: 10785. وصححه الألباني في الإرواء برقم:834.

عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول. وباقي الحديث هو تفسير من أبي هريرة، فهذا إدراج من أبي هريرة رضي الله عنه الغرض منه الإيضاح، والبيان.

وقد جاء الحديث من طريق صحابة آخرين هم:

عن حكيم بن حزام رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى، ومن يستعفف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله»[1]

وعن القعقاع بن حكيم، قال: كتب عبد العزيز بن مروان إلى ابن عمر، أن ارفع إلي حاجتك، قال: فكتب إليه ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يقول: " إن اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، ولست أسألك شيئا، ولا أرد رزقا رزقنيه الله منك "[2]

وعن طارق المحاربي، قال: قدمنا المدينة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول: ((يد المعطي العليا، وابدأ بمن تعول: أمك، وأباك، وأختك، وأخاك، ثم أدناك، أدناك. ))[3]

وعن أبي رمثة التميمي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " يد المعطي العليا، أمك وأباك، وأختك وأخاك، ثم أدناك أدناك ". وقال رجل: يا رسول الله، هؤلاء بنو يربوع قتلة فلان؟ قال: " ألا لا تجني نفس على أخرى "[4]

فالحديث لم يأت من طريق أبي هريرة رضي الله عنه وحده، بل من طريق صحابة آخرين فلماذا يتهم أبو هريرة بالافتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أليس هذا دليل على أن حكمهم هذا معد مسبقا، ثم أرادوا أي لفظ، أو رواية موهمة ليتشبثوا بها، ويجعلوها دليلا على بدعهم، وضلالاتهم، ولو راموا الحق لوجدوه، ولكن الضلال يصد، ويعمي؟!.

قال ابن حجر في الفتح: (( قالوا يا أبا هريرة شيء تقول من رأيك أو من قول رسول الله صلى

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، (112/2)، رقم: 1427، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، وأن اليد العليا هي المنفقة وأن السفلى هي الآخذة (717/2)، رقم: 1034.

(2)مسند الإمام أحمد بن حنبل، (8/ 50)، رقم: 4474. وصححه الألباني في الإرواء برقم:834.

(3)السنن الكبرى للنسائي، كتاب الزكاة، باب أيتهما اليد العليا، (50/3)، رقم: 2323. وصححه الألباني في الإرواء برقم:834

(4)مسند الإمام أحمد بن حنبل، (11/ 674)، رقم: 7105. وصححه الألباني في الإرواء برقم:834.

الله عليه وسلم قال هذا من كيسي وقوله من كيسي هو بكسر الكاف للأكثر أي من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ))[1]

فمن طعن في هذا الحديث هو في الحقيقة غير مدرك للحديث وعلومه، لا يفرق بين مرفوع، وموقوف، ولا يميز ألفاظ الحديث من المدرج.

وصدق الإمام الحاكم رحمه الله إذ قال: (( إنما يتكلم في أبي هريرة، لدفع أخباره، من قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار: إما معطل جهمي، يسمع أخباره التي يرونه خلاف مذهبهم – الذي هو كفر– فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه، تمويها على الرعاء والسفل، أن أخباره لا تثبت بها الحجة! !... وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخبارا لم يفهموا معناها! ! أنا ذاكر بعضها بمشيئة الله عز وجل. ))[2]

## المطلب الثاني: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات والطعون الموجهة لنقلة السنة، الزهري نموذجا

لنقلة السنة، ورواتها فضل عظيم جدا في صيانة السنة، وحمايتها، بذلوا في سبيل ذلك الغالي، والنفيس، ورصدوا أعمارهم، وأموالهم في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل

يقول ابن حبان: (( فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الديار، والأوطان في طلب السنن من الأمصار، وجمعها بالرحل والأسفار والدوران في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة؛ لئلا يدخل مضل في السنن شيئاً يضل به، وإن فعل فهم الذابون عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين. ))[3]

---

(1)فتح الباري شرح صحيح البخاري، (501/9).

(2) المستدرك على الصحيحين، (3/ 586).

(3)محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ( 354هـ)، المجروحين من المحدثين

وفي هذا السياق أيضا يقول الخطيب البغدادي: (( فقد جعل رب العالمين الطائفة المنصورة حراس الدين، وصرف عنهم كيد الكائدين لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين، فشأنهم: حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري، والبحار في اقتباس ما شرع المصطفى، لا يعرجون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولاً وفعلاً، وحرسوا سنته حفظاً، ونقلاً، حتى ثبتوا بذلك أصلها، وكانوا أحق بها وأهلها، وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله – تعالى – يذب بأصحاب الحديث عنها، فهم الحفاظ لأركانها، والقوامون بأمرها وشأنها )) [1]

ويقول سفيان الثوري: ((الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض))[2].

ويقول يزيد بن زُريع: ((لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد))[3].

ويقول أبو حاتم الرازي: (( لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم، أمناء يحفظون آثار الرسل إلا في هذه الأمة. فقال له رجل: يا أبا حاتم ربما رووا حديثاً لا أصل له، ولا يصح؟ فقال: علماؤهم يعرفون الصحيح من السقيم، فروايتهم ذلك للمعرفة، ليتبين لمن بعدهم أنهم ميزوا الآثار وحفظوها))[4].

وقال الإمام أبو داود الطيالسي: ((لولا هذه العصابة لا ندرس الإسلام "يعني أصحاب الحديث الذين يكتبون الآثار))[5].

وقال القاضي عياض: (( كان الأعمش يقول لا أعلم لله قوما أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث ويحيون هذه السنة وكم أنتم في الناس والله لأنتم أقل من الذهب ))[6].

قال أحمد بن سلام الفقيه: ((ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد))[7].

---

والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ، الطبعة: الأولى، 1396هـ، (26/1)

(1) شرف أصحاب الحديث، (ص:10).

(2) المصدر نفسه، (ص: 44 ).

(3) المصدر نفسه، (ص: 44 ).

(4) المصدر نفسه، (ص:42).

(5) المصدر نفسه، (ص: 52).

(6) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، (ص:27).

(7)شرف أصحاب الحديث، (ص: 73 ).

والأقوال في فضلهم كثيرة جدا.

ومع هذا لم يسلموا من الطعون الكاذبة، والشبهات الواهية، والاتهامات الباطلة، بغضا لأفعالهم، وحقدا لمكانته، وردا لمروياتهم.

و كانت سمة المبتدعة الطعن فيهم، ورد كلامهم، وتكذيبهم في رواياتهم، ونقولهم.

وقال الخطيب البغدادي: ((وحين تعييهم الحيل يلجؤون إلى قذف نقلة السنة بالتهم الباطلة ويصفونهم بالأوصاف المخزية التي هم منها براء، لإسقاطهم، وزعزعة الثقة بهم، وصرف قلوب الأمة عنهم. ))

وهذا وصف دقيق من الخطيب رحمه الله لهؤلاء، فهدفهم الطعن في السنة، وإسقاطها، وحين أعيتهم الحيل، وصعبت عليهم طرق الرد، والإنكار، سلكوا طرقا أخرى منها الطعن في نقلة السنة، وإسقاط مكانتهم عند الأمة، لكن علماء الأمة تنبهوا لهذا القصد، والمكر، وأن من ورائه أهدافا، وغايات تتجاوز مجرد الطعن في الرواة إلى الكيد للسنة، بل وحتى الإسلام، وأهله

قال يحيى بن معين: ((إذا رأيت الرجل يتكلم في حماد بن سلمة وعكرمة مولى ابن عباس فاتهمه على الإسلام ))[1].

وقال نعيم بن حماد: (( إذا رأيت العراقي يتكلم في أحمد بن حنبل فاتهمه في دينه وإذا رأيت الخراساني يتكلم في إسحاق بن راهويه فاتهمه في دينه وإذا رأيت البصري يتكلم في وهب بن جرير فاتهمه في دينه ))[2].

وقال أسود بن سالم: (( كان ابن المبارك إماما يقتدى به، كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلا يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام ))[3].

وقال أحمد بن سنان القطان: ((ليس فى الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع

---

(1)أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي ( 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، 1423هـ / 2003م، (3/ 568).

(2)تاريخ بغداد، (7/ 362).

(3) المصدر نفسه، (11/ 400).

الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه))[1].

ذكر الشاطبي عن عمرو بن عبيد أنه قال: (( ألا تسمعون؟ ما كلام الحسن وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حيضة ملقاة. ))[2].

وروي له حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً: "إن أحدكم يُجمع خلقُهُ في بطنِ أُمه أربعين يوماً. ثم يكون في ذلك علقةً مثلَ ذلكَ. ثم يكون في ذلك مُضغةً مثلَ ذلك. ثم يُرسلُ المَلَكُ فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربعِ كلماتٍ: بكتب رزقِهِ، وأجلِهِ، وعملِهِ، وشقيٌّ أو سعيدٌ ... الحديث"[3].

فقال: ((لو سمعت الأعمش يرويه لكذبته، ولو سمعته من زيدين وهب لما أحببته، ولو سمعته من ابن مسعود لما قبلته، ولو سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلت ما على هذا أخذت علينا الميثاق. ))[4].

فانظر رحمك الله بمن طعن أولا اتجه إلا نقلة الحديث، كالأعمش، وحين تتأمل قوله تعلم أن الطعن في الأعمش إنما بسبب الحديث، والدليل أنه أكمل كلامه بأنه حتى لو سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم لرده، بل وحتى من الله جلّ وعلا تعالى الله عما يقولون، فهدفهم رد الأخبار، والأثار التي لا توافق أهواءهم، ولا تنسجم مع أراءهم، وأفكارهم.

و هاك نماذج من طعون المعاصرين في نقلة السنة، ورواتها

يقول نيازي عز الدين[5]: ((أهل الحديث ورواته، كانت مهنتهم رواية الأحاديث وكتابتها، فهم يرتزقون مما يرددون ويكتبون. وقالوا: إن ما كتبوه بأيديهم (وحي آخر) من عند الله مثل القرآن، وقالوا: إن كتاب الله هو القرآن، وما معهم من الروايات والأقاويل كتاب الحكمة، ظناً وظلماً، فهم

---

(1) معرفة علوم الحديث، (ص: 4) .

(2) الاعتصام، ( 1/ 296).

(3) صحيح البخاري، كتاب القدر، باب في القدر، ( 486/11)، رقم: 6594، مسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وكتابه رزقه وعمله وشقاوته وسعادته،( 2036/4) رقم: 2643 .

(4)البداية والنهاية، (79/10).

(5)نيازي عز الدين: كاتب سوري معاصر، هاجر إلى أمريكا. من مؤلفاته: إنذار من السماء، ودين السلطان، الذى زعم فيه أن السنة المطهرة وضعها أئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين لتثبيت ملك السلطان ومعاوية رضي الله عنه وصار على دربه علماء المسلمين إلى يومنا هذا. (أنظر كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، الطبعة: الأولى / 1422 هـ - 2002 م، ص:21).

قالوا عن أكاذيبهم إنها من عند الله، تماماً كما فعل أهل الكتاب من قبلهم في تحريفاتهم. ))[1].

ويقول: ((لذلك نجد الإمام أحمد بن حنبل الذى كان صديقاً حميماً لرؤساء المحفل السري الخفي، لم يرض أن يقول بخلق القرآن فجلده المأمون، لأنه وجد جلده أرحم من قتله على يد أصدقائه إن قال بعكس تعليماتهم كلها))[2].

ويقول أيضا: ((أبو حنيفة النعمان كان صديقاً لأحبار اليهود الذين ادعوا أنهم أحبار الإسلام بإعلانهم إسلامهم، أمثال: يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف القاضي، الذى كان من أكبر أصحاب أبى حنيفة))[3].

وقال أبو رية: (( وجعل للرواة علة في الإضافة والحذف تسوية لمواقف معينة من الأمراء والخلفاء والحكام في زمن الفتنة التي غشيت المسلمين وفتحت عليهم أبواب الشرور. ))[4]

ومن نقلة السنة، ورواتها الذين لم يسلموا من الطعون، والافتراءات نجد الإمام الزهري رحمه الله أعظم الرواة مكانة، ومنزلة، وأكثرهم جمعا للحديث، وتحديثا به، فطعنوا في عدالته، واتهموه رحمه الله بوضع الحديث لإرضاء بني أمية.

يقول جولدتسيهر (5): (( ولم يكن الأمويون وأتباعهم ليهمهم الكذب في الحديث الموافق لوجهات نظرهم، فالمسألة كانت في إيجاد هؤلاء الذين تنسب إليهم، وقد استغل الأمويون أمثال

---

(1)نيازي عز الدين، إنذار من السماء (النظرية) ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م. (ص: 705 705 ).

(2)نيازي عز الدين، دين السلطان (البرهان)، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م. (ص: 153 ).

(3) المصدر نفسه، (ص: 154).

(4) أضواء على السنة، (ص: 99).

(5)إجناتس جولدتسيهر مستشرق يهودي مجري ( 1266 – 1340 هـ / 1850 – 1921 م )، تعلم في بودابست وبرلين وليبسيك. ورحل إلى سورية سنة 1873 م، فتعرف بالشيخ طاهر الجزائري وصحبه مدة. وانتقل إلى فلسطين، فمصر، حيث لازم بعض علماء الأزهر. وعين أستاذا في جامعة بودابست (عاصمة المجر) وتوفي بها. له تصانيف باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية، في الإسلام والفقه الإسلامي والأدب العربيّ، ترجم بعضها إلى العربية. ونشرت مدرسة اللغات الشرقية بباريس كتاب بالفرنسية في مؤلفاته وآثاره. ومما نشره بالعربية (ديوان الحطيئة) وجزء كبير من كتاب (فضائح الباطنية) المعروف بالمستظهري، للغزالي. وترجم إلى الألمانية كتاب (توجيه النظر إلى علم الأثر) لطاهر الجزائري، وكتاب (المعمرين) للسجستاني، وغيرهما.(أنظر الأعلام للزركلي 1/ 84).

الإمام الزهري بدهائهم في سبيل وضع الأحاديث... . ))[1]

قال السباعي نقلا عن جولدتسيهر: (( إن عبد الملك بن مروان منع الناس من الحج أيام فتنة ابن الزبير. وبنى قبة الصخرة في المسجد الأقصى ليحج الناس إليها ويطوفوا حولها بدلا من الكعبة، ثم أراد أن يحمل الناس على الحج إليها بعقيدة دينية، فوجد الزهري وهو ذائع الصيت في الأمة الإسلامية مستعدا لأن يضع له أحاديث في ذلك، فوضع أحاديث، منها حديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى»[2]

ومنها حديث: «الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه»[3] وأمثال هذين الحديثين، والدليل على أن الزهري هو واضع هذه الأحاديث، أنه كان صديقا لعبد الملك وكان يتردد عليه، وأن الأحاديث التي وردت في فضائل بيت المقدس مروية من طريق الزهري فقط. ))[4]

ونلاحظ أنّ الطعون الموجة لرواة السنة، ونقلتها تركزت حول أمرين الضبط، و العدالة

طبعا، النقاد اشترطوا لقبول خبر الراوي أن يكون ضابطا لما يرويه، وعدلا سالما من أسباب الفسق، وخوارم المروءة، وضربوا في ذلك أروع الأمثلة في التحري، والتقصي.

لكن سمة الطاعنين من عصرنا، تكذيب النقلة، واتهامهم، وإسقاط حديثهم دون بيان، ولا برهان بل طريقهم في ذلك اتباع الهوى، والبهتان.

ولرد هذه الشبهات، والطعون المبنية على التشكيك في ضبط الرواة، وعدالتهم نستعمل ضابط جمع روايات الحديث الذي طعنوا بسبب رده في ناقله، واتهموه بتلفيقه، والكذب فيه، فعند جمع طرق، وروايات هذا الحديث نجد عددا كبيرا من نقلته، ورواته اتفقوا على ألفاظه، وعباراته، أو على الأقل في معناه، وقد تكلمت في الفصل الأول عن رد شبهات المثارة حول ضبط الرواة، و أتكلم الآن عن الطعون، والشبهات المثارة حول عدالة الرواة، وهي الأخطر، والأجرأ على السنة، ورواتها، والملاحظ على هؤلاء الطاعنين أنّ هدفهم في الغالب ردّ الحديث، وتكذيبه، فينظروا في رواته عسى

---

(1)السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، (ص: 206).

(2)صحيح البخاري، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (60/2) رقم:1189، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (1014/2)، رقم: 1397.

(3)سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس (451/1)، رقم: 1407، وليس في سنده الإمام الزهري.

(4)المصدر نفسه، (ص :191).

أن يجدوا شيئا يوافق أهواءهم، ويدعم افتراءهم فيسقطوهم، ويكذبوهم

لغرض واحد؛ هو رد الأحاديث التي رووها، فيتهمون بالكذب والتزلّف للحكام، وحب المال وغيرها، لكن عند استعمال ضابط جمع روايات الحديث الواحد تظهر الحقيقة، وتنكشف الخديعة، وحتى يتضح هذا الأمر أضرب مثالا بالزهري رحمه الله أنه وضع حديث لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، إرضاء لبني أمية

نجمع روايات الحديث:

**1-رواية أبي هريرة رضي الله عنه**

من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومسجد الأقصى » [1].

ومن طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجد الكعبة، ومسجدي هذا ومسجد الأقصى»[2].

من طريق محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أنه قال: خرجت إلى الطور... فلقيت بصرة بن أبي بصرة الغفاري فقال: من أين أقبلت؟ فقلت: من الطور فقال: لو أدركتك تبل أن تخرج إليه ما خرجت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام وإلى مسجدي هذا وإلى مسجد إيلياء أو بيت المقدس يشك »[3]

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة (60/2) رقم:1189، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (1014/2)، رقم: 1397.

(2)سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (891/2)، رقم: 1461، مسند الإمام أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، (302/16)، رقم: 10506. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم: 997.

(3)مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ( 179هـ)، موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1406 هـ – 1985 م، كتاب الجمعة، باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة، (108/1) رقم:16، السنن الكبرى، كتاب الجمعة، الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة

من طريق عمران بن أبي أنس، حدثه، أن سلمان الأغر، حدثه، أنه سمع أبا هريرة، يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد: مسجد الكعبة، ومسجدي، ومسجد إيلياء »[1]

**2-أبو سعيد الخدري رضي الله عنه:**

عبد الملك بن عمير، قال: سمعت قزعة قال: سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه: - وكان غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة - قال: سمعت أربعا من النبي صلى الله عليه وسلم، فأعجبنني، قال: « لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم، ولا صوم في يومين: الفطر والأضحى، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، ولا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجد الأقصى، ومسجدي هذا » [2]

ورواه مسلم من طريق عبد الملك وهو ابن عمير، عن قزعة، عن أبي سعيد، قال: سمعت منه حديثا فأعجبني، فقلت له: أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: فأقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم أسمع؟ قال: سمعته يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى » [3]

هذه بعض روايات الحديث فأين زعمكم أن الحديث من اختراع الزهري حتى يرضي بني أمية فهذا من البهتان العظيم، والكذب الصراح.

---

(293/2)، رقم: 1766، وصححه الألباني برقم: 997.

(1) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، (1015/2)، رقم: 1397

(2) صحيح البخاري، كتاب الصوم، باب صوم يوم النحر، (43/3)، رقم: 1995

(3) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره، (2/ 975)، رقم: 827

## المطلب الثالث: أثر جمع الروايات في رد الشبهات، والطعون الموجهة لأصحاب المصنفات الحديثية، صحيح البخاري نموذجا.

إنّ أصحاب المصنفات الحديثية لهم جهد عظيم جدا في حفظ السنة، وتدوينها، وجمع طرق الأحاديث، ورواياته، وحفظها، وصيانتها، فحموا السنّة من الضياع، ونقلوها إلى من بعدهم، وأفنوا أعمارهم، وأموالهم في سبيل هذا المقصد النبيل، والعظيم

قال أبو عبد الله الحاكم: ((أصحاب الحديث خير الناس، وكيف لا يكونون كذلك، وقد نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم، وجعلوا غذاءهم الكتابة وسمرهم المعارضة واستراحهم المذاكرة، وخلوقهم المداد، ونومهم السهاد، واصطلاءهم الضياء، وتوسدهم الحصى فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس فعقولهم بلذاذة السنة غامرة، قلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلم السنن سرورهم، ومجالس العلم حبورهم، وأهل السنة قاطبة إخوانهم، وأهل

الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم ))[1].

فأصحاب المصنفات الحديثية لهم فضل كبير بعد الله جلا وعلا في حفظ السنة، وإيصالها لمن بعدهم، فقد توسعت أرض الإسلام، ودخل في الدين خلق كثير من الأعاجم، وظهرت الفرق، والبدع، وانتشرت، فكان لزاما تدوين كل الأحاديث، وجعلها في مصنفات لمقتضى العصر، ومتغيراته.

ولم يسلم أصحاب هذه المصنفات من الطعون، وبث الشبهات حولهم، وحول مصنفاتهم، ورد مروياتهم.

وطبعا لا أقصد أنّ كل ما في هذه المصنفات صحيح مقطوع به، فهذا لم يقل به أحد، لكن أقصد الشبهات، والطعون المبنية على الأهواء، البعيدة عن النقد البناء.

يقول إسماعيل منصور[2]: ((يجب أن تعرف الأمة في جميع بقاع الأرض بحقيقة كتب الحديث والسنة عند جميع فرق المسلمين وهى أنها أقوال ظنية منسوبة إلى رواة ينسبونها بدورهم إلى رسول الله وليست هي أقواله ﷺ بالضرورة. ))[3]

فوجهت شبهات، وطعون إلى أصحاب المصنفات، ومن بين الشبهات رد أحاديث في مصنفاتهم، وتكذيبهم فيها بمجرد الهوى، والاحتكام إلى عقولهم

و من طرق الدفاع عن المصنفات الحديثية، وأصحابها، ورد الشبهات، والطعون الموجهة لها

جمع روايات، وطرق هذا الحديث الذي ادعوا فيه أن صاحب المصنف كذب فيه، فنرى أن صاحب المصنف الذي أخرجه لم ينفرد به، بل أخرجه جمع من أصحاب المصنفات من طرق أخرى، وبروايات مطابقة، أو مقاربة لها، فيظهر لنا ظلمهم، واتهامهم الباطل في تكذيب أصحاب المصنفات، ورد أخبارهم

فهنا تظهر أهمية هذا الضابط في رد الافتراءات، والشبهات حول أصحاب المصنفات، وأن

---

(1)معرفة علوم الحديث، (ص: 3).

(2)هو: إسماعيل منصور جودة، تخرج من جامعة الأزهر، وحصل على العالمية في الطب البيطري من الجامعة، تبرأ من السنة، وزعم أنها أكذوبة كبيرة وخطيرة، وداهية كبرى، أريد بها التشويش على كلام الله تعالى. من آثاره: تبصير الأمة بحقيقة السنة، وشفاء الصدر بنفي عذاب القبر، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين. وغير ذلك.

(كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، ص:189).

(3)إسماعيل منصور جودة، تبصير الأمة بحقيقة السنة : دراسة أصولية شاملة لبيان القيمة الحقيقة للسنة القاهرة، 1416هـ-1995م، (ص: 432)

أصحابها ما زادوا أن جمعوها، وتحت الكتب، والأبواب رتبوها.

وطبعا الطاعنون ركزوا على مصنفات محددة، ووجهوا سهامهم لها، وهذا إما لأنها أكثر المصنفات من حيث عدد الأحاديث، أو أصح المصنفات في نظر المسلمين

قال محمود أبو رية أثناء طعنه في مسند الإمام أحمد: ((على أننا قد رأينا أن نتكلم عن مسند أحمد الذى هو أشهرها لنبين للمسلمين حقيقته، ونكشف عن درجته بين كتب الحديث ليقاس عليها درجة سائر المسانيد ويغنينا ذلك عن الكلام في غيره))[1].

وقال عبد الجواد ياسين[2]: ((ولأن البخاري ومسلم يجبان ما دونهما من الكتب في مفهوم أهل السنة فسوف نحاول التركيز على مروياتهما في هذا الصدد. ))[3].

ويقول زكرياء أوزون: ((وقد تم انتقاء "صحيح الإمام البخاري" لمناقشة ومعالجة موضوع الحديث النبوي فيه، كونه أفضل وأصح كتب الحديث عند كثير من أئمة المسلمين))[4]

ويقول: ((وإذا كان ما في "صحيح البخاري" محاطًا بالهالة والقدسية فإن إعمال العقل والتخلص من أوهام النقل هو ما تم السعي إليه في هذا الكتاب الذى جاءت أبحاثه مبسطة مركزة مباشرة وبعيدة عن التعقيد والتكرار والاستطراد الذى اتصفت به معظم كتب التراث. ))[5]

ويقول سامر إسلامبولي: (( محل تسليم عند المسلمين وهم يعدون كتابيهما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجلَّ، فإذا كان في البخاري ومسلم هذا الكمُّ من الأحاديث المردودة متنا، أو مشكِلة في دلالتها وهي ليست للحصر، فما بالكم بغيرها من الكتب سواء عند السنة أم الشيعة؟ ؟ ))[6]

ويقول أبو رية: (( إنهم – أي العلماء – أعلوا أحاديث كثيرة مما رواه البخاري و مسلم، وكذلك

---

(1) أضواء على السنة، (ص: 323)

(2)عبد الجواد ياسين مفكر من مواليد مدينة الزرقا محافظة دمياط ولد عام 1954 تخرج من كلية الحقوق في جامعة القاهرة سنة1976 وتدرج في سلك النيابة العامة والقضاء منذ تخرجه له مؤلفات في الفكر السياسي والفقه الدستوري، من مؤلفاته السلطة في الإسلام العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، الدين والتدين التشريع والنصّ والاجتماع، مقدمة في فقه الجاهلية المعاصر، السلطة في الإسلام نقد النظرية السياسية. (أنظر الموسوعة الحرة ويكيبيديا.).

(3) عبد الجواد ياسين السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبقة الأولى 1998م، (ص 292.).

(4)جناية البخاري، (ص:11).

(5) المصدر نفسه، (ص:11-12).

(6) تحرير العقل من النقل، (ص: 40)

نجد في شرح ابن حجر للبخاري و النووي لمسلم استشكالات كثيرة، وألف عليهما مستخرجات متعددة، فإذا كان البخاري و مسلم – وهما الصحيحان – كما يسمونها – يحملان كل هذه العلل والانتقادات وقيل فيهما هذا الكلام – دع ما وراء ذلك من تسرب الإسرائيليات إليهما، وخطأ النقل بالمعنى، وغير ذلك في روايتهما – فترى ماذا يكون الأمر في غير البخاري و مسلم من كتب الأحاديث ))[1]

وفي هذا العصر ركزوا على أصح المصنفات الحديثية، ووجهوا سهامهم إليه، ألا وهو الجامع الصحيح للإمام البخاري، وهذا لمكانته عند المسلمين، وأيضا قالوا أنهم إذا أسقطوه كفاهم عناء، تعب محاولة إسقاط باقي المصنفات، فلا يخفى على أحد مكانة الإمام البخاري، وصحيحه عند أئمة المسلمين، وعامتهم، فهو الذي اعتنى به العلماء شرحا، وتدريسا،

قال الإمام النسائي: (( ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري. ))[2].

وقال النووي: ((اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري و مسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة. ))[3]

وقال ابن الصلاح: (( أول من صنف في الصحيح، البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ومسلم مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه وكتاباهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز ))[4]

وقال الحافظ ابن حجر: (( فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عَظُم مقدار هذا المصنِّف – يقصد الإمام البخاري رحمه الله – في نفسه، وجل تصنيفه في عينه، وعَذَر الأئمة من أهل العلم في تلقّيه بالقبول والتسليم، وتقديمهم له على كل مُصنّف في الحديث والقديم. ))[5]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (( فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخاري و

---

(1) أضواء على السنة المحمدية، (ص: 273– 285).

(2)شرح النووي على صحيح مسلم، (14/1).

(3)المصدر نفسه، (14/1).

(4)هدي الساري، (12/1) .

(5) المصدر نفسه، (1/ 383).

مسلم بعد القرآن ))[1]

وقال القسطلاني: ((وقد اتفقت الأمة على تلقي الصحيحين بالقبول، واختلف في أيّهما أرجح، صرّح الجمهور بتقديم صحيح البخاري، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقضه))[2].

وقال ابن الصلاح: ((إن ما انفرد به البخاري ومسلم مُنْدرجٌ في قبيل ما يُقطع بصحّته، لتلقّي الأمّة كل واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصّلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلّم عليها بعضُ أهل النقد الحفّاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن))[3].

فهذا جزء يسير في مكانة صحيح البخاري، ولا ننكر أن هناك من انتقد بعض الأحاديث في صحيح البخاري، لكن بعض المعاصرين لم يلتزموا المنهج العلمي في النقد، فأخذوا يطعنون في الجامع الصحيح، وصاحبه لمجرد إيراده لأحاديث تخالف أهوائهم، أو لا تستسيغها عقولهم، أو لا تتماشى مع أطروحاتهم، وأفكارهم، ثم يتهمون البخاري رحمه الله بتلفيقها، ودسها، والكذب فيها، فكافئوه على جمعه للحديث، وتعبه، ورحلاته، بتكذيبه، والطعن فيه، وفي صحيحه، وإنك لتعجب من كثرة مؤلفاتهم، ومقالاتهم في الطعن فيه، لكنّ السمة الأبرز في هذه الطعون أنها مبنية على أهواء، وأوهام، وهمز، ولمز

فكأن البخاري رحمه الله عندهم اجتهد في اختراع الأسانيد، وتركيب المتون، وتلفيقها، ثم جاء هؤلاء فاكتشفوا هذه الأمور، وأن الأمة كانت في ضلال لاتباعها هذا الإمام، والأخذ بما جاء في صحيحه، فأرادوا أن ينقدوا الأمة من ضلالها، وانحرافها، فعرضوا عقولهم، وأهواءهم سبيلا لذلك.

قال أحمد شاكر رحمه الله: ((لم نر فيمن تقدمنا من أهل العلم من اجترأ على ادعاء أن في الصحيحين أحاديث موضوعة، غاية ما تكلم فيه العلماء نقد أحاديث فيهما بأعيانها لا بادعاء وضعها والعياذ بالله ولا بادعاء ضعفها، إنما نقدوا عليهما أحاديث ظنوا أنها لا تبلغ في الصحة الذروة العليا التي التزمها كل منهما))[4].

---

(1)مجموع الفتاوى، (74/18 ).

(2)إرشاد الساري، (1 / 20).

(3)علوم الحديث لابن الصلاح، ( ص:29).

(4)شرحه لمسند الإمام أحمد، (555/6).

وأيضا أن البخاري رحمه الله لم ينفرد بتخريج هذه الأحاديث حتى يتهم بها، بل أخرجها معه جل أصحاب المصنفات الحديثية من صحاح، وجوامع، وسنن...

وحتى جامعه الصحيح عرضه على أئمة، ونقاد زمانه، وقال أبو جعفر العقيلي (ت 322هـ): « لما صنّف البخاريُّ كتابَ الصحيح عَرَضَه على ابنِ المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة. )) [1].

قال الحافظ ابن حجر في الرد على من انتقد بعض الروايات في صحيح البخاري: (( وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصفٍ أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى. ))[2]

وهذا كلام نفيس جدا للحافظ استعمل فيه ضابط جمع روايات الحديث الواحد في رد الانتقادات الموجهة لبعض أحاديث صحيح البخاري، وأنّ ما ورد في بعض الأحاديث من نقد لا يقدح أبدا في صحة هذه الأحاديث لورودها من جهات أخرى تكون سالمة مما انتقدت فيها

فالطعن هنا غير قادح في صحة الحديث، وهو هنا رحمه الله يرد على أئمة كان نقدهم مبنيا على علم، ومتركزا على فهم، و لئن استعمل الحافظ رحمه الله ضابط جمع روايات، وطرق الحديث في رد انتقادات موجهة لبعض الروايات، فإني سأستعمل ضابط جمع روايات الحديث الواحد في رد شبهات، وطعون موجهة إلى الحديث المروي في صحيح البخاري، وإلى شخص الإمام البخاري رحمه الله.

ثم يأتي أئمة، ونقاد هذا العصر فيردون جل حديثه، بل ويتهمون بالكذب، والافتراء، وإن كان لأئمة النقد، والتعليل ألفاظ، وعبارات معلومة، ودقيقة في نقدهم، فانظر إلى ألفاظ، وعبارات النقاد المزعومين في هذا العصر[3]

"الرسول يبارك اغتيال معارضيه ويجامل أقاربه على حساب أصحابه".

---

(1)فتح الباري، (7/1).

(2) فتح الباري، (1/ 346).

(3) هذه كلها طعون موجودة في كتاب جناية البخاري، لزكريا أوزون، وأشد منها ما قاله محمد صبحي منصور في موقعه أهل القرآن، في مقالات تحت عنوان فضح السلفية، فلم يترك فرية، و لا تهمة إلا وألصقها بالإمام البخاري، حيث زعم أن البخاري يطعن الله، وفي الإسلام، والقرآن، والأنبياء، وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه يستحل الحرام، وأنّه كذاب أفاق...!؟.

"الرسول يظهر في أحاديث البخاري محرضا على القتل ولم يكتف بتطبيق القصاص بل طبق حد الحرابة دون وجه حق. . ".

"لو أن أحد خصوم الرسول التاريخيين أراد تشويه صورة الرسول والإساءة إليه لما استطاع أن يفعل مثلما فعل البخاري... ".

'الرسول قال لحسان اهجهم وجبريل معك. . فهل كان معه عندما قال بالإفك على السيدة عائشة... '

"حديث في البخاري ينفي أن تكون اقرأ أول آية في القرآن".

"بعض الأحاديث تؤكد أن هناك تعديلا في آيات القرآن ليصبح ملائما لمتطلبات وملاحظات الصحابة".

وغيرها من ألفاظ، وعبارات النقد المعاصرة، يقول محمد صادق النجمي: (( بل إن ما نقصده هنا هو: أن نعرف القارئ ركاكة بعض هذه الروايات وضعفها، ونبين له بعد ذلك إنه كيف تسربت في شتى أبواب الصحيحين الأحاديث الموضوعة والمدسوسة التي تمس الشريعة والدين بسوء، حتى شملت حياة النبي ( صلى الله عليه وآله ) الشخصية وعباداته))[1]

ونفرض جدلا صحة هذه الافتراءات فهل انفرد البخاري بتخريج، وذكر الأحاديث المنطوية تحت هذه العناوين، طبعا لا، إذا فلماذا تلصق هذه الافتراءات فقط بالإمام البخاري،

ويتهم أنهم كذب فيها، ألم تأت من طرق أخرى وأخرجها جمع من أصحاب المصنفات الحديثية فصار الهدف هدم السنة في نفوس الناس، وأنه مادام أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى هكذا فما بالك بباقي كتب السنة،

يقول حسن الصباغ[2]: ((لقد كنتُ كأيِّ مسلم متدين أُطالع في صحيح البخاري على أنه – كما صنفه علماء الإسلام القدامى وتبعهم المحْدثون إلى الآن– الكتاب الأصح بعد كتاب الله، فكنتُ أقرأ فيه كأيِّ مسلم يريد أن يزداد علما بدينه، لكن فوجئتُ وأنا أقلبه بأحاديث تخالف العلم، وأحاديث تُجانب الصواب، وأحاديث لا علاقة لها بالواقع المعاش الآن، وأحاديث واضحة الوضع

(1)أضواء على الصحيحين، (ص: 247).

(2) لم أقف على ترجمته.

والتأليف، وأحاديث تنتمي إلى الأساطير، وأحاديث إلى الخيال والأحلام... " [1].

**وهذا مثال عن الطعن في البخاري، وصحيحه**

قال أحمد صبحي منصور[2]: ((ثم يؤكد البخاري على هذا الزعم الباطل بحديث أم حرام القائل "كان رسول الله يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن أبي الصامت فدخل عليها رسول الله فأطعمته وجعلت تفلى رأسه فنام رسول الله ثم استيقظ وهو يضحك فقالت: وما يضحكك يا رسول الله؟... إلخ" فالنبي على هذه الرواية المزعومة تعود الدخول على هذه المرأة المتزوجة وليس في مضمون الرواية وجود للزوج، أي تشير الرواية إلى أنه كان يدخل عليها في غيبة زوجها ويصور البخاري كيف زالت الكلفة والاحتشام بين النبي وتلك المرأة المزعومة، إذ كان ينام بين يديها وتفلى له رأسه وبالطبع لابد أن يتخيل القارئ موضع رأس النبي بينما تفليها له تلك المرأة في هذه الرواية الخيالية، ثم بعد الأكل والنوم يستيقظ النبي من نومه وهو يضحك ويدور حديث طويل بينه وبين تلك المرأة نعرف منه أن زوجها لم يكن موجوداً وإلا شارك في الحديث.

وصيغة الرواية تضمنت الكثير من الإيحاءات والإشارات المقصودة لتجعل القارئ يتشكك في أخلاق النبي. فتقول الرواية "كان رسول الله يدخل على أم حرام. . " ولاحظ اختيار لفظ الدخول على المرأة ولم يقل كان يزور والدخول على المرأة له مدلول جنسي لا يخفى، والإيحاء هنا موظف جيدا بهذا الأسلوب المقصودة دلالته. ثم يقول عن المرأة "وكانت أم حرام تحت عبادة بن أبي الصامت" فهنا تنبيه على أنها متزوجة ولكن ليس لزوجها ذكر في الرواية ليفهم القارئ أنه كان يدخل على تلك المرأة المتزوجة في غيبة زوجها، وهى عبارة محشورة في السياق عمدا حيث لا علاقة لها بتفصيلات الرواية. إلا أن حشرها هكذا مقصود منه أنّ النبي كان يدخل على امرأة متزوجة في غيبة زوجها ويتصرف معها وتتعامل معه كتعامل الزوجين. وحتى يتأكد القارئ أنّ ذلك حرام وليس حلالا يجعل البخاري اسم المرأة "أم حرام" ليتبادر إلى ذهن القارئ أن ما يفعله النبي حرام وليس حلالاً. ثم يضع الراوي –

---

(1)حسن الصبَّاغ، صحيح البخاري، رؤية معاصرة في بعض نصوصه، دار الينابيع، دمشق، 2006م، (ص:10).

(2)أحمد صبحي منصور، ولد كفر صقر بمحافظة الشرقية بمصر في الأول من مارس عام 1949 مفكر إسلامي مصري. كان يعمل مدرساً بجامعة الأزهر ثم فصل في الثمانينيات بسبب إنكاره للسنة النبوية القولية، وتأسيس المنهج القرآني الذي يكتفي بالقرآن كمصدر وحيد للتشريع الإسلامي حصل على الدكتوراه في قسم الحضارة والتاريخ الإسلامي بمرتبة الشرف بعد صراع مع شيوخ الأزهر الذين اضطروه خلال المناقشة لحذف ثلثي رسالته، له عدة مؤلفات، ومقالات، كالقرآن وكفى، وله موقع على الشبكة اسمه أهل القرآن( أنظر موق أهل القرآن، وويكيبيديا).

بكل وقاحة- أفعالاً ينسبها للنبي عليه السلام لا يمكن أن تصدر من أي إنسان على مستوى متوسط من الأخلاق الحميدة فكيف بالذي كان على خلق عظيم. . عليه الصلاة والسلام، فيفترى الراوي كيف كانت تلك المرأة تطعمه وتفلى له رأسه وينام عندها ثم يستيقظ ضاحكاً ويتحادثان. . نعوذ بالله من الافتراء على رسول الله. . وقد كرر البخاري هذه الرواية المزعومة بصور متعددة وأساليب شتى ليستقر معناها في عقل القارئ. ))[1]

ويقول في مقال له بعنوان منهج البخاري في تصوير شخصية النبي محمد عليه السلام

((وهذه " الفوضى المنظمة "في صحيح البخاري كان لها منهج خاص نتعرف عليه من خلال عرضنا لحديث واحد بعثره البخاري في ثنايا كتابه. .

فحديث أم حرام . التي افترى البخاري أن النبي كان يدخل عليها وينام عندها . بعثره البخاري في مواضع شتى في كتابه ورواه بصور شتى، بحيث يبدو واضحاً أنه كان ينتهز أي فرصة ليرويه ويضعه تحت أي عنوان))[2]

والرد على هذا الافتراء، والكذب يكون بتخريج الحديث، وهل انفرد البخاري بتخريج هذا الحديث، ووضع إسناده حتى يشوه صورة الرسول صلى الله عليه وسلم كما يزعمون أم لا.

الحديث رواه جمع كبير جدا من أصحاب المصنفات الحديثية،

الحديث هو: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه - وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت - فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأطعمته وجعلت تفلي رأسه، فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم استيقظ وهو يضحك، قالت: فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: " ناس من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله، يركبون ثبج هذا البحر ملوكا على الأسرة، أو: مثل الملوك على الأسرة "، شك إسحاق، قالت: فقلت: يا رسول الله، ادع الله أن يجعلني منهم، فدعا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم وضع رأسه، ثم استيقظ وهو يضحك، فقلت: وما يضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس

---

(1)أحمد صبحي منصور، القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي، مطبوع عن موقع أهل القرآن، 2005، (ص:83-84)

(2)أحمد صبحي منصور، منهج البخاري في تصوير شخصية النبي محمد عليه السلام، منشور على موقع أهل القرآن http://www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?doc_type=1&doc_id=4884 الثلاثاء 10 فبراير 2009،

من أمتي عرضوا علي غزاة في سبيل الله» -كما قال في الأول - قالت: فقلت: يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت من الأولين»، فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان، فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر، فهلكت.

أخرجه البخاري في صحيحه الحديث من رواية أنس

- كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء، (16/4)، رقم: 2788، من طريق عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك

وباب غزو المرأة في البحر، (33/4)، رقم: 2877. من طريق أبو إسحاق الفزاري عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه

-كتاب التعبير، باب رؤيا النهار، (34/9)، رقم: 7001. من طريق عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه

- كتاب الاستئذان، باب من زار قوما فقال عندهم، (63/8)، رقم: 6282 من طريق عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه

ومعلوم أن البخاري يكرر الحديث الواحد مرارا لفوائد شتى وها هي تراجم البخاري واضحة للحديث فالحديث يتضمن عدة فوائد، ويدخل تحت أبواب كثيرة، ذكرها البخاري رحمه الله.

والحديث يروى من طريق الإمام مالك صاحب الموطأ رحمه الله

كتاب الجهاد، باب الترغيب في الجهاد، (2/ 464)، رقم: 39.

ومسلم كتاب الإمارة، باب فضل الغزو في البحر، (3/ 1518)، رقم: 1912. من طريق عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

والترمذي، أبواب فضائل الجهاد، باب ما جاء في غزو البحر، (178/4)، رقم: 1645.

والبيهقي، جماع أبواب السير، باب فضل من مات في سبيل الله، (278/9)، رقم: 18534

والنسائي، السنن الكبرى، كتاب الجهاد، فضل الجهاد في البحر، (301/4)، رقم: 4365.

وأبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب فضل الغزو في البحر (6/3)، رقم: 2490.

وأحمد ابن حنبل (305/21)، رقم: 13790.

وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (51/15)، رقم: 6667.

فالعجب أن يتهم البخاري بوضع هذا الحديث واختلاقه، ومحاولته تشويه أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، فاستشكال الحديث[1]، وعدم فهمه لا يعني أن تتهم راويه، وتطعن فيه، وتكذبه، الإمام مالك روى الحديث، وأودعه موطأه قبل أن يؤلف البخاري الجامع الصحيح، وأصحاب المصنفات الحديثية لم يذكروا البخاري في أسانيدهم، ورووه بأسانيد أخرى غير أسانيد البخاري، فلماذا هذا الحقد على البخاري، ومحاولة تشويه صورته، باتهامه أنه يشوه صورة النبي صلى الله عليه وسلم! ؟.

## المبحث الثالث: أثر جمع روايات الحديث الواحد في الرد على الشبهات المثارة حول بعض الأحاديث.

أتكلم في هذا المبحث عن بعض الشبهات المثارة حول السنة التي تركزت على انتقاء روايات معينة، بغرض الطعن في السنة، وبث الشبهات حولها، وتشكيك المسلمين فيها، أو الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم

فهذه الطريقة من أهم طرقهم في الطعن، وبث الشبهات كما سبق، وهي طريقة خبيثة ماكرة خادعة، كيف لا وهم يختارون من روايات الحديث الواحد ما يخدمهم، ويدعم تلبيسهم، وتضليلهم، ويتركون ما يفضحهم، ويكشف كذبهم، وتحريفهم، فبمجرد جمع روايات الحديث تسقط دعاويهم، وتنكشف أباطيلهم، ويظهر زيف، وهوان شبههم، وطعونهم، واخترت ثلاث شبهات، وطعون

(1) لم أجب في بحثي هذا عن إشكالات الحديث، وأجوبة العلماء، لأنّ الغرض من إيراد هذه الشبهة، هو كيفية رد الطعن الموجه للبخاري' باستعمال ضابط جمع روايات الحديث الواحد، أم الجواب عن إشكالات الحديث فانظر "إشكال وجوابه في حديث أم حرام بنت ملحان" لعلي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري، قدم له فضيلة الشيخ المحدث: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، طبع عن دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ذو القعدة 1425 هـ. وهو بحث من 84 صفحة أحاط فيه بالحديث ورواياته، وأورد كلام العلماء في الجواب على إشكالاته.

معاصرة جعلتها في ثلاث مطالب أما الأولى فتتعلق بقضية أن السنة اعتبرت أن المرأة شؤم، والثانية الطعن في النبي صلى الله عليه وسلم بشأن خلوته بالمرأة الأنصارية، والثالثة في قضية اعتبار أمنا عائشة رضي الله عنها مصدرا للفتن

**المطلب الأول: شبهة خلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالمرأة الأنصارية، والرد عليها.**

من بين الطعون، والشبهات التي كانت متوجهة للسنة نجد قسما منها اتجه لصاحبها عليه الصلاة والسلام، وهي أخبث الطعون، وأرذلها، ولا تكون إلا من كافر بالدين مبغض له،

وهي مبنية على الحقد، والحسد لما علموا من أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، وطيب سيرته، ومدى أثر ذلك على المسلمين خاصة، وعلى كل الخلق عامة

فالنبي صلى الله عليه وسلم كان صاحب خلق عظيم، وسيرة عطرة،

قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ٤﴾ [سورة القلم: 4]

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾[الأنبياء:107]

وقال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ

عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ١٥٩﴾[آل عمران:159]

قالت عائشة لما سئلت رضي الله عنها عن خلق النبي عليه الصلاة والسلام، قالت: (( كان خلقه القرآن))[1].

وعن أنس رضي الله عنه قال: ((كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقًا. ))[2]

وعنه رضي الله عنه قال: ((خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين، فما قال لي: أف، ولا: لم صنعت؟ ولا: ألا صنعت ))[3].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم فاحشا ولا متفحشا، وكان يقول: «إن من خياركم أحسنكم أخلاقا»[4]

وسرد الأدلة على أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم كثيرة جدا، ومن أعظم أسباب حب المسلمين لنبيهم واتباعهم له، ودخول كثير من الخلق في هذا الدين هو حسن خلق

النبي صلى الله عليه وسلم، ورحمته بخلق الله أجمعين، وهذا ما أحرج أعداء الدين، فأرادوا أن يجدوا شيئا يهدموا به هذا التصور عن النبي الكريم، فنظروا في سيرته صلى الله عليه وسلم، واختاروا أحداثا، ووقائع، في الغالب كذبوا فيها، ولفقوها، أو أساءوا فهمها، ولم يتصوروها، وهذا النوع من الطعون ركزوا عليه لتشويه سيرته صلى الله عليه وسلم، وأخلاقه، قصد الطعن في نبوته، والقدح في رسالته، وإسقاط دعوته، و تشكيك المسلمين في دينهم، ونبيهم، وصد الناس عن الدخول في الإسلام، وفي هذا العصر تطورت هذه الطعون، والشبهات، واتخذت أشكالا، وألوانا من كتابات، ومقالات، و رسوم، وأفلام للإساءة لخير الأنام محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام، وكما

---

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومن نام عنه أو مرض، (1/ 512) رقم:139.

(2) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب، وغيرها من الطاهرات، (457/1)، رقم: 659.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء، وما يكره من البخل، (14/8)، رقم: 6038.
صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا 1804/4، رقم: 2309

(4) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، (189/4)، رقم: 3559، صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه صلى الله عليه وسلم، (1810/4)، رقم: 2321.

قلت هذه الطعون مبنية على افتراءات، وأوهام، وتشويه للحقائق، وقلب للوقائع، والأحداث، وصيد في الماء العكر، ولوي لأعناق النصوص.

ومن الشبهات، والطعون التي دندنوا حولها، وأرغدوا، وأزبدوا شبهة خلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالمرأة الأنصارية، ففرحوا بها، وتناقلتها كتبهم، ومقالاتهم، وادعوا أنهم كشفوا حقيقة النبي وشغفه بالنساء، من مصادر المسلمين، ومصنفاتهم، وقسم من أصحاب هذه الطعون، والشبهات دعا إلى تطهير السنة من هذه الروايات التي تطعن في النبي صلى الله عليه وسلم، وسيرته، وأخلاقه، حسب زعمه، وفهمه.

ونص الحديث هو:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: ((جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فخلا بها، فقال: «والله إنكن لأحب الناس إلي»))[1]

يقول القمص زكريا بطرس[2]: ((تصوروا، حادثة مذكورة في المراجع الإسلامية أن النبي محمد يختلى بامرأة عندها خلل في عقلها حتى تفرغ من حاجتها. الكلام ده مذكور في 23 مرجع من المراجع الإسلامية منها صحيح مسلم جزء 4 صفحة 1812... بيقول عن أنس " أن امرأة كان في عقلها شيء " ويوضح على بن سلطان في كتابه مرقاة المفاتيح جزء 10 صفحة 483 قائلا "أي في عقلها شيء من الخفة أو الجذبة " مجنونة. . فقالت: يا رسول الله: إن لي إليك حاجة (وأخذ يغمز، ويلمز القمص ليخدع الناس بأنّ المعنى جنسي حاشا لله )

فقال النبي: يا أم فلان انظري أي السكك شئت حتى أقضي لك حاجتك. فخلى معها حتى فرغت من حاجتها، ، ، فكيف للرسول أن يختلى بامرأة حتى تفرغ من حاجتها؟ ؟

---

(1) صحيح البخاري، كتاب النكاح، باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس، (37/7)، رقم: 5234.

صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل الأنصار رضي الله تعالى عنهم (1948/4)، رقم: 2509

(2)هو قمص قبطي أرثوذكسي ولد في سنة 1934 م ورسم في شبين الكوم ثم نقل إلى طنطا ثم أرجع إلى كنيسة مار مرقص في القاهرة ثم عمل كاهناً في أستراليا سنة 1992 ثم عاد إلى مصر ثم عمل في برايتون بإنجلترا. درس في كلية الآداب وحصل منها على ليسانس التاريخ. أثر في تكوين شخصيته واتجاهه، ورث عن اخيه انجيله الذي أصبح إنجيل بطرس فيما بعد. أعطته مجلة وورلد جائزة دانيال العام عن برنامجه حوار الحق عام 2008.وصفته صحيفة الإنسان الجديد بعدو الإسلام رقم واحد، (أنظر ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.).

وانتهى القمص بأن قضاء الحاجة يعنى الجماع! ))[1]

ويقول أحمد صبحى منصور: (( والرواية تريد للقارئ أن يتخيّل ما حدث في تلك الخلوة التي انتهت بكلمات الحب تلك. . ولكن القارئ الذكي لابد أن يتساءل إذا كانت تلك الخلوة المزعومة قد حدثت- فرضاً- فكيف عرف أنس - وهو الراوي ما قال النبي فيها؟.

وفى نفس الصفحة التي جاء فيها ذلك الحديث يروى البخاري حديثاً آخر ينهى فيه النبي عن الخلوة بالنساء، يقول الحديث "لا يخلونّ رجل بامرأة إلا مع ذي محرم"[2] وذلك التناقض المقصود في الصفحة الواحدة في "صحيح البخاري" يدفع القارئ للاعتقاد بأن النبي كان ينهى عن الشيء ويفعله. . يقول للرجال "لا يخلون رجل بامرأة" ثم يخلو بامرأة يقول لها "والله إنك

لأحب النساء إلى" هل نصدق أن النبي عليه السلام كان يفعل ذلك؟ نعوذ بالله))[3]

فكان الطاعنون في هذا الحديث، قسمان أما الأول فهم الكفار من النصارى، وغيرهم، وهدفهم واضح جلي، وهو الطعن في النبي، واتهامه بحب النساء، وقلة الحياء، وانظر رحمك الله إلى جهلهم، وضعف حجتهم، وتلبيسهم على الناس بشبهات واهية، وطعون سخيفة

يقول غوستاف لوبون[4]: "وضعف محمد صلى الله عليه وسلم الوحيد هو حبه الطارئ للنساء، وهو الذي اقتصر على زوجته الأولى حتى بلغ الخمسين من عمره، ولم يُخْفِ محمد صلى الله عليه وسلم حبه للنساء، فقد قال: "حبب إليّ من دنياكم ثلاث: الطيب والنساء وجعلت قرة عيني في الصلاة"[5].

أما الثاني: فهم الذين يزعمون حب النبي صلى الله عليه وسلم، وأنهم يدافعون عنه، ويردون مثل

---

(1)نظر مقال بعنوان قصة النبي مع المرأة التي في عقلها شيء ! منشور على http://zakariahbotros.wordpress.com، بتاريخ 2010/04/15م.

(2) صحيح البخاري، كتاب النكاح باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة (37/7)، رقم: 5233.

(3) القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي، (ص: 82).

(4)غوستاف لوبون (7 مايو 1841 – 13 ديسمبر 1931) هو طبيب ومؤرخ فرنسي، عني بالحضارة الشرقية. من أشهر آثاره: حضارة العرب وحضارات الهند و"باريس 1884" و"الحضارة المصرية" و"حضارة العرب في الأندلس" و"سر تقدم الأمم" و"روح الاجتماع". هو أحد أشهر فلاسفة الغرب وأحد الذين امتدحوا الأمة العربية والحضارة الإسلامية. لم يسر غوستاف لوبون على نهج معظم مؤرخي أوروبا، حيث اعتقد بوجود فضلٍ للحضارة الإسلامية على العالم الغربي.( أنظر الموسوعة الحرة، ويكيبيديا).

(5) غوستاف لوبون، حضارة الغرب، نقله إلى العربية عادل زعيتر، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان 1399هـ، 1979م، (ص:142).

هذه الروايات، والأحاديث، فيكذبوا ناقليها، ويتهموا مخرِّجيها، و سبب هذا قصور في أذهانهم، وضعف في أفهامهم، وتخبط، وتخليط في مناهجهم، وأفكارهم، وكما قيل: ((إنّ المرءَ ليسمع الحَدِيث المستقيم فيدركه عَلَى وجههِ إنْ كَانَ سَليمَ النفس، حَسَن الطوية، وهو ينحرف به إذا كان إنسانا مريض النفس معوجا، وهل ينضح البئر إلاّ بما فيه، وهل يمكن أن نتطلب من الماء جذوة نار؟ أو نغترف من النار ماء؟ وقديما قالوا: إنّ كل إناء بما فيه ينضح، أشهد أنّ الله قد قَالَ في نبيه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ٤﴾[القلم:4]))[1]

**الرد على هذه الشبهة:**

بمجرد الفهم الصحيح بعد استعمال ضابط جمع روايات الحديث الواحد تتهاوى أمامنا هذه الدعاوى، وتسقط هذه الطعون، والمفتريات، وتنكشف الحقائق، ويظهر مكر القوم، وخذاعهم في سبيل محاربة الحق، ونشر الباطل.

فنجمع روايات الحديث الذي ورد عن أنس رضي الله عنه:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه: ((أن امرأة كان في عقلها شيء، فقالت: يا رسول الله إن لي إليك حاجة، فقال: «يا أم فلان انظري أي السكك شئت، حتى أقضي لك حاجتك» فخلا معها في بعض الطرق، حتى فرغت من حاجتها. ))[2]

عن أنس بن مالك: أن امرأة من الأنصار أتت النبي صلى الله عليه وسلم معها أولاد لها فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده، إنكم لأحب الناس إلي» قالها ثلاث مرار [3]

وفي لفظ آخر للبخاري " ومعها صبي لها"[4]

وفي لفظ مسند أحمد قال " مَعَهَا ابْنٌ لَهَا "[5]

---

(1)طه الدسوقي حبيشي، السنة في مواجهة أعدائها، (ص:210)، منشور على موقعه http://www.tahahibishy.com/abooks.php?ids=36&sbook=1

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب قرب النبي من الناس وتبركهم به، (4/ 1812)،رقم: 2326.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم، (131/8)، رقم: 6645

(4) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للأنصار: «أنتم أحب الناس إلي» (32/5)، رقم: 3786.

(5)مسند الإمام أحمد، (267/21)، رقم: 13711.

وعند النسائي في السنن الكبرى: " والذي نفسي بيده إنكم من أحب الناس إلي من أحبهم فبي أحبهم ومن أبغضهم فبي أبغضهم "[1]

عن أنس، قال: ((جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله إن لي إليك حاجة فقال لها: «يا أم فلان اجلسي في أي نواحي السكك شئت حتى أجلس إليك» قال: فجلست فجلس النبي صلى الله عليه وسلم إليها حتى قضت حاجتها. ))[2]

عن أنس: (( أن امرأة كان في عقلها شيء، فقالت: يا رسول الله إن لي حاجة؟ فقال: " يا أم فلان، انظري إلى أي الطريق شئت "، فقام معها يناجيها حتى قضت حاجتها ))[3]

أما القسم الأول من الطاعنين فطعونهم واهية، وشبهاتهم سخيفة

وقد جاء زكريا بطرس بفهم جديد للحديث لم يسبقه إليه أحد من العالمين بأن فسّر قضاء الحاجة بالجماع، وجاء بأحاديث أخرى يحمل فيها لفظ قضاء الحاجة على الجماع، وهو فهم عجيب غريب، يدل على جهل كبير، وحقد دفين، وتكلّف في تطويع الدليل

ولولا أنّ الشبهة انتشرت من خلال مقالاته، خاصة في الشبكة العنكبوتية، وتلقفها الحاقدون، من الملاحدة، والنصارى، وغيرهم، لما ذكرتها، ورددت عليها لأنها شبهة سخيفة، أن حمل عبارة قضاء الحاجة على الجماع، وهذا لجهله باللغة العربية واستعمالاتها، فهي شبهة جد واهية وأقول فيها كما قال الإمام السيوطي: (( اعلموا ـ يرحمكم الله ـ أنَّ من العلم كهيئة الدواء، ومن الآراء كهيئة الخلاء، لا تُذكر إلاَّ عند داعية الضرورة... وهذه آراء ما كنتُ أستحلُّ حكايتَها لولا ما دعت إليه الضرورة من بيان أصل هذا المذهب الفاسد، الذي كان الناس في راحة منه من أعصار ))[4].

فتكفي رواية فقام يناجيها حتى قضت حاجتها، ويكفي حضور أولادها، ومشاهدة أصحابه لاجتماعه بها، وسماعهم لبعض ما كان من حديثهم، لبيان هوان كلام هذا المفتري الذي لا يصدر إلا من مبتلى بهذه المسائل، شغوف بها، يحمل كل كلام، وفعل عليها حتى ولو كان بعيدا جدا،

وقوله صلى الله عليه وسلم إنكم من أحب الناس إلي قالها صلى الله عليه وسلم بصيغة الجمع،

---

(1) سنن النسائي الكبرى، كتاب المناقب، حب النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار (379/7)، رقم: 8272

(2) سنن أبو داود، كتاب الأدب، باب في الجلوس في الطرقات (257/4)، رقم: 4818

(3) مسند الإمام أحمد، (21/ 437 )، رقم: 14046وصححه الألباني في الإرواء برقم: 5810

(4) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، (ص:5-6)

ولم يقل إنك من أحب الناس إلي، وحاشاه صلى الله عليه وسلم، وأيضا الصحابة سمعوا هذا الكلام، مما يدل على قربهم، ورؤيتهم للنبي صلى الله عليه وسلم مع المرأة، وأولادها.

أما القسم الثاني من الرادين لهذه الرواية، والمكذبين لنقلتها، ورواتها، وهم القرآنيون، وغيرهم

وانظر إلى علمائنا رحمهم الله في كلامهم على هذا الحديث شرحا، وتبيينا، تقريبا، وتفهيما

والذي طعن في صحيح البخاري جاهل به، وبصاحبه في تراجمه، وكان الأولى له أن يقرأ ترجمته عند ذكره للحديث ففقه البخاري في تراجمه، ومع أن تراجم البخاري وصفها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بكونها حيَّرت الأفكارَ وأدهشت العقولَ والأبصارَ، وبكونها بعيدةَ المنال منيعةَ المثال، انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه، واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه[1]. لكن ترجمته لهذا الحديث سهلة واضحة لا غبار عليها، واضحة المباني، مفهومة المعاني، يدركها كل قارئ لها، ولكن الهوى يعمي صاحبه، ويصم آذانه، ويصده عن السبيل.

بوب البخاري في صحيحه لهذا الحديث بقوله: (باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس)

قال الحافظ ابن حجر: (( أي لا يخلو بها بحيث تحتجب أشخاصهما عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخافت به كالشيء الذي تستحي المرأة من ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من قوله في بعض طرق الحديث فخلا بها في بعض الطرق أو في بعض السكك وهي الطرق المسلوكة التي لا تنفك عن مرور الناس غالبا ))[2]

قال النووي: ((قوله: ( خلا معها في بعض الطرق ) أي وقف معها في طريق مسلوك ليقضي حاجتها ويفتيها في الخلوة، ولم يكن ذلك من الخلوة بالأجنبية، فإن هذا كان في ممر الناس ومشاهدتهم إياه وإياها، لكن لا يسمعون كلامها، لأن مسألتها مما لا يظهره. والله أعلم ))[3]

قال المهلب: ((فيه من الفقه أنه لا بأس للعالم والرجل المعلوم بالصلاح أن يخلو بالمرأة إلى ناحية عن الناس وتسر إليه بمسائلها وتسأله عن بواطن أمرها في دينها، وغير ذلك من أمورها، فإن قيل: ليس في الحديث أنه خلا بها عند الناس كما ترجم، قيل: قول انس: فخلا بها، يدل أنه كان مع الناس، فتنحى بها ناحية، ولا أقل من أن يكون مع أنس راوي الحديث وناقل القصة، ولم يرد بقوله:

---

(1) انظر فتح الباري، (13/1).

(2) فتح الباري، (333/9).

(3)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (83/15).

فخلا بها، أنه غاب عن أبصارهم، وإنما خلا بها حيث لا يسمع الذين بحضرته كلامها ولا شكواها إليه، ألا ترى أنهم سمعوا قوله لها: « أنتم أحب الناس إلى » يريد الأنصار قوم المرأة. ))[1]

فالمرأة أرادت سؤال النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون أن يسمع الحاضرون، فأجابها النبي صلى الله عليه وسلم لذلك، مراعاة لطبيعة المقال، وحال السائلة

ولنفرض جدلا أن النبي صلى الله عليه وسلم بقي مع أصحابه وأصر على أن تسأله بحضورهم وسماعهم، ثم كانت مسألة خاصة من مسائل النساء، ونقلها لنا بعض الحضور، فسنرى نفس هؤلاء الطاعنين يردون الحديث ويستغربونه، وكيف لرسول الله أن يسمح للحاضرين بسماع أسرار النساء، ولماذا لم يراعي حال السائلة، ويوفر لها الخصوصية، وغيرها، فهذا منهج القوم، وديدنهم يحولون الفضائل إلى رذائل، لا يعجبهم العجب، ولا الصيام في رجب

والحديث يدل على رحمة النبي صلى الله عليه وسلم، وتواضعه أن جلس مع امرأة من بسطاء القوم، بل وترك لها حرية اختيار المكان، واستمع إلى مشاغلها، ومسائلها، ولم يكلف أحدا من أصحابه، مع أنه كان النبي، والسيد في قومه، حتى يشعرها أنّ لها قيمة، وأيضا تركها تتكلم حتى أنهت كلامها، وخاطبها بما يشعرها أنّه لم يملّ أو يضجر منها، وذكرها صلوات ربي وسلامه عليه أنها من الأنصار الذين نصروه وآزروه، وحموه بالنفس والمال، فأخبرها بمكانتها، ومكانة قومهما، ومنزلتهم عنده، فذّكرها أنها منهم، وأنها من القوم الذين يحبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يل وأمر قومه بحبهم.

وهذا أسلوب رائع من النبي صلى الله عليه وسلم في تعامله مع قومه رجالا، ونساء، وفي تعامله حتى مع ما نسميهم اليوم بأصحاب الحاجات الخاصة، فالمرأة وصفت بأن في عقلها شيء، ومع ذلك جلس إليها النبي صلى الله عليه وسلم، واستمع لحديثها حتى أنهته، قال النووي في شرح الحديث ((في هذه الأحاديث بيان بروزه صلى الله عليه وسلم للناس وقربه منهم ليصل أهل الحقوق إلى حقوقهم ويرشد مسترشدهم ليشاهدوا أفعاله وحركاته فيقتدى بها))[2]

---

(1) ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي (449هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م، (360/7-361).

(2)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (82/15).

وقال ابن حجر في الفتح: (( وفيه سعة حلمه وتواضعه صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير. ))[1]

أو بعد هذا يحمل الحديث على غير محمله، ويفهم على غير مقصده،

ولكنها الأهواء تقلب الحقائق، وتطمس النور، وتعمي القلوب، والأبصار.

**المطلب الثاني: شبهة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عائشة رضي الله عنها مصدر الفتن، والرد عليها**

سبق الكلام في هذا الفصل عن مكانة الصحابة رضوان الله عليهم جميعا، وأنهم لم يسلموا من الطعون، والقدح فيهم، وبث الشبهات حولهم، وشمل هذا الطعن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى رأسهم عائشة رضي الله عنها، فبالرغم من فضلها، ومكانتها، وأنها من أفضل زوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وأحبهم إليه، ومع ذلك لم تسلم رضي الله عنها من الطعن، حتى في عهد النبي صلى الله عليه وسلم طعنت في عرضها، وهي الطاهرة الشريفة العفيفة، فكانت براءتها من رب البريات، من فوق سبع سموات، أنها من الطاهرات العفيفات، ومن المؤمنات الصادقات.

وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وظهور الفرق الضالة، المبتدعة، عادت هذه الطعون،

(1)فتح الباري، (333/9).

وخاصة من أخبث الطوائف، وأشرها على الإطلاق ألا وهم الروافض، فنصبوا لها العداء، وافتروا عليها، ووضعوا في ذلك قصصا، وخزعبلات،

يقول محمد صادق الصدر: ((والحق أن من يقرأ صفحة حياة عائشة جيدا يعلم أنها كانت مؤذية للنبي صلى الله عليه وسلم بأفعالها وأقوالها وسائر حركاتها))[1].

ويقول النجمي: (( أما السبب الآخر في الافتراء وجعل الأكاذيب ونسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله هو تضخيم دور عائشة، ونفوذها وتقويته، وذلك لأنه وقعت في أيامها حوادث وقضايا كبيرة، مثل قتل الخليفة عثمان ذي النورين في عقر داره، ونشوب حرب كبرى فرضتها على خليفة آخر راح ضحيتها آلاف المسلمين، ولا يكون لها شبيه في تاريخ الإسلام، وكان المحرك الأول من وراء هذه الحوادث هو عائشة بنت أبي بكر وزوجة النبي صلى الله عليه وآله! !. أفترى إن قيادة واقعة الجمل وسائر الحوادث، والإفتاء بقتل الخليفة وانقياد الناس لهذه القيادة والتزامهم بأوامرها، وفتح جبهة أخرى ضد إمام عصرها أي الخليفة الحق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب( عليه السلام )، فهل كل هذه الأمور تستدعي أن تضخم شخصية عائشة وموقعها عند الناس، إلى حد بحيث إذا أمرت بشيء كان لأمرها التأثير الكبير في نفوس المسلمين، ويتلقوا أمرها فريضة دينية، والدفاع عن عائشة وحمايتها جهاد في سبيل الله؟ وهكذا ترفعوا في تضخيم شخصية عائشة وعظموا شأنها بحيث اختفت مخالفتها لصريح القرآن وأمره، ومعاندتها لأمر رسول الله ( صلى الله عليه وآله ) خلف أستار هذا التضخيم))[2]

ومما استعمله هؤلاء حديث للنبي صلى الله عليه وسلم يتكلم عن الفتن، ومصدرها، فجعلوه في أمنا عائشة رضي الله عنها، وأرضاها، وهي من أخطر، وأخبث الشبهات الموجهة إليها رضي الله عنها، كيف لا وهي تتضمن فرية عظيمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم

وتأويلا باطلا لكلامه، وتفسيرا فاحشا لمراده، وطعنا قادحا في خير زوجاته، وأحب الناس إليه.

تقول الشبهة أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عائشة مصدر الفتن، ومنبعها، ورأس الكفر

قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً فأشار نحو مسكن عائشة فقال: (( ههنا الفتنة، ههنا

---

(1)الشيعة الإمامية، نقد لما أورده خصوم الشيعة الإمامية في كتبهم وآثارهم، (ص: 159 ).

(2)- أضواء على الصحيحين، (ص: 300-301).

الفتنة، ههنا الفتنة، من حيث يطلع قرن الشيطان ))[1].

قال التيجاني: ((كما أخرج البخاري أيضا في كتاب الشروط باب ما جاء في بيوت أزواج النبي، قال: قام النبي صلى الله عليه وآله خطيبا فأشار نحو مسكن عائشة فقال هاهنا الفتنة، هاهنا الفتنة، هاهنا الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان، وبعد كل هذا أتسأل كيف استحقت عائشة كل هذا التقدير والاحترام من أهل السنة والجماعة، ألانها زوج النبي، فزوجاته كثيرات وفيهن من هي أفضل من عائشة بتصريح النبي نفسه

أم لأنها ابنة أبي بكر! أم لأنها هي التي لعبت الدور الكبير في إنكار وصية النبي...أم لأنها حاربته حربا لا هوادة فيها وأولاده من بعده... ! ))[2]

وقال عبد الحسين شرف الدين الموسوي: ((ها هنا الفتنة، ها هنا الفتنة، حيث جابت في حرب أمير المؤمنين – يقصد عليّاً رضي الله عنه- الأمصار، وقادت في انتزاع ملكه وإلغاء دولته ذلك العسكر الجرار))[3]

فجعلوا بيت عائشة الذي هو بيت النبي صلى الله عليه وسلم منبعا للفتن، ومطلعا للشيطان، والعياذ بالله، كيف يكون بيت رسول الله صلى اله عليه وسلم هكذا، وهو البيت الذي كان ينزل فيه القرآن، وتعمره ملائكة الرحمان، ويسكنه خير ولد عدنان عليه أفضل الصلاة والسلام

أليس هذا طعن في النبي صلى الله عليه وسلم، ورسالته، كيف يقف النبي صلى الله عليه وسلم أمام أصحابه، ويطعن في زوجته، ويشير إلى بيته! كيف يسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا! ، ويمكث مع عائشة إلى أن يتوفاه الله، وفي بيتها، وحجرتها، التي كما يقول هؤلاء أنها مصدر الفتن، ومنبعها؟!.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: (( إن من نعم الله علي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي في بيتي، وفي يومي، وبين سحري ونحري، وأن الله جمع بين ريقي وريقه عند موته: دخل علي عبد الرحمن، وبيده السواك، وأنا مسندة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرأيته ينظر إليه، وعرفت أنه

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ما جاء في بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وما نسب من البيوت إليهن، إليهن، ( 82/4)، رقم: 3104.

(2)ثم اهتديت، (ص:146-147).

(3)عبد الحسين شرف الدين الموسوي، المراجعات، تحقيق وتعليق: حسين الراضي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي (ص: 404).

يحب السواك، فقلت: آخذه لك؟ فأشار برأسه: «أن نعم» فتناولته، فاشتد عليه، وقلت: ألينه لك؟ فأشار برأسه: «أن نعم» فلينته، فأمره، وبين يديه ركوة أو علبة – يشك عمر – فيها ماء، فجعل يدخل يديه في الماء فيمسح بهما وجهه، يقول: «لا إله إلا الله، إن للموت سكرات» ثم نصب يده، فجعل يقول: «في الرفيق الأعلى» حتى قبض

ومالت يده)) [1].

وعن عمرو بن العاص – رضي الله عنه – ((أن النبي – صلى الله عليه وسلم – بعثه على جيش ذات السلاسل. قال: فأتيته فقلت: أيُّ الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»، فقلت: من الرجال؟ فقال: «أبوها». قلت: ثم من؟ قال: «عمر» فَعَدَّ رجالاً، فَسَكَتُّ مخافة أن يجعلني في آخرهم. ))[2]

وعن أبي موسى – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: ((كَمَلَ من الرجال كثيرٌ، ولم يَكْمُلْ من النساء إلاَّ آسيةُ امرأةُ فرعون، ومريمُ بنتُ عمران،

وإنَّ فضْلَ عائشة على النساء، كفضل الثَّرِيد على سائر الطعام))[3].

قال الإمام الذهبي: ((وحبُّه – عليه السلام – لعائشة كان أمرًا مستفيضًا؛ ألاَ تَراهُم كيف كانوا يتحرَّون بهَداياهم يومَها؛ تقرُّبًا إلى مرضاته. ))[4]

قال أبو الوفا بن عقيل رحمه الله: (( انظر كيف اختار لمرضه بيت البنت، واختار لموضعه من الصلاة الأب، فما هذه الغفلة المستحوذة على قلوب الرافضة، عن هذا الفضل والمنزلة التي لا تكاد تخفى عن البهيم فضلا عن الناطق. ))[5].

والأدهى من ذلك أنّهم أولوا حديثا صحيحا لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجهوه إلى غير

---

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته،( 13/6، رقم: 4449

(2)صحيح البخاري كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، 5/5، رقم: 3662، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه 1856/4، رقم: 2384

(3) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى {وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون}– إلى قوله – {وكانت من القانتين} [التحريم: 12]، 158/4، رقم: 3411.

(4) سير أعلام النبلاء، (430/3).

(5)الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي ( 794هـ)، الإجابة لما استدركته عَائِشَة على الصحابة، تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م، (ص:30).

قصده، وفهموه على خلاف أصله، وفسروه بما لا يقتضيه نصه.

فانظر رحمك الله إلى البدع، والأهواء، وما تفعله بأهلها، تعمي قلوبهم، وأبصارهم،

ورد هذه الشبهة سهل يسير، لا يحتاج إلى جهد كبير، ولا إلى علم غزير، فالنظر في روايات الحديث وجمعها كفيل برد هذه الشبهة، ودحضها، وبيان هوانها، وزيفها

فنجمع روايات هذا الحديث، ونرى ما يقصد النبي صلى الله عليه وسلم بمصدر القتن، ومطلعها، و روايات الحديث من الصحيحين كافية وحدها لبيان زيف هذه الشبهة، وهوانها لأن كل روايات الحديث من طريق عبد الله بن عمر:

عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير إلى المشرق فقال: «ها إن الفتنة ها هنا، إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان»[1]

عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: وهو على المنبر: «ألا إن الفتنة ها هنا يشير إلى المشرق من حيث يطلع قرن الشيطان»[2]

عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الفتنة من ها هنا» وأشار إلى المشرق[3]

عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قام إلى جنب المنبر فقال: " الفتنة ها هنا الفتنة ها هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان، – أو قال: قرن الشمس – "[4]

عن نافع عن ابن عمر، رضي الله عنهما: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو مستقبل

---

(1)صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ( 123/4)، رقم: 3279 .

صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان (2228/4)، رقم: 2905

(2)صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب، (181/4)، رقم: 3511

(3)صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور (51/7)، رقم: 5296

(4)صحيح البخاري، كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الفتنة من قبل المشرق» (53/9)،

رقم: 7092، صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان (2228/4)، رقم: 2905 .

المشرق يقول: «ألا إنّ الفتنة ها هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»[1]

عن نافع عن ابن عمر، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت عائشة، فقال: «رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان» يعني المشرق[2]

عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قام عند باب حفصة، فقال: بيده نحو المشرق «الفتنة هاهنا من حيث يطلع قرن الشيطان» قالها مرتين أو ثلاثا[3]

عن سالم بن عبد الله بن عمر، قال: ((يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة، وأركبكم للكبيرة سمعت أبي عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الفتنة تجيء من هاهنا» وأومأ بيده نحو المشرق «من حيث يطلع قرنا الشيطان» وأنتم يضرب بعضكم رقاب بعض، وإنما قتل موسى الذي قتل، من آل فرعون، خطأ فقال الله عز وجل له: {وقتلت نفسا فنجيناك من الغم وفتناك فتونا} [طه: 40] ))[4]

فهذه روايات الحديث في الصحيحين تبين بما لا يدع مجالا للشك المقصود من الحديث وأكثر روايات الحديث تذكر المشرق، ولو وسعنا البحث إلى باقي كتب السنة لوجدنا المزيد في هذه المسألة، لكني أكتفي بروايتين عند الترمذي وأحمد، مع أن ما سبق كافٍ

فعند الترمذي رواية صريحة في أن المقصود الأرض، والجهة

عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر، قال: ((قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فقال: «هاهنا أرض الفتن» وأشار إلى المشرق، يعني حيث يطلع قرن الشيطان، أو قال: قرن الشمس ))[5]

وروى الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من طريق سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنه عنهما قال: ((رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير بيده يؤم العراق، ها أن الفتنة ههنا إن

---

(1)صحيح البخاري، كتاب الفتن باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «الفتنة من قبل المشرق» (53/9)، رقم: 7093، صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان (2228/4)، رقم: 2905

(2)صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان (2228/4)، رقم: 2905

(3)صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان (2228/4)، رقم: 2905

(4)صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة من المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان (2228/4)، رقم: 2905

(5) سنن الترمذي، أبواب الفتن، (530/4)، رقم: 2268. وصححه الألباني، (السلسلة الصحيحة رقم: 2494)

الفتنة ههنا، ثلاث مرات من حيث يطلع قرن الشيطان. ))[1].

فالروايات واضحة وضوح الشمس في أنّ المقصود المشرق، فهل يقول عاقل بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصد بيت عائشة رضي الله عنها الذي هو بيته صلى الله عليه وسلم وكان ينزل فيه الوحي، وكان فراقه من هذه الدنيا في هذا البيت، ثم يكون مصدرا للفتن. فالحمد لله على نعمة العقل.

والشيخ الألباني رحمه الله استعمل ضابط جمع روايات الحديث الواحد في رده على هذه الشبهة فقال: (( والجواب: أنّ هذا هو صنيع اليهود الذين يحرفون الكلم من بعد مواضعه، فإن قوله في الرواية الأولى: «فأشار نحو مسكن عائشة»، قد فهمه الشيعي كما لو كان النص بلفظ: «فأشار إلى مسكن عائشة»! فقوله: «نحو» دون «إلى» نص قاطع في إبطال مقصوده الباطل، ولا سيما أن أكثر الروايات صرحت بأنه أشار إلى المشرق، وفي بعضها العراق، والواقع التاريخي يشهد لذلك... ، كما يدل عليه مجموع روايات الحديث فالمعنى:

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيت عائشة –رضي الله عنها–، فصلى الفجر، ثم قام خطيباً إلى جنب المنبر (وفي رواية: عند باب عائشة)، فاستقبل مطلع الشمس، فأشار بيده، نحو المشرق (وفي رواية للبخاري: نحو مسكن عائشة)، وفي أخرى لأحمد: يشير بيده يؤم العراق. فإذا أمعن المنصف المتجرد عن الهوى في هذا المجموع قطع ببطلان ما رمى إليه الشيعي من الطعن في السيدة عائشة –رضي الله عنها–، عامله الله بما يستحق. ))[2].

وقال أيضا: (( وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث – فضلاً عن مجموعها –؛ يعلم يقيناً أن الجهة التي أشار إليها النبي صلي الله عليه وسلم بقوله: "ههنا"؛ إنما هي جهة المشرق وهي على التحديد العراق، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديماً وحديثاً. ))[3]

وهذا كلام نفيس من الشيخ الألباني رحمه الله في الرد على المفتري عبد الحسين

---

(1) مسند الإمام أحمد، (390/10)، رقم:6302 وصححه الألباني، (السلسلة الصحيحة رقم: 2494).

(2) الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني ( 1420هـ) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى 1415 هـ – 1995 م، (657/5)، رقم: 2495.

(3) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م، (714/10–715).

والعجيب من هؤلاء أنهم يكفرون الصحابة في الجملة إلا قليل، ويردون الأحاديث المروية عن أغلب الصحابة بمن فيه ابن عمر رضي الله عنه، وخاصة أنّ هذه الأحاديث رواها البخاري، ومسلم، وغيرهم من أصحاب المصنفات، وهم يكذبوهم في الجملة، ولا يأخذوا إلا ما جاء من طريق شيعتهم، وأئمتهم.

فكيف أخذوا بقول ابن عمر "أشار نحو مسكن عائشة"، وصدقوه، واعتدوا به، ونشروه، وفرحوا بقوله، وهم يردون جل حديثه، وخبره، أليس هذا من الكيل بمكيالين، يأخذون ما بعجبهم، ويصدِّق- وإن في الظاهر- باطلهم، ويتركون مالا يخدمهم، ويردوه بأتفه الأسباب

وهذا هو ديدن أهل الباطل يأخذون ما يخدمهم، ويزخرفونه، ويظهرونه، وينشرونه، حتى وإن كان ناقله ممن يكفرونه، أو يبدعونه، ويضللونه، ويردون ما يفضحهم، ويكشف باطلهم، ويخالف أهوائهم، وإن كان ناقله ممن يبجلونه، ويعظمونه، ويقبلون نقله، وأخباره

ومن الغرائب أن الحديث يقصدهم فهم من جملة أهل الفتن، والمبتدعة التي ظهرت، وانتشرت في أرض المشرق فسبحان الله حديث يقصدهم، ويتكلم عن الفتن، والبدع، يحولونه إلى طعن في زوجة النبي صلى الله عليه وسلم. قال الحافظ ابن حجر في كلامه عن الفتن: ((وأول ما نشأ ذلك من العراق من جهة المشرق))[1].

وقال: ((وأول الفتن كان من قبل المشرق فكان ذلك سبباً للفرقة بين المسلمين وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة))[2]

(1)فتح الباري، (13/13).

(2)فتح الباري، (48/13).

**المطلب الثالث: شبهة أنّ المرأة شؤم، والرد عليها**

دائما ما نقرأ، ونسمع من بعض الحاقدين، والناقمين أنّ الإسلام ظلم المرأة، وقهرها، وجعلها في المراتب السفلى، وأنّها مسلوبة الحقوق، وأنّ الإسلام لم يعطي للمرأة حقها، وأيضا أنّ أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم جاءت ظالمة للمرأة، محقِّرة لها، تصفها بالفتنة تارة، وبنقص العقل، والدين تارة أخرى، وأنها أكثر أهل النار، وهلم جرا، مما يعنى الطعن في هذا الدين، أو رد هذه الأحاديث، وعدم قبولها

ومما استعمله هؤلاء، ودندنوا حوله كثيرا قضية أنّ السنّة اعتبرت أن المرأة شؤم، فأقاموا الدنيا، ولم يقعدوها، وظنوا أنّهم أصابوا السنة في مقتل، فكيف تكون المرأة شؤما، ولماذا لا يكون الرجل كذلك، وكيف ساوى الحديث بينها، وبين الحيوان، والجماد، أليس هذا حط من قدرها، وطعن في كراماتها،

وإهدار لإنسانيتها؟!.

عرض الشبهة:

جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيه: «إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار»[1].

يقول زكريا أوزون: (( المرأة مصدر شؤم، وهي تتساوى في ذلك مع الحيوان (الفرس)، ومع الجماد (الدار)، ولا غرابة في ذلك. ))[2]

**الرد على هذه الشبهة:**

حتى نفهم الحديث نجمع رواياته، فقد جاء الحديث مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ عدة، وعن طريق العديد من الصحابة رضوان الله عليهم. وسأقتصر في تخريجه، وذكر رواياته على الكتب الستة، لأن هذا كفيل بفهم الحديث، وبيان مراده.

**رواية عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم**

«إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار»[3].

«الشؤم في الدار والمرأة، والفرس» [4]

«لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاثة: في المرأة، والدار، والدابة» [5].

«الشؤم في ثلاث في الفرس والمرأة والدار» [6]

«الشؤم في ثلاثة في المرأة والمسكن والدابة» [7]

«إن كان الشؤم في شيء ففي الدار، والمرأة، والفرس» [8].

«إن يك من الشؤم شيء حق، ففي المرأة والفرس والدار» [1].

---

(1) صحيح البخاري، كتاب الجهاد باب، ما يذكر من شؤوم الفرس، 29/4 رقم: 2858.

(2)جناية البخاري، (ص :120 )

(3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد باب، ما يذكر من شؤوم الفرس، 29/4 رقم: 2858.

(4) صحيح مسلم، كتاب السلام باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، 1746/4، رقم: 2225.

(5) صحيح البخاري كتاب الطب باب الطيرة حديث رقم: (5753).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح باب ما يكون فيه اليمُن والشؤم، 1/ 642، رقم: 1995.

(7) سنن الترمذي، باب الاستئذان والأدب وباب ما جاء في الشؤم ، 5/ 126، رقم: 2824

(8) صحيح البخاري كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة، 8/7، رقم: 5094.

**رواية سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم**

«إن كان في شيء: ففي المرأة، والفرس، والمسكن» [2]

«إن كان في شيء ففي الفرس والمرأة والمسكن» [3].

«إن كان ففي الفرس والمرأة والمسكن» يعني الشؤم [4].

**رواية جابر بن عبدالله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم**

«إن كان في شيء، ففي الربع[5] والخادم والفرس» [6].

«إن يك في شيء ففي الربعة والمرأة والفرس» [7].

**رواية سعد بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم**

«لا هامة ولا عدوى ولا طيرة، وإن تكن الطيرة في شيء ففي الفرس والمرأة والدار»[8]

هذه روايات الحديث من الكتب الستة، وتوجد روايات أخرى للحديث في باقي المصنفات الحديثية تركتها خشية الطول، وليس لها كبير أثر في الترجيح

والملاحظ لروايات الحديث السابقة يجد أنّها في الغالب جاءت برواية التعليق، وأنّ رواية الجزم لم تأت إلا من طريق عبد الله بن عمر، مع أنّ له طريقين أيضا بصيغة التعليق، فروايات التعليق جاءت من طريق عدة صحابة فهي المحفوظة، وعند دراسة أسانيد روايات الجزم نجد أنها كلها جاءت من طريق الإمام الزهري، مما حمل بعض المحققين للقول بأنها شاذة، أو على الأقل مختصرة، ومتصرف فيها.

قال ابن القيم: ((وقالت طائفة أخرى لم يجزم النبي بالشؤم في هذه الثلاثة بل علقه على الشرط

---

(1) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، 4/ 1747 رقم: (2225).

(2) صحيح البخاري كتاب الجهاد والسير باب ما يذكر من شؤم الفرس، 29/4، رقم: (2859)، صحيح مسلم كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم حديث رقم: (2226).

(3) صحيح البخاري، كتاب النكاح باب ما يتقى من شؤم المرأة، 8/7 رقم: (5095).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب ما يكون فيه اليمن والشؤم، 1/ 642، رقم:1994.

(5)الربع: المنزل، ودار الإمامة، وربع القوم محلتهم، يقال: ما أوسع ربع بني فلان، والربعة أخص من الربع، (أنظر لسان العرب، 102/8).

(6) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، 4/ 1747، رقم: 2227

(7) سنن النسائي، كتاب الخيل، باب شؤم الخيل، 220/6، رقم: 3570.

(8) سنن أبو داود، كتاب الطب، باب في الطيرة، 19/4، رقم: 3921

فقال إن يكن الشؤم في شيء ولا يلزم من صدق الشرطية صدق كل واحد من مفرديها فقد يصدق التلازم بين المستحيلين قالوا ولعل الوهم وقع من ذلك وهو أن الراوي غلط وقال الشؤم في ثلاثة وإنما الحديث إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة قالوا وقد اختلف على ابن عمر والروايتان صحيحتان عنه قالوا وبهذا يزول الإشكال ويتبين وجه الصواب. ))[1]

وقال الألباني: ((والحديث يعطي بمفهومه أن لا شؤم في شيء، لأن معناه: لوكان الشؤم ثابتاً في شيء ما، لكان في هذه الثلاثة، لكنه ليس ثابتاً في شيء أصلاً، وعليه فما في بعض الروايات بلفظ: «الشؤم في ثلاثة»، أو «إنما الشؤم في ثلاثة، فهو اختصار، وتصرف من بعض الرواة». والله أعلم [2]

وقال: ((«الشؤم في ثلاث... » فهو بهذا اللفظ شاذ مرجوح ))[3].

و البخاري . رحمه الله تعالى . لما ذكر رواية ابن عمر رضي الله عنهما . وهي بالجزم . عقبها برواية سهل بن سعد . وهي بالتعليق . مما يعنى أن البخاري رحمه الله يذهب إلى حمل رواية الجزم على رواية التعليق. قال ابن حجر العسقلاني في معرض شرحه لحديث" ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء": ((قال الشيخ تقي الدين السبكي: في إيراد البخاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص الشؤم بمن تحصل منها العداوة والفتنة، لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها أو أن لها تأثيرا في ذلك، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء، ومن قال إنها سبب في ذلك فهو جاهل، وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى المرأة مما ليس لها فيه مدخل، وإنما يتفق موافقة قضاء وقدر فتنفر النفس من ذلك، فمن وقع له ذلك فلا يضره أن يتركها من غير أن يعتقد نسبة الفعل إليها. ))[4]

وأكثر العلماء ذهبوا إلى اعتبار رواية التعليق في فهم الحديث[5]:

---

(1) مفتاح دار السعادة، (2/255).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني (1/ 804)، رقم: 804.

(3) المصدر نفسه، (4/ 565)، رقم:1931.

(4) فتح الباري، (9/ 138).

(5)للاطلاع على كلامهم انظر بحث " حديث الشؤم في ثلاثة في المرأة، والدار، والفرس" رواية ودراية للأستاذ الدكتور حسن بن محمد شبالة، منشور على موقع منبر علماء اليمن

وبحث" دراسة حديث الشؤم في ثلاثة دراسة حديثية عقدية" للدكتور صالح بن مقبل بن عبدالله العصيمي

قال الإمام ابن جرير الطبري: (( وأما قوله صلى الله عليه وسلم: « إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس » فإنه لم يثبت بذلك صحة الطيرة، بل إنما أخبر صلى الله عليه وسلم أن ذلك إن كان في شيء ففي هذه الثلاث، وذلك إلى النفي أقرب منه إلى الإيجاب؛ لأن قول القائل: إن كان في هذه الدار أحد فزيد. غير إثبات منه أن فيها زيدا، بل ذلك من النفي أن يكون فيها زيد أقرب منه إلى الإثبات أن فيها زيدا ))[1].

وقال الطحاوي: (( فلم يخبر أنها فيهن، وإنما قال: إن تكن في شيء ففيهن، أي لو كانت تكون في شيء لكانت في هؤلاء، فإن لم تكن في هؤلاء الثلاثة فليست في شيء ))[2].

و يقول ابن القيم: (( من اعتقد أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وسلم نسب الطيرة والشؤم إلى شيء من الأشياء على سبيل أنّه مؤثّر بذلك دون اللّه فقد أعظم الفرية على اللّه وعلى رسوله وضلّ ضلالاً بعيدًا ))[3]

و يقول المباركفوري: ((ومعنى هذا الحديث، إن فرض وجود الشؤم يكون في هذه الثلاثة، والمقصود منه نفي صحة الشؤم ووجوده على وجه المبالغة. ))[4]

وحتى رواية الجزم لم يفهمها العلماء كما فهمها هؤلاء الطاعنون،

فقد روى عبدالرزاق في مصنفه عن معمر: ((سمعت من يفسر هذا الحديث يقول: شؤم المرأة إذا كانت غير ولود، وشؤم الفرس إذا لم يغز عليه، وشؤم الدار جار السوء))[5]

---

منشور عن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1430هـ.

(1)الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (310هـ)، تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة، (33/3).

(2)الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (321هـ)، شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى – 1414 هـ، 1994م، (314/4).

(3)مفتاح دار السَّعادة، ( 257/2).

(4)المباركفورى، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (1353هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية – بيروت، (91/8).

(5) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (211هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي – جنوب أفريقيا، 1390 – 1970، كتاب الجامع ، باب الشؤم، (411/11)، رقم: 19527.

وقال ابن حجر: ((وقد جاء في بعض الأحاديث ما لعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه بن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعا من سعادة بن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة بن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء[1] وفي رواية لابن حبان[2] المركب الهني والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم[3] وثلاثة من الشقاء المرأة تراها فتسوؤك وتحمل لسانها عليك والدابة تكون قطوفا فإن ضربتها أتعبتك وإن تركتها لم تلحق أصحابك والدار تكون ضيقة قليلة المرافق وللطبراني[4] من حديث أسماء إن من شقاء المرء في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة وفيه سوء الدار ضيق مساحتها وخبث جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء طبعها وسوء المرأة عقم رحمها وسوء خلقها. ))[5]

وقال الخطابي: ((معناه إبطال مذهبهم في الطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء ونحوها، إلاّ أنه يقول إن كانت لأحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس لا يعجبه ارتباطه فليفارقها بأن يتنقل عن الدار ويبيع الفرس، وكان محل هذا الكلام محل استثناء الشيء من غير جنسه. وسبيله سبيل الخروج من كلام إلى غيره، وقد قيل إن شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها وشؤم الفرس أن لا يغزى عليها وشؤم المرأة أن لا تلد. . ))[6]

وقال البغوي: ((إن كان لأحدكم دار يكره سكناها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس لا تعجبه، فليفارقها بأن ينتقل عن الدار، ويطلق المرأة، ويبيع الفرس حتى يزول عنه ما يجب في نفسه من الكراهية. ))[7]

---

(1) مسند الإمام أحمد، (55/3)، رقم: 1445

(2)محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ( 354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1414 – 1993، كتاب النكاح، ذكر الإخبار عن الأشياء التي هي من سعادة المرء في الدنيا، (340/9)، رقم: 4032.

(3)المستدرك على الصحيحين، كتاب النكاح، (175/2)، رقم: 2684

(4)سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، مسند النساء، (24/ 153)، رقم: 395.

(5) فتح الباري، (9/ 138).

(6)معالم السنن، (4/ 236).

(7)البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي ( 516هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط– محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ – 1983م، (178/12–179).

وقال ابن القيم: ((وقالت طائفة أخرى شؤم الدار مجاورة جار السوء وشؤم الفرس أن يغزى عليها في سبيل الله وشؤم المرأة أن لا تلد وتكون سيئة الخلق وقالت طائفة أخرى منهم الخطائي هذا مستثنى من الطيرة أي الطيرة منهى عنها إلا أن يكون له دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس أو خادم فليفارق الجميع بالبيع والطلاق ونحوه ولا يقيم على الكراهة والتأذي به فإنه شؤم... ، وقالت طائفة أخرى الشؤم في هذه الثلاثة إنما يلحق من تشاءم بها وتطير بها فيكون شؤمها عليه ومن توكل على الله ولم يتشاءم ولم يتطير لم تكن مشؤمة عليه))[1]

وقال الباجي: ((ذكر بعض العلماء أن معنى ذلك إن كان الناس يعتقدون الشؤم فإنما يعتقدونه في الفرس والمرأة والمسكن))[2]

وقال ابن حجر: ((والمراد بذلك حسم المادة وسد الذريعة لئلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده فأشير إلى اجتناب مثل ذلك والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلا أن يبادر إلى التحول منها لأنه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم. ))[3]

وهذا هو الفهم الصحيح للحديث بعد جمع رواياته، والنظر فيها، وليس كمن يتمسك برواية واحدة من الحديث ثم يشنع على الإسلام، أو النبي صلى الله عليه وسلم، أو نقلة السنة، وأصحاب المصنفات.

ولنفرض جدلا أنّ الحديث اختلفت ألفاظه، ومعانيه فكما سبق في الكلام عن التعامل مع الاختلاف الواقع في الحديث الواحد فنلجأ إلى الجمع، والتوفيق بين الروايات، وهذا بحمل روايات الجزم على روايات التعليق.

فإن قيل لا يمكن ذلك لجأنا إلى الترجيح، فالروايات التي جاءت بصيغة التعليق تتفق مع أحاديث عديدة في نفي التطير، والتشاؤم منها

عن أبي هريرة، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا طيرة وخيرها الفأل» قالوا:

---

(1)مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، (256/1).

(2) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ( 474هـ) المنتقى شرح الموطإ، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ، (7/ 294).

(3) فتح الباري، (62/6).

وما الفأل يا رسول الله؟ قال: «الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم»[1]

وعنه رضي الله عنه أن رسول الله قال: «لا عدوى ولا طير، ولا هامة ولا صفر»[2]

وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله قال: «لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل» قالوا: وما الفأل؟ قال: «كلمة طيبة»[3]

وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا عدوى ولا طيرة ولا غول»[4]

وعن معاوية بن الحكم السلمي، قال: ((قلت: يا رسول الله أمورا كنا نصنعها في الجاهلية، كنا نأتي الكهان، قال: «فلا تأتوا الكهان» قال قلت: كنا نتطير قال: «ذاك شيء يجده أحدكم في نفسه، فلا يصدنكم»))[5]

وأيضا ورد عن عائشة رضي الله عنها

وعن أبي حسان الأعرج: (( أن رجلين، دخلا على عائشة فقالا: إن أبا هريرة يحدث أن نبي الله صلى الله عليه وسلم، كان يقول: " إنما الطيرة في المرأة، والدابة، والدار " قال: فطارت شقة منها في السماء، وشقة في الأرض، فقالت: والذي أنزل القرآن على أبي القاسم ما هكذا كان يقول، ولكن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: " كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة " ثم قرأت عائشة: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢﴾[الحديد:22]))[6]

---

(1)صحيح البخاري، كتاب الطب، باب الطيرة، (135/7)، رقم: (5754)، صحيح مسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، والفأل، (1745/4)، رقم: (2223).

(2)صحيح البخاري كاب الطيب، باب لا هامة ولا صفر، (135/7)، رقم: (5757)، وأخرجه مسلم كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (4/ 1744)، رقم: (2220).

(3)صحيح البخاري، كتاب الطب، باب لا عدوى، (139/7)، رقم: (5776)، وأخرجه مسلم كتاب السلام، باب الطيرة والفأل وما يكون فيه من الشؤم، (4/ 1746)، رقم: (2224).

(4)صحيح مسلم ،كتاب السلام، باب لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا نوء، ولا غول، ولا يورد ممرض على مصح، (4/ 1744)، رقم: (2222).

(5) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، (4/ 1748)، رقم: 537.

(6) مسند الإمام أحمد، (197/43)، رقم: 26088. وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، (2689)، رقم: 992

فالعجب أن الطاعنين اختاروا رواية الجزم وفهموها بعقولهم، وأهوائهم، دون رجوع إلى العلماء، والمحدثين، أو موازنة بين الروايات، والأحاديث، مما يدل أن عملهم قائم على البحث عن كل ما يورث الشك والريبة، وطرحه على الناس بغرض التشويش، والطعن، وليس بغرض البحث عن الحق، واستعمال ميزان العدل، والإنصاف.

ويستخلص من كل ما سبق أن أهل الأهواء، والطاعنين في السنة يتخيرون من روايات بعض الأحاديث فيبنون عليها طعنهم، ويكثرون حولها شبهاتهم، ويكتبون في ذلك المقالات، ويألفون الكتب، مع أنهم لو جمعوا روايات الحديث المقصود لفهموه فهما صحيحا، مع أنهم في الغالب يعرفون روايات الحديث الذي بثوا حوله الشبهات، ولكنّه الحقد، والحسد، وتزييف الحقائق، ومحاولة تشويه السنة، وإسقاطها. فمتى استغنى الإنسان عن العدل، والإنصاف فانتظر منه كل كذب، وإجحاف.

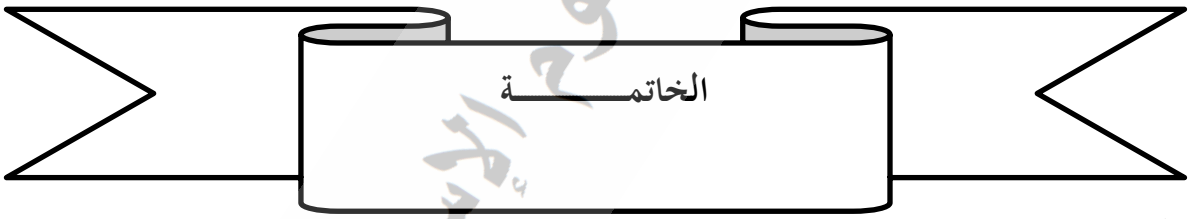


**الخاتمة:**

بعد الفراغ من هذا البحث هذه أهم النتائج، والتوصيات

**نتائج البحث:**

- أنّ مصطلح "الحديث الواحد" واسع وله عدة اعتبارات، فقد يكون باعتبار الطريق، أو المخرج، أو السياق، أو الواقعة.
- أنّ مصطلح "طرق الحديث" يطلق أيضا على روايات الحديث، لكن مصطلح طرق الحديث عند الإطلاق يتجه إلى أسانيده، أما روايات الحديث فإلى متونه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- أنّ عملية جمع روايات الحديث الواحد، قريبة جدا بل وأحيانا متطابقة في الأهداف مع عملية الاعتبار، سبر المرويات، والاستقصاء.
- أنّ أسباب تعدد روايات الحديث الواحد كثيرة تحصر في مسألة التعدد من المصدر أو من نقلة الحديث(صحابة فمن دونهم).
- أنّ من الخطأ الكبير حصر أسباب تعدد روايات الحديث في مسألة الرواية بالمعنى فقط.
- أنّ مسألة تعدد روايات الحديث الواحد، تكلم حولها العلماء كثيرا، واستغلها الطاعنون للطعن في السنة، وإسقاطها.
- تعدد روايات الحديث لا يقدح فيه، أو في نقلته، بل ينبغي النظر، والتدقيق لمعرفة سبب هذا التعدد، ومن ثم إصدار الأحكام.
- جمع روايات الحديث عملية مهمة جدا في الحكم على الحديث.
- هناك علاقة وطيدة بين فهم الحديث، وجمع رواياته، فجمع روايات الحديث الواحد شرط أساس في فهمه، ورفع الإشكال عنه.
- الاقتصار على رواية واحدة في فهم الحديث لا ينبغي، ويؤدي إلى سوء الفهم، والخطأ في التصور، والحكم.
- الشبهات الموجهة حول السنة صنوف، وأشكال، وأنواع متعددة يجمعها هدف واحد هو إسقاط السنة، وإضعافها.
- جزء كبير من الشبهات الموجهة إلى السنة، تركزت على مسألة أخذ رواية واحدة من روايات الحديث ثم بناء الطعون عليها، وبث الشبهات حولها، أو حول نقلة الحديث، وأصحاب المصنفات.
- أنّ أصحاب الشبهات لهم منهج خبيث في قذف سمومهم، وبث أباطيلهم أساسه الخديعة، وأخذ ما يوافق الهوى.
- أنّ الشبهات المعاصرة ترجع في أصلها إلى شبهات سابقة، لكنهم جملوها، وغيروا وسائل طرحها، وأعانهم في ذلك الإعلام، شبكات الأنترنت، وغيرها.
- جمع روايات الحديث الواحد حصن منيع في وجه الشبهات الموجهة نحو السنة النبوية
- بجمع روايات الحديث الواحد نرد على أخطر أنواع الشبهات كالطعن في الصحابة، ونقلة

الحديث، سواء في ضبطهم، أو عدالتهم.

- هناك علاقة وطيدة جدا بين ضوابط فهم السنة، والشبهات المثارة حولها، فمتى وجدت الضوابط، وفهمت فهما صحيحا، انعدمت الشبهات، ولم تقنع إلا مرضى القلوب، أما إذا فقدت ضوابط فهم السنة بين المسلمين قويت شوكت الطاعنين، ووجدت لها قبولا بين المسلمين.

**آفاق البحث، والتوصيات:**

- كتابة المزيد من البحوث، والرسائل حول جمع روايات الحديث الواحد، سواء من الجانب التنظيري، أو التطبيقي، حول دراسة منهج أحد أصحاب المصنفات الحديثية، أو الشروح في هذه المسألة، خاصة عن الإمام ابن حجر رحمه الله فشرحه على صحيح البخاري، فيه الشيء الكثير.
- كتابة المزيد من البحوث حول أسباب تعدد روايات الحديث، وأثرها في الفهم أو على الرواة، أو أصحاب المصنفات.
- العناية بمسألة ضوابط فهم السنة، وكتابة المزيد من البحوث، والرسائل الجامعية، فنحن في عصرنا هذا في حاجة كبيرة إلى فهم السنة فهما صحيحا، ومحاولة توظيفها في مجالات الحياة المختلفة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- كتابة المزيد من البحوث، والرسائل التي تجمع بين ضابط من ضوابط فهم السنة، وجزء من الشبهات المثارة حول السنة.
- إضفاء نوع من المعاصرة في كتابة الرسائل والبحوث فتكون سهلة مفهومة لأهل عصرنا معالجة لمشاكل المسلم اليوم.
- تركزت كثير من الشبهات حول أبي هريرة رضي الله عنه، فلو تكون هناك دراسات من معاهد، وجامعات حول هذا الصحابي، ومحاولة حصر الأحاديث الصحيحة المروية من طريقه، ومعرفة العدد الحقيقي الذي تفرد به رضي الله عنه، ثم دراسة هذه الأحاديث سندا، ومتنا، وإجابة عن الإشكالات المطروحة حولها إن وجدت.
- مشروع جمع كل الأحاديث برواياتها مشروع عظيم، وهام، وضخم، لكنه يحتاج إلى إمكانات، وجهود جبارة، فلو كان هناك تنسيق بين الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحث، وتمويل مناسب، لخرج المشروع في أبهى حلّة، واستفاد منه المسلمون في جميع أقطار المعمورة.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الموضوعات

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

## فهرس الآيات القرآنية

**﴿ الآيـــــــــــــة ﴾: الصفحة**


- ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ٥٨﴾[البقرة:58]: 62
- ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[ آل عمران: 159 ]: 184
- ﴿وَٱلنَّخلَ وَٱلزَّرعَ مُختَلِفًا أُكُلُهُ ١٤١﴾[الأنعام: 141]: 9

- ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾[التوبة:100]: 152
- ﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾[الحِجر: 9]: 63
- ﴿ نَعُدُّ لَهُم عَدّا ٨٤﴾[مريم: 84]: 8
- ﴿وَمَا أَرۡسَلۡنَاكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَالَمِينَ﴾[ الأنبياء: 107]: 184
- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ٣٤﴾[لقمان: 34]: 29
- ﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا ٢٩﴾[الفتح: 29]: 152
- ﴿وَمَا لَكُمۡ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡظَمُ دَرَجَةٗ مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعۡدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلّٗا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ١٠﴾[الحديد:10]: 152
- ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٢٢﴾[الحديد:22]: 207
- ﴿ لَو كُنَّا نَسمَعُ أَو نَعقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾[الملك: 10]: 75
- ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[القلم: 4]: 184-187
- ﴿ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدا ١١﴾[الجن: 11]: 6
- ﴿إِنَّ عَلَينَا جَمعَهُۥ وَقُرءَانَهُۥ ١٧﴾[القيامة: 17]: 63
- ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٖ ٢٢﴾[الغاشية:22]: 26

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

# فهرس الأحاديـــــث النبويـــــــــــة

« **الحديـــــــــــــــــــث**»: **الصفحة**

- «أتدرون أي يوم هذا، وأي شهر هذا، وأي بلد هذا؟ »: 41
- «إذا تكلّم بكلمة أعادها ثلاثا، حتى تفهم عنه»: 19
- «أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى»: 160
- «ألا إن الشيطان قد يئس أن يعبد في بلدكم هذا أبدا ولكن ستكون له طاعة في بعض ما تحقرون من أعمالكم فيرضى»: 41
- «ألا إن الفتنة ها هنا يشير إلى المشرق من حيث يطلع قرن الشيطان»: 196
- «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟ ثلاثا»: 20
- «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه»: 129
- «ألا إني فرط لكم على الحوض، وإن بعد ما بين طرفيه كما بين صنعاء وأيلة»: 23
- «ألا لا تأكلوه، فمن أكل منها شيئا، فلا يقربن مجلسنا »: 48
- «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى»: 47
- «الشؤم في الدار والمرأة، والفرس»: 201
- «الشؤم في ثلاث في الفرس والمرأة والدار»: 201

- «الشؤم في ثلاثة في المرأة والمسكن والدابة»: 201
- «الصلاة في المسجد الأقصى تعدل ألف صلاة فيما سواه»: 168
- «العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى»: 47
- «الفتنة من ها هنا» وأشار إلى المشرق»: 196
- «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول، وخير الصدقة »: 162
- «أمامكم حوض كما بين جرباء وأذرح»: 23
- «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»: 25-26
- «آمركم بأربع وأنهاكم عن أربع»: 26
- «إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال»: 51
- «إن أحدكم يُجمع خلقُهُ في بطنِ أُمه»: 162
- «أن اكفئوا القدور، ولا تطعموا من لحوم الحمر شيئا»: 43
- «إن الفتنة تجيء من هاهنا» وأومأ بيده نحو المشرق»: 197
- «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الأهلية»: 43
- «إن اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول»: 162
- «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء»: 51
- «أن امرأة كان في عقلها شيء، فقالت: يا رسول الله إن لي حاجة»: 188
- «أن امرأة من الأنصار أتت النبي صلى الله عليه وسلم معها أولاد لها»: 188
- «إنّ بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم»: 51
- «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب إلى لزق جذع »: 37
- «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يصلي بالليل إحدى عشرة ركعة»: 31
- «إن كان الشؤم في شيء ففي الدار، والمرأة، والفرس»: 201
- «إن كان في شيء: ففي المرأة، والفرس، والمسكن»: 201
- «إن كان في شيء، ففي الربع والخادم والفرس»: 201
- «إن من خياركم أحسنكم أخلاقا»: 185
- «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول، ولا القذر إنما هي لذكر الله عز وجل،

والصلاة وقراءة القرآن»: 42
- «إن يعش هذا، لم يدركه الهرم، قامت عليكم ساعتكم »: 29
- «إن يك في شيء ففي الربعة والمرأة والفرس»: 202
- «إن يك من الشؤم شيء حق، ففي المرأة والفرس والدار»: 201
- «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى،: 47
- «إنما الشؤم في ثلاثة: في الفرس، والمرأة، والدار»: 200-201
- «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين»: 42
- «إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد: مسجد الكعبة، »: 170
- «أنه نهى عن المزفت والحنتم والنقير»: 27
- «إني فرطكم على الحوض، وإن عرضه كما بين أيلة إلى الجحفة»: 22
- «إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعصاي حتى يرفض عليهم»: 23
- «إني لكم فرط على الحوض، فإياي لا يأتين أحدكم فيذب عني»: 25
- «أهريقوا ما فيها، واكسروا قدورها»: 44
- «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً »: 128
- «أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها»: 30
- «أيُّ الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة»: 194
- «تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»: 28
- «توضأ النبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة»: 34
- «توضأ مرتين مرتين»: 34
- «حبسونا عن صلاة الوسطى حتى غابت الشمس»: 82
- «حتى أتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسحه فسكن»: 39
- «حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده عليها فسكنت»: 37
- «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء»: 22
- «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، وابدأ بمن تعول»: 161

- «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول »: 161
- «خير النّاس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم »: 152
- «دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم»: 49
- «رأس الكفر من هاهنا، من حيث يطلع قرن الشيطان»: 196
- «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير بيده يؤم العراق»: 197
- «سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله، وجهاد في سبيله»: 30
- «سبع، وتسع، وإحدى عشرة، سوى ركعتي الفجر»: 32
- «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله»: 50
- «سئل: أي العمل أفضل؟ فقال: إيمان بالله ورسوله»: 30
- «فإذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة»: 30
- «فإن الله حرم عليكم دماءكم، وأموالكم، وأعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا »: 40
- «فأنت مع من أحببت»: 29
- «فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين»: 32
- «فلا تأتوا الكهان»: 207
- «فما قال لي: أف، ولا: لم صنعت؟ ولا: ألا صنعت. »: 184
- «قام فينا النبي صلى الله عليه وسلم مقاما، فأخبرنا عن بدء الخلق»: 39-40
- «قد زوجناكها بما معك من القرآن »: 48
- «قدر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن»: 23
- «كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السموات والأرض»: 43
- «كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقًا. »: 184
- «كان أهل الجاهلية يقولون: الطيرة في المرأة والدار والدابة»: 207

- «كان خلقه القرآن»: 184
- «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء»: 31
- «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة»: 31
- «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل حتى يكون آخر صلاته الوتر»: 32
- «كان رسول الله يدخل على أم حرام»: 180
- «كانت تبكي على ما كانت تسمع من الذكر عندها»: 37
- «كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة ركعة»: 32
- «كلاب النار، ثلاث مرات، هؤلاء شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء»: 21
- «كما بين المدينة وصنعاء»: 22
- «كَمَلَ من الرجال كثيرٌ»: 194-195
- «لا ألفيّن أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه»: 128-129
- «لا إله إلا الله، إن للموت سكرات»: 194
- «لا تباغضوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا، وكونوا عباد الله إخوانا»: 49
- «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تناجشوا»: 49
- «لا ترجعوا بعدي كفارا، يضرب بعضكم رقاب بعض»: 82
- «لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعها زوجها أو ذو محرم »: 170
- «لا تسبوا أصحابي، فلو أنّ أحدكم أنفق مثل أحد، ذهبا ما بلغ مد أحدهم، ولا نصيفه»: 153
- «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»: 168
- «لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»: 171
- «لا تعمل المطي إلا إلى ثلاثة مساجد»: 170
- «لا تنتبذوا في الدباء، ولا في المزفت»: 27
- «لا تهجروا، ولا تدابروا، ولا تحسسوا، ولا يبع بعضكم على بيع بعض»: 49
- «لا طيرة وخيرها الفأل»: 206

- «لا عدوى ولا طير، ولا هامة ولا صفر»: 206
- «لا عدوى ولا طيرة ولا غول»: 207
- «لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفأل»: 206
- «لا عدوى ولا طيرة، والشؤم في ثلاثة: في المرأة، والدار، والدابة»: 201
- «لا هامة ولا عدوى ولا طيرة »: 202
- «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»: 52
- «لقد حظرت واسعا، ويحك أو ويلك»: 42
- «لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين»: 127
- «لو لم أحتضنه لحن إلى يوم القيامة»: 37
- «ليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»: 40-41
- «ليدخلن الجنة من أمتي سبعون ألفا، أو سبع مائة ألف»: 51
- «ليس الكاذب من أصلح بين الناس، فقال خيرا أو نمى خيرا»: 83
- «ما المسئول عنها بأعلم من السائل، ولكن سأحدثك عن أشراطها: 29
- «ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة »: 32
- «ما منكم رجل يقرب وضوءه، فيتمضمض، ويستنشق»: 20
- «ما منكم من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء، ثم يقوم فيركع ركعتين، يقبل عليهما بقلبه ووجهه، إلا قد أوجب»: 39
- «من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله»: 128
- «من توضأ نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غفر له ما تقدم من ذنبه»: 34
- «من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم»: 21
- «من سلم المسلمون من لسانه ويده»: 28
- «نضر الله امرءًا سمع مقالتي فبلغها»: 63
- «نضر الله أمرأ سمع منا حديثا فأداه كما سمعه»: 62

- «نهانا في ذلك أهل البيت أن ننتبذ في الدباء، والمزفت»: 27
- «نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الدباء، والمزفت»: 27
- «نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن الدباء والمزفت أن ينتبذ فيه»: 83
- «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدباء، والحنتم، والنقير، والمزفت»: 27
- «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، ورخص في الخيل»: 44
- «نهى عن متعة النساء يوم خيبر، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية»: 44
- «نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية»: 44
- «ها إن الفتنة ها هنا، إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان»: 195
- «هاهنا أرض الفتن» وأشار إلى المشرق»: 197
- «هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب»: 86
- «هلك المتنطّعون، قالها ثلاثاً»: 20
- «ههنا الفتنة، ههنا الفتنة، ههنا الفتنة، من حيث يطلع قرن الشيطان»: 193
- «والذي نفس محمد بيده لآنيته أكثر من عدد نجوم السماء وكواكبها»: 22
- «والذي نفسي بيده، إنكم لأحب الناس إلي»: 185
- «ويلك ومن يعدل إذا لم أكن أعدل؟ لقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل»: 128
- «يا أم فلان اجلسي في أي نواحي السكك شئت»: 188
- «يا أم فلان انظري أي السكك شئت»: 188
- «يا أيها الناس أي يوم هذا؟ »: 40
- «يا أيها الناس، إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى»: 47-48
- «يد المعطي العليا، وابدأ بمن تعول: أمك، وأباك، وأختك، وأخاك، ثم أدناك، أدناك»: 162
- «ينهاكم عن لحوم الحمر»: 43-44

## فهرس الأعلام المترجم لهم


- إجناتس جولدتسيهر: 168
- أحمد صبحي منصور: 178
- أحمد عبد المنعم البهي: 65
- إسماعيل منصور: 172
- زكريا أوزون: 65
- زكريا بطرس: 186
- سامر الإسلامبولي: 148
- سيد القمني: 153
- السيد حسين الصدر: 79
- السيد عبد الحسين شرف الدين: 158
- عبد الجواد ياسين: 173-174
- عبد الله الجكرالوي: 78
- علي السيستاني: 79


جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- محمد التيجاني السماوي: 152
- محمد صادق الصدر: 159
- محمود أبو ريّة: 54
- نيازي عز الدين: 167

## فهرس المصادر والمراجع


**-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم**

**-أ-**

**- الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)،** *تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، باب العين والجيم مع الميم، (254/1).

**- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني ( 1420هـ)**

* سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى 1415 هـ - 1995 م.

* سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م.

**-ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (606هـ)**

* جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني — مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى

* النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

- **ابن التركماني، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني ( 750هـ)،**

*الجوهر النقي على سنن البيهقي، دار الفكر.

**-ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (597هـ)،**

*الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1386 هـ - 1966م

- **ابن الحنبلي، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين (981)**

*قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، 1408هـ.

- **ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين (643هـ)،**

- *معرفة أنواع علوم الحديث، =ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، 1423 هـ / 2002 م، الطبعة الأولى

- **ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (543هـ)،**

- *المحصول في أصول الفقه، تحقيق: حسين علي اليدري - سعيد فودة، دار البيارق - عمان، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999.

- *القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، تحقيق: د محمد عبد الله ولد الكريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.

- **ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية ( 751هـ)،**

* إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ - 1991م

*مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، دار الكتب العلمية - بيروت.

*المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، 1390هـ/1970م.

*زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ /1994م،

* طريق الهجرتين وباب السعادتين، دار السلفية، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، 1394هـ.

* الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1408هـ.

-**ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي (449هـ)**

* شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م

- **ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (728هـ)،**

*مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م،

* التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق: د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: السادسة 1421هـ / 2000م،

* اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة: السابعة، 1419هـ - 1999م.

* منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

* درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1411 هـ - 1991 م،

* الصارم المسلول على شاتم الرسول، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.

**- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي ( 354هـ).**

* المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

* صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية، 1414 - 1993م.

**- ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي(852هـ)،**

*فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

* تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.

* تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى.

* التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة: الأولى، 1416هـ/1995م

* نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقا بكتاب سبل السلام)، تحقيق: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الخامسة، 1418 هـ - 1997 م

* نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1421 هـ - 2000 م.

*النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.

**- ابن خزيمة، أبو كر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري ( 311هـ)،**

*صحيح ابن خزيمة، بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.

**-ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، أبو الفتح، تقي الدين القشيري، المشهور بابن دقيق العيد(702 هـ)،**

*الإلمام بأحاديث الأحكام، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الأولى، 1414هـ-1997م.

* إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، مطبعة السنة المحمدية

* الإقتراح في بيان الاصطلاح، دار الكتب العلمية - بيروت

- **ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (795هـ)،**

*شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء — الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.

* فتح الباري شرح صحيح البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1996 م.

- **ابن سِيدَه: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَه المرسي (458 هـ)**

* المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1421 = 2000م.

- **ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ)،**

*التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، 1387 هـ.

* جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

* الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت،

الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م.

- **ابن فارس: أبو الحسين أحمد بن زكريّا القزويني الرازي (395هـ)،**

*معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر: بيروت، 1399= 1979م.

* مأخذ العلم، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية 1426 هـ - 2005 م.

- **ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (273هـ)،**

*سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، 1415هـ

- **ابن منظور: أبو الفضل جمال الدِّين محمّد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم (711هـ)**

* لسان العرب، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.

* مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، 1402 هـ - 1984م.

- **ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (774هـ)،**

*البداية والنهاية، دار الفكر، 1407 هـ - 1986 م.

* اختصار علوم الحديث تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية.

- **أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (458هـ)،**

*المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ 1996م،

- **أبو الحسين ابن أبي يعلى، بن محمد (526هـ)،**

*طبقات الحنابلة، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، (15/2).

- **أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (502هـ)،**

*المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.

- **أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (321هـ)،**

*جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م.

- **أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (275هـ)،**

*سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، (1/ 43)، رقم: 169.

**-أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ( 241هـ)،**

* مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، الدار العلمية - الهند،

*المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م،

*المسند، تحقيق: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م

- **أبو غدة عبد الفتاح بن محمد بن بشير بن حسن أبو غدة الخالدي المخزومي الحلبي(1417هـ)**

* لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، مكتبة المطبوعات الإسلامية

في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور

- **ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (456هـ)،**

* الإحكام في أصول الأحكام، المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر، قدم له: الأستاذ الدكتور إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت

* المحلى بالآثار، دار الفكر - بيروت

- **أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (327هـ)،**

* الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م، (293/1).

* آداب الشافعي ومناقبه، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م.

- **أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ( 456هـ)**، *المحلى بالآثار، دار الفكر – بيروت

*الأخلاق والسير في مداواة النفوس، دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة: الثانية، 1399هـ

- **أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (430هـ)،**

*الإمامة والرد على الرافضة، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة / السعودية، الطبعة: الثالثة، 1415هـ – 1994م.

- **أحمد عزي**

* السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين، مقال منشور عن ندوة علوم الحديث علوم وآفاق، المنعقد من 8إلى 10أفريل 2003م.

- **أحمد محمد شاكر**

* الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1417-1996،

- **أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ( 458هـ)**

*دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى

- **إسماعيل منصور جودة**

*تبصير الأمة بحقيقة السنة: دراسة أصولية شاملة لبيان القيمة الحقيقة للسنة،

القاهرة، 1416هـ-1995م.

-**إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (535هـ)،**

*الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية – السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1419هـ – 1999م

- **ب-**

- **الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي ( 474هـ)**

* المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى

- **البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي**

*الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

- **البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي ( 516هـ)**

* شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ – 1983م.

- **بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن (1429هـ)،**

*لا جديد في أحكام الصلاة، دار العاصمة المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ.

- **البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي ( 458هـ)**

* المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت.

- ت-

- **الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (279هـ)،**

*سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ - 1975 م

- **الترمذي، محمد بن علي بن الحسن بن بشر، أبو عبد الله، الحكيم الترمذي (نحو 320هـ)**

*نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت.

-ج-

- **الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار ( 471هـ)،**

*دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة، 1413هـ - 1992م.

- **الجرجاني، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ( 365هـ)،**

*الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ/1997م.

- **- الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي (393هـ)،**

الصّحاح—تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط2: 1399=1979م.

- **الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (478هـ)**

*البرهان في أصول الفقه، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1997 م.

- ح-
- **الحاكم، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، النيسابوري، المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)،**

*معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ – 1977م.

* المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411 – 1990م.

- **حسن الصباغ**

* صحيح البخاري، رؤية معاصرة في بعض نصوصه، دار الينابيع، دمشق، 2006م

- **حمزة المليباري،**
- *الحديث المعلول قواعد وضوابط، ط: 2.
- خ-
- **الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي ( 463هـ)،**

*الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة،

*الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع الجامع، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض،

*تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ – 2002 م

*شرف أصحاب الحديث، تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي دار إحياء السنة النبوية – أنقرة

- *الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1395.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي ( 388هـ)

* معالم السنن، المطبعة العلمية – حلب، الطبعة: الأولى 1351 هـ – 1932 م.

- **الخليل: أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (175هـ)،**

*كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال.

**-د-**

- **الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي ( 255هـ)،**

*سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ – 2000 م

**- ذ-**

- **الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي ( 748هـ).**

* الكبائر، دار الندوة الجديدة – بيروت.

- *سير أعلام النبلاء دار الحديث- القاهرة، الطبعة: 1427هـ-2006م.

**- ر-**

- **الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ( 666هـ)**

*مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة: الخامسة، 1420هـ / 1999م

- **الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (360هـ)،**

*المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: الثالثة.

**- ز-**

- **الزرقاني، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني(1122هـ)،**

*شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية

- القاهرة، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.
- **الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم (1367هـ)،**
- *مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة

- **الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (794هـ)،**

*النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.

* الإجابة لما استدركته عَائِشَة على الصحابة، تحقيق وتخريج: د رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م

- **زكريا أوزون،**

*جناية البخاري: انقاد الدين من إمام المحدثين، رياض الريس للكتب، والنشر، الطبعة =الأولى، يناير 2004.

- **س-**
- **سامر إسلامبولي**

*القرآن من الهجر إلى التفعيل، منشور على موقع أهل القرآن .www/ahl- alquran com

- **السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي ( 902هـ)**

*فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، 1424هـ / 2003م.

- **السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي ( 483هـ)،**

*أصول السرخسي، دار المعرفة - بيروت.

- **السيد حسن الصدر**

*نهاية الدراية في شرح الرسالة الموسومة بالوجيزة للبهائي، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر

المشعر.

- **سيد محمود القمني،**

*انتكاسة المسلمين إلى الوثنية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2010م0

- **السيستاني، آية الله العظمى السيد علي السيستاني،**

*قاعدة لا ضرر ولا ضرار، مكتب آية الله العظمى السيد السيستاني.

- **السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)،**

*تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

- *مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، 1409هـ/1989م.

- **ش-**

- **الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (790هـ)،**

* الموافقات، دار ابن عفان تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م،

*الاعتصام، =تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م، (288/1).

- **الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المكي (204هـ)،**

- *اختلاف الحديث، دار المعرفة – بيروت، 1410هـ/1990م، مطبوع ملحقا بالأم.

- * الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م،

- **الشاه ولي الله الدهلوي،** أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور(1176هـ)

* الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس – بيروت، الطبعة: الثانية، 1404هـ.

- **شرف الدين القضاة**

* أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النبوي الشريف، دار الفرقان للنشر،

والتوزيع، عمان، 1419هـ-1999م

- **الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (548هـ)،**

* الملل والنحل، مؤسسة الحلبي

- **الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني ( 1250هـ)،**

*نيل الأوطار، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة: الأولى، 1413هـ - 1993م.

- **ص-**

- **الصابوني**، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أبو عثمان(449هـ)

* عقيدة السلف أصحاب الحديث، دراسة وتحقيق: ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، دار العاصمة، الطبعة الثانية، 1419 هـ- 1998م.

- **الصباغ، محمد بن لطفي الصباغ**

*الحديث النبوي مصطلحه، بلاغته، كتبه، المكتب الإسلامي الطبعة السادسة، 1411هـ-1990م.

- **صبحي الصالح**

* علوم الحديث و مصطلحه عرض ودراسة، دار الملايين، بيروت- لبنان، الطبعة =الخامسة عشر، 1984.

- **الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (211هـ)**

* المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - جنوب أفريقيا، 1390 - 1970م.

- **الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين(1182 هـ)**

* رسالة في اختلاف ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق صبري المحمودي، دار التوحيد للنشر- الرياض، 1428هـ/2007م

- **ط-**

- **طاهر الجزائري، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني**

**الجزائري، ثم الدمشقيّ (1338هـ)،**

*توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ – 1995م.

- **الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (360هـ)**

* المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

- **الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (310هـ)**

* تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة

- **الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (321هـ).**

* شرح معاني الآثار، حققه وقدم له: محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة: الأولى – 1414 هـ، 1994م

- **طه الدسوقي حبيشي**

* السنة في مواجهة أعدائها، بحث منشور على موقع طه الدسوقي حبيشي.

- ع-

- **عبد الله بن يوسف الجديع،**

- *تحرير علوم الحديث، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م

- **عبد الحسين شرف الدين الموسوي.**

* أبو هريرة، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، الطبعة الرابعة، 1397هـ–1977م

* المراجعات، تحقيق وتعليق: حسين الراضي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.

- **عبد الجواد ياسين**

* السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ، ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبقة الأولى 1998م.

- **العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي ( 806هـ)،**

*شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1423 هـ – 2002 م،

*التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1389هـ/1969م.

*طرح التثريب في شرح التقريب، الطبعة المصرية القديمة.

- **العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (761هـ)،**

*المختلطين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1996م.

*نظم الفرائد لما تضمنه حديث ذو اليدين من الفوائد، ، تحقيق: كامل شطيب الراوي، مطبعة الأمة–بغداد، 1406هـ–1986م.

- **عماد حسن أبو العينين**

*شبهات حول السنة والسيرة النبوية، بحث محكم، منشور على موقع صيد الفوائد

- **العينى: محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين العينى (855هـ)،**

*عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي — بيروت. –.

- غ–

- **الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (505هـ)،**

*المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1413هـ – 1993م.

- **غوستاف لوبون**

* حضارة الغرب، نقله إلى العربية عادل زعيتر، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان 1399هـ، 1979م.

- **ف-**

- **الفيروزآبادي مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (817هـ)،**

*القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م.

- **الفيومي: أحمد بن محمّد بن علي المقرئ (770هـ)،**

*المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي المكتبة العلمية – بيروت.

- **ق-**

- **القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي ( 1332هـ)**

* قواعد التحديث، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان

- **القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (544هـ)،**

*الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث / المكتبة العتيقة – القاهرة / تونس، الطبعة: الأولى، 1379هـ.

*إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: د. يَحْيَى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998 م.

- **القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي ( 671هـ)،**

*الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ – 1964 م.

- **القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي.**

*المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي وأحمد محمد السيد ومحمود إبراهيم بزال. دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب. الطبعة الأولى (1417هـ).

- **القسطلاني، أحمد بن محمد القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (923هـ)،**

*إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، 1323 هـ.

**-ل-**

- **اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي ( 418هـ)**

* شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، 1423هـ / 2003م.

**- م-**

- **مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ( 179هـ)،**

- *موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1406 هـ – 1985 م،

- **المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (1353هـ)**

* تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية – بيروت

- **محمد أسد،**

- *الإسلام على مفترق الطرق، ترجمة: الدكتور عمر فرّوخ، دار العلم للملايين.

- **محمّد بن بشير بن عمر الإبراهيمي (1385هـ)،**

*آثَارُ الإِمَام مُحَمَّد البَشِير الإِبْرَاهِيمِي، جمع وتقديم: الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1997م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- **محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (1205هـ)،**

*تاج العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- **محمد بن محمد صادق بن محمد مهدي بن إسماعيل الصدر(1999م).**

* الشيعة الإمامية، نقد لما أورده خصوم الشيعة الإمامية في كتبهم وآثارهم، مطبوعات النجاح، القاهرة، الطبعة الثانية، 1402 /هـ 1982 م.

- **محمد صبحي منصور**

* القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي، مطبوع عن موقع أهل القرآن، 2005

* منهج البخاري في تصوير شخصية النبي محمد عليه السلام، مقال منشور على موقع أهل القرآن

- **محمد صادق النجمي**

* أضواء على الصحيحين، ترجمة الشيخ يحي كمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، الطبعة الأولى، 1491هـ.

- **محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (1403هـ)،**

*دفاع عن السُنَّة ورد شبه المسْتَشْرِقِينَ والكتاب المعاصرين، مجمع البحوث الإسلامية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1406 هـ – 1985 م.

- **محمد الراوندي**

* أبو الفتح اليعمري، حياته، وآثاره، وتحقيق أجوبته، وزارة الأوقاف، والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية

- **محمد التيجاني السماوي**

- * ثم اهتديت، مؤسسة الفجر، لندن، الطبعة الرابعة، 1414/1993م.

- **محمد خلف سلامة،**

- *لسان المحدثين، غير مطبوع إلى الآن ومنشور على موقع أهل الحديث،

- **محمود أبو رية،**

- *أضواء على السنة المحمدية أو دفاع عن الحديث، دار المعارف، الطبعة السادسة

*شيخ المضيرة أبو هريرة. مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت-لبنان، الطبعة الرابعة، 1413-1993م

- **مرتضى الرضوي**

*مع رجال الفكر، نشر مكتبة الإرشاد للطباعة والنشر، بيروت

- **المروزي، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني أبو سعد (562هـ)**، *أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1401 - 1981م.
- **مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ( 261هـ)**،

*المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي — بيروت.

- *التمييز، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410
- **مصطفى بن حسني السباعي ( 1384هـ)**،

*السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1402 هـ - 1982 م.

*الاستشراق والمسْتَشْرِقُونَ ما لهم وما عليهم، دار الوراق للنشر والتوزي.

- **المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني ( 1386هـ)**، *الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب - بيروت، سنة النشر: 1406 هـ / 1986 م

*عمارة القبور، أعدها للنشر: ماجد بن عبد العزيز الزيادي، المكتبة المكية.

*التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1406 هـ - 1986 م.

-المناوي، **زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (1031هـ).**

*اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1999م.

*فيض القدير شرح الجامع الصغير، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، =الطبعة: الأولى، 1356هـ.

**– ن–**

- **النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (303هـ)**، *السنن الكبرى، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م.
- **نور الدين محمد عتر الحلبي**

* منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر دمشق–سورية، الطبعة الثالثة 1418هـ – 1997م.

- **النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)**،

*المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392، (10/2).

- *تهذيب الأسماء واللغات، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 156/2.
- *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ – 1985 م.
- **نيازي عز الدين**
- *إنذار من السماء (النظرية)، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 1996م.
- *دين السلطان (البرهان)، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى

- **هـ-**
- **الهروي، أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي ( 481هـ)،**
- *ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418هـ -1998م.
- **ي-**
- **يحيى بن معين، أبو زكريا بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي ( 233هـ)،**

*تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1399 هـ- 1979م

**المجلات:**

- **مجلة العربي، سنة1966، عدد: 89، (ص: 13)**
- **مجلة إشاعة السنة، ج 19 / 152 عام 1902م**

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

# فهرس المواضيع


المقدمة أ-ر

المبحث التمهيدي: مفاهيم عامة، وفروقات مهمّة لعناصر البحث 1-17

المطلب الأول: تعريف الحديث، والفرق بينه، وبين السنّة. 1-5

أولا: تعريف الحديث لغة واصطلاحا. 1-2

الحديث لغة. 1

الحديث اصطلاحا. 2

ثانيا: تعريف السنة لغة واصطلاحا. 3-4

السنة لغة. 3

السنة اصطلاحا. 3-4

المطلب الثاني: مفهوم "روايات الحديث" والفرق بينها وبين "طرق 5-7




جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحديث".
الرواية لغة 5
الرواية عند المحدثين. 6-5
مفهوم طرق الحديث. 6
الطريق لغة. 7-6
الطريق اصطلاحا: 7
المطلب الثالث: الفرق بين تعدد روايات الحديث الواحد، واختلاف روايات الحديث. 11-8
المقصود بتعدد روايات الحديث الواحد: 8
التعدّد لغة 8
تعدد روايات الحديث الواحد 9
الاختلاف لغة 9
اختلاف روايات الحديث الواحد 10
المطلب الرابع: المقصود بجمع روايات الحديث الواحد، والألفاظ ذات الصلة 14-11
المقصود بجمع روايات الحديث الواحد 11
الجمع لغة 11
جمع روايات الحديث الواحد 11
ألفاظ لها علاقة بجمع روايات الحديث الواحد. 12
تعريف الاعتبار. 12
لغة. 12
اصطلاحا. 12
تعريف المتابعة. 12
لغة. 12

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

اصطلاحا. 12-13
تعريف الشاهد. 13
لغة. 13
اصطلاحا. 13
المقصود بسبر الحديث. 13
السبر لغة. 13-14
اصطلاحا. 14
المطلب الخامس: المقصود بالشبهات، والطعون المعاصرة. 14-17
الشبهة لغة. 14-15
اصطلاحا. 15
تعريف الطعن لغة 15-16
المقصود بالطعن في السنة 16
تعريف المعاصرة لغة. 16
فالمقصود بالشبهات المعاصرة المثارة حول السنة 16-17
الفصل الأول: أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، والرد على الشبهات المثارة حوله. 18-88
المبحث الأول: أسباب تعدد روايات الحديث الواحد. 18-57
المطلب الأول: التعدد من المصدر 19-36
الفرع الأول: تعدد القول 19-31
الفرع الثاني: أن يقوم الرسول صلى الله عليه وسلم بالفعل الواحد بأكثر من طريقة، وصورة 31-36

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: التعدد باعتبار اختلاف الفهوم، والأحوال، و الوقائع. 37-45
الفرع الأول: اختلاف فهوم النقلة 37-38
الفرع الثاني: اختلاف أحوال النَّقلة 39-45

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث: التعدّد باعتبار أداء الرواة 53-45
الفرع الأول: الرواية بالمعنى، وما يلحق بها 50-45
الفرع الثاني: الوهم والخطأ 53-50
المبحث الثاني: شبهات حول تعدّد روايات الحديث الواحد، والردّ عليها 87-54
المطلب الأول: شبهات حول الرّواية بالمعنى، والرد عليها. 64-55
المطلب الثاني: شبهة أنّ عدم اهتمام المحدثين بالنقد الداخلي أدى إلى تعدد روايات الحديث، واختلاف ألفاظه 77-65
المطلب الثالث: شبهة أنّ تعدد روايات الحديث الواحد يدل على ضعف ضبط الرواة 87-78
الفصل الثاني: عناية المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد، وكيفية هذا الجمع، وفوائده. 125-88
المبحث الأول: عناية المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد 107-88
المطلب الأول: أقوال المحدثين، والعلماء في جمع روايات الحديث الواحد. 98-88
المطلب الثاني: نماذج من تطبيقاتهم، وتحريراتهم، ومصنفاتهم في هذه القضية. 107-99
-المصنفات الحديثية: 102-99
- كتب الشروح الحديثية: 107-102
المبحث الثاني: كيفية جمع روايات الحديث الواحد، وفوائد هذه العملية. 125-108
المطلب الأوّل: كيفية جمع روايات الحديث الواحد. 117-108
الفرع الأوّل: جمع طرق، وروايات الحديث المراد والحكم عليها، وتحديد هل الحديث واحد أم متعدد. 113-108

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفرع الثاني: تحديد سبب التعدد و كيفية التعامل مع الاختلاف بين الروايات. 117-114
المطلب الثاني: فوائد جمع روايات الحديث الواحد. 125-118
الفرع الأول: الفوائد الإسنادية. 119-118
الفرع الثاني: الفوائد المتنية. 122-120
الفرع الثالث: فوائد مشتركة بين السند، والمتن 125-122
الفصل الثالث: لمحة عن الطعون، والشبهات المثارة حول السنة، وكيفية استعمال ضابط جمع الروايات في ردّها مع نماذج لذلك 208-126
المبحث الأول: لمحة عن الطعون، والشبهات المثارة حول السنة 164-126
المطلب الأول: التأريخ للطعن، والقدح في السنة، وبث الشبهات حولها. 137-127
المرحلة الأولى: دور النشأة، والظهور. 130-127
المرحلة الثانية: تطوّر الشبهات، و الطعون 132-130
المرحلة الثالثة: الطعون والشبهات المعاصرة 137-132
المطلب الثاني: أنواع الطعون، والشبهات المثارة حول السنة، وأهدافها، وخطرها. 145-137
الفرع الأوّل: أنواع الطعون، والشبهات المثارة حول السنة. 142-137
أولا: إنكار السنة ونفي حجتها. 139-138
ثانيا: الطعن في نقلة السنّة، ومناهج أهلها 141-139
ثالثا: الطعن في متون الأحاديث، و القدح فيها. 142-141
الفرع الثاني: أهداف الشبهات، والطعون الموجهة نحو السنة، وخطرها 145-142
المطلب الثالث: جهود العلماء قديما، وحديثا في الدفاع عن السنة، ورد الطعون، والشبهات 151-146
المبحث الثاني: أثر جمع روايات الحديث الواحد في الرد على 193-152

الشبهات المثارة حول الصحابة، ونقلة السنة، وأصحاب المصنفات الحديثية.
المطلب الأول: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات، والطعون الموجهة للصحابة، أبو هريرة نموذجا 163-152
المطلب الثاني: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات، والطعون الموجهة لنقلة السنة، الزهري نموذجا 171-164
المطلب الثالث: أثر جمع روايات الحديث الواحد في رد الشبهات 182-172
والطعون الموجهة لأصحاب المصنفات الحديثية، صحيح البخاري نموذجا.
المبحث الثالث: أثر جمع روايات الحديث الواحد في الرد على الشبهات المثارة حول بعض الأحاديث 208-183
المطلب الأول: شبهة خلوة النبي صلى الله عليه وسلم بالمرأة الأنصارية، والرد عليها. 191-184
المطلب الثاني: شبهة أنّ النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عائشة رضي الله عنها مصدر الفتن، والرد عليها 199-192
المطلب الثالث: شبهة أنّ المرأة شؤم، والرد عليها 208-200
خاتمة 211-209
الفهارس العلمية 212
فهرس الآيات القرآنية 214-213
فهرس الأحاديث النبوية 221-215
فهرس الأعلام المترجم لهم 222
فهرس المصادر والمراجع 245-223
فهرس الموضوعات 251-246

**ملخص المذكرة**

يتناول هذا البحث جمع روايات الحديث الواحد، وأثر في رد الشبهات المعاصرة المثارة حول السنة، وقد كان القصد من البحث بيان أهمية جمع روايات الحديث الواحد في الدفاع عن السنة، ورد الشبهات المثارة حولها.

فقسمت البحث إلى ثلاث فصول مع مبحث تمهيدي جعلته في مسألة التعريف بالمصطلحات، والألفاظ الواردة في البحث، وبيان العلاقة التي تجمع بين هذه المصطلحات، أما الفصل الأول فخصصته للحديث عن مسألة أسباب تعدد روايات الحديث الواحد، والرد على الشبهات المثارة حولها، أما الفصل الثاني فكان في الكلام عن مدى عناية العلماء، وخاصة المحدثين بجمع روايات الحديث الواحد، من خلال أقوالهم، وتطبيقاتهم في هذه المسألة، وأيضا تكلمت فيه عن الكيفية الصحيحة لجمع روايات الحديث، وعن الفوائد المرجوة من هذه العملية

أما الفصل الثالث فكان الكلام فيه عن لمحة عامة عن الطعون الشبهات المثارة حول السنة، ومناهج أصحابها، ثم عقّبت بذكر أنواع الشبهات، والطعون التي نستعمل في الردِّ عليها ضابط جمع روايات الحديث الواحد، مع ذكر نماذج، وأمثلة لذلك

وختمت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج، إلى جانب آفاق هذا البحث، والتوصيات حوله.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Abstract

In this dissertation we study the impact of collecting various versions of hadith on responding to the accusations about the sunnah and defending the latter. The main objective of this research has been the investigation of the importance of collecting the various versions of hadith and how it can be exploited to respond to different accusations and doubts.

The dissertation is composed of three chapters ،in addition to a part defining the different terms used in this study and the relationships between these terms. The first chapter studies the causes of the existence of various versions of the same hadith and the response on the new accusations and doubts about these hadiths. In the second chapter we give a review of the importance the scholars have given to the various versions of the same hadith ،especially the hadith scholars. The chapter also contains a normalization of the way the versions should be collected and why such collecting would be promising. The final chapter is a review of the new accusations and doubts about the sunnah and the method adopted by its leaders ،in addition to how we should defend the sunnah against such doubts ،we also give some examples in this chapter.

Finally ،we include our findings and future perspectives of research in the conclusion.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية